



اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسئول من أجل الأمن الغذائي العربي

الخرطوم - جمهورية السودان
5 - 7 أكتوبر 2015م

تقديم:

عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسؤول من أجل الأمن الغذائي العربي ضمن فعاليات احتفالات المنظمة بيوم الزراعة العربي لعام 2015م تحت شعار الاستثمار الزراعي المسؤول من أجل الأمن الغذائي العربي بمقرها الرئيسي بالخرطوم خلال الفترة 21-23 ذو الحجة 1436هـ الموافق 5/7/10/2015م، وذلك لتشجيع الاستثمار الزراعي المسؤول للمساهمة في زيادة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015م، وبخاصة فيما يتصل بالحد من الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية .

تناول اللقاء عدة محاور رئيسية من خلال الأوراق القطرية والأوراق المقدمة من جانب القطاع الخاص التي تناولت تشجيع الاستثمار الزراعي المسؤول بالدول العربية، وتمويل الاستثمار الزراعي المسؤول بالدول العربية، وتجارب القطاع الخاص العربي في مجال الاستثمار الزراعي المسؤول بالوطن العربي، و واقع وأفاق الاستثمار الزراعي المسؤول في الدول العربية .

كما اشتمل برنامج اللقاء على التعرف على واقع الاستثمار الزراعي المسؤول بالوطن العربي، ودراسة واقع وأفاق تطوير تمويل الاستثمار الزراعي المسؤول بالدول العربية، واستعراض تطبيقات ومجالات الاستثمار الزراعي وأفاق تشجيع الاستثمار الزراعي المسؤول من أجل الأمن الغذائي العربي.

وتنتهز المنظمة هذه السانحة لتتقدم بجزيل الشكر والتقدير للمسؤولين وممثلي الدول والقطاع الاقتصادي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الذين شاركوا في هذا اللقاء وإلى كل من ساهم في إنجاح فعالياته من منتسبي المنظمة وضباط اتصالها بالدول العربية أملين أن تسهم توصياته في تعزيز مسارات التنمية الزراعية في الوطن العربي.

والله ولي التوفيق

الدكتور طارق بن موسى الزدجالي
المدير العام

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	التقديم
ب	المحتويات
1	التقرير الختامي
	فعاليات اليوم الأول:
1	- جلسة العمل الأولى
1	- جلسة العمل الثانية
	فعاليات اليوم الثاني:
2	- جلسة العمل الثالثة
2	- جلسة العمل الرابعة
2	- جلسة العمل الخامسة
	فعاليات اليوم الثالث:
3	- جلسة العمل الختامية
3	- التوصيات
4	أوراق العمل والعرض التقديمي: (الملاحق)

التقرير الختامي لللقاء القومي

حول الاستثمار الزراعي المسئول من أجل الأمن الغذائي العربي

خلفية:

عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمقرها في الخرطوم خلال الفترة (21-23 ذو الحجة 1436هـ الموافق 5-7/10/2015م) اللقاء القومي حول الاستثمار المسئول من أجل الأمن الغذائي العربي، ضمن احتفالات المنظمة بيوم الزراعة العربي لعام 2015م. ويهدف هذا اللقاء إلى:

- تشجيع الاستثمار المسئول للمساهمة في زيادة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015، وبخاصة فيما يتصل بالحد من الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية من خلال:
 - التعرف على واقع الاستثمار الزراعي المسئول بالوطن العربي.
 - دراسة واقع وآفاق تطوير تمويل الاستثمار الزراعي المسئول بالدول العربية.
 - استعراض تطبيقات ومجالات الاستثمار الزراعي وآفاق تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول من أجل الأمن الغذائي العربي.
 - اقتراح وتفعيل مبادئ عربية للاستثمار الزراعي المسئول في الدول العربية.

سير عمل الجلسات:

ناقش اللقاء خلال أيام انعقاده الثلاثة (5-7/10/2015 م) عدد (22) ورقة عمل وزعت على ست جلسات تم خلالها استعراض تطبيقات ومجالات الاستثمار الزراعي وآفاق تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول من أجل الأمن الغذائي العربي على مستوى بعض الدول العربية وكذلك على مستوى القطاع الخاص.

اليوم الأول: الإثنين 21 ذو الحجة 1436هـ الموافق 5/10/2015م:

■ جلسة العمل الأولى:

ترأس هذه الجلسة معالي الأستاذ/ محمد بن عبيد المزروعى -رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإئماء الزراعي، وقدمت فيها أوراق العمل التالية:

1. تجربة الأردن في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول - قدمها المهندس/ عبد الله الشيشاني.
2. تجربة تونس في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول- قدمها المهندس/ عبد الرحمان الشافعي.
3. تجربة الجزائر في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول- قدمها السيد بن عيسى.
4. تجربة السودان في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول- قدمها الدكتور/ عبد الدافع فضل الله.

■ جلسة العمل الثانية:

ترأسها معالي الأستاذ/ أسامة فيصل السيد علي - وزير الدولة بوزارة الاستثمار بجمهورية السودان وقدمت فيها أوراق العمل التالية:

1. دور القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة بجامعة الدول العربية في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول بالوطن العربي قدمها المهندس/رامي أحمد مصطفى.
2. جهود مجلس التعاون الخليجي لتعزيز الاستثمار المسئول من أجل الأمن الغذائي العربي قدمها الدكتور/ هلال بن سعود بن حمد أمبوسعيدى.
3. دور الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول بالوطن العربي قدمها معالي الدكتور / أسعد مصطفى.
4. دور البنك الإسلامي للتنمية في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول بالدول العربية قدمها الأستاذ/ مراد مطيع

اليوم الثاني : الثلاثاء 21 ذو الحجة 1436هـ الموافق 2015/10/6م:

■ جلسة العمل الثالثة :

ترأس هذه الجلسة معالي الدكتور/ محمد ماء العينين - عميد السلك الدبلوماسي العربي بجمهورية السودان - وقدمت فيها أوراق العمل التالية :

1. دور ورؤى الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول بالوطن العربي قدمها الدكتور/ شعلان المشايخي.
 2. مداخلة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي قدمها الأستاذ/ صلاح همام.
 3. دور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول بالوطن العربي- قدمها الدكتور/ عبد الرضا بهمن.
 4. دور الصندوق السعودي للتنمية في تمويل مشاريع الاستثمار الزراعي المسئول بالدول العربية- قدمها الأستاذ/ مسفر بن راشد آل فهاد.
 5. دور المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالقاهرة في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول بالوطن العربي- قدمها السيد/ روبل صبري.
- جلسة العمل الرابعة:

ترأس هذه الجلسة معالي الدكتور سمير عبد الجبار - سفير دولة فلسطين في جمهورية السودان وقدمت فيها أوراق العمل التالية :

1. تجربة فلسطين في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول- قدمها المهندس / أحمد صالح ذياب ربايعه.
 2. تجربة العراق في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول- قدمها المهندس / عبد خلف حسين العوض.
 3. تجربة مصر في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول- قدمها المهندس / محمود الورداني.
 4. مداخلة وزارة الاستثمار بجمهورية السودان - قدمها المهندس / عزت عزالدين محمد علي.
- جلسة العمل الخامسة:

ترأس هذه الجلسة معالي الدكتور/ جعفر أحمد عبد الله - وزير الدولة بوزارة الثروة الحيوانية بجمهورية السودان، وقدمت فيها أوراق العمل التالية :

1. دور المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا في تعزيز الأمن الغذائي الإفريقي، قدمها المهندس/ أحمد خوجلي.
2. مداخلة شركة سكر كنانة المحدودة، قدمها الأستاذ / عبد اللطيف عثمان.
3. مداخلة الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة حول جهودها فيما يخص الأمن الغذائي بالسلطنة، قدمها المهندس / سالم بن سيف العبدلي.
4. مداخلة شركة أمطار، قدمها الأستاذ / خليل تركي الشمري.

اليوم الثالث : الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ الموافق 2015/10/7م:

■ الجلسة الختامية:

ترأس هذه الجلسة معالي الدكتور طارق بن موسى الزدجالي وتم فيها استعراض ورقة المنظمة حول دور ورؤى المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتشجيع الاستثمار الزراعي المسئول بالوطن العربي ، وبمشاركة جميع الحاضرين والخبراء بالمنظمة .

توصيات اللقاء:

بعد النقاش والمداولات اتفق المجتمعون على التوصيات التالية :

- ✓ تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق مع الدول العربية بشأن إعداد خرائط للاستثمار الزراعي يتم تحديثها بصورة دورية وإتاحتها رقمياً وإلكترونياً على موقع المنظمة على الشبكة العنكبوتية.
- ✓ عقد اجتماع دوري حول الاستثمار الزراعي المسئول بمشاركة أصحاب العلاقة بالوطن العربي.
- ✓ دعوة الدول العربية إلى الاسترشاد بمبادئ الاستثمار الزراعي المسئول في الوطن العربي المبينة أدناه والتي تمت صياغتها في هذا اللقاء :
- 1. القضاء على الفقر وتقليص الفجوة الغذائية وتحسين التغذية في الوطن العربي.
- 2. مراعاة التنمية الزراعية المستدامة مع تعظيم العائد من وحدة المياه والأرض والطاقة.
- 3. توفير فرص عمل للشباب بما يساهم في تنمية المجتمعات المحلية وتطوير المرأة الريفية.
- 4. مراعاة الحقوق التقليدية للمجتمعات المحلية في الأراضي الزراعية ومصايد الأسماك والمراعي الطبيعية وموارد المياه
- 5. الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة بما يؤمن الحفاظ على البيئة وحمايتها.
- 6. دعم انتقال التكنولوجيا مع المحافظة على الموروثات الثقافية والمعرفية والتشريعية.
- 7. تطوير الخدمات الزراعية المساندة، والبنيات التسويقية والتصنيعية، وخدمات التخزين الأمن بما يضمن سلامة وأمان الغذاء.
- 8. تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وتكريس مبادئ الشفافية والمحاسبة.
- ✓ دعوة الدول العربية لزيادة الاهتمام بالبحوث التطبيقية والخدمات الزراعية المساندة التي تعزز الاستثمار الزراعي وتزيد من تنافسيته.
- ✓ دعوة الدول العربية لتفعيل الآليات التي من شأنها زيادة تمويل مشروعات التنمية الزراعية والأمن الغذائي.
- ✓ دعوة الدول العربية لإعطاء الأولوية لمشروعات القطاع الزراعي والبنية الأساسية ذات العلاقة عند تمويل القروض من مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية.
- ✓ دعوة الدول العربية لإزالة العقبات التي تعيق مشروعات القطاع الخاص من الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية.
- ✓ دعوة الدول العربية إلى المصادقة على اتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.
- ✓ الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية وبخاصة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) - في البرامج والمشاريع التي تنفذها في الدول العربية ذات الصلة بالاستثمار الزراعي والسمكي والأمن الغذائي .



كلمة معالي الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي
المدير العام للمنظمة
في احتفالات المنظمة بيوم الزراعة العربي 2015م
21 ذو الحجة 1436 هـ الموافق 2015/10/5م
الخرطوم - جمهورية السودان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

معالي الأخ البروفسور/ إبراهيم آدم محمد الدخيري - وزير الزراعة والغابات في جمهورية السودان - راعي الحفل.

معالي الأخ الدكتور/ مذكر عبد الغني - وزير الاستثمار.

سعادة الأخ الدكتور/ محمد ماء العينين - سفير المملكة المغربية لدى جمهورية السودان - عميد السلك الدبلوماسي العربي.

أصحاب المعالي الوزراء.

أصحاب السعادة السفراء، أعضاء السلك الدبلوماسي العربي.

أصحاب السعادة.

ممثلو الوزارات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية وشركات القطاع الخاص.

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

بداية، اسمحوا لي أن أرحب بكم أحرترحيب، شاكرا حرصكم على الحضور معنا اليوم رغم مشاغلكم وانشغالاتكم الجمة، لمشاطرتنا أفراحنا في هذه الذكرى التي تطل علينا هذه الأيام، وهي ذكرى عزيزة علينا، لما لها من مدلولات، خاصة عند الأسرة الزراعية، ألا وهي ذكرى يوم الزراعة العربي، الذي يصادف السابع والعشرين من شهر سبتمبر، ذلك اليوم الذي يرمز إلى تاريخ مباشرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية لمهامها من مقرها العام في الخرطوم، قبل أربعة عقود ونيف من الآن، بوصفها جهاز جامعة الدول العربية المتخصص في قضايا الزراعة والأمن الغذائي، وما يرتبط بها من إشكالات وأبعاد تمس صميم الحياة اليومية للمواطن العربي، لا سيما من الطبقات الهشة والتي غالبا ما تقطن في الريف العربي.

ولابد لي هنا، وبهذه المناسبة السعيدة، باسمي ونيابة عن كافة منتسبي منظماتكم العربية للتنمية الزراعية أن نرف التهناني لكل المسئولين عن قطاع الزراعة والثروة السمكية العرب وكذلك الزراع العرب في حقولهم، ومزارعهم، وضيعاتهم، وبين قطعانهم، والصيادين في مصايدهم في البحار والخلجان والموانئ العربية دون أن ننسى الخبراء والفنيين العرب الذين يكرسون وقتهم، لإرشاد وتوجيه المزارع والصياد العربي حتى يتمكن ناصية الخبرة والتقانة الفنية، التي لا يمكن أن نتصور اليوم أية زيادة في الإنتاج الزراعي والسمكي بدونها.

أيها الحضور الكرام،

لقد صبت منظماتكم العربية للتنمية الزراعية، منذ أن برزت للوجود كل جهودها نحو مؤازرة الأقطار العربية في مساعيها الرامية إلى بلوغ أهداف الأمن الغذائي، بأبعاده المختلفة من إتاحة الغذاء، والوصول إليه واستقرار التموين به، وهو ما تطلب وضع عديد الخطط والإستراتيجيات، وتنفيذ الكثير من البرامج والمشروعات، كان لها إسهامها في تقليص الفجوة

الغذائية العربية، التي شهدت خلال السنوات الأخيرة استقراراً لا يرقى إلى مستوى التطلعات، إلا أنه مع ذلك يبعث على الأمل وأملنا وطيد في أن تمكن البرامج والمشروعات المنفذة حالياً في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وغيرها من المبادرات الوطنية والإقليمية، من رفع تحدي تقليص الفجوة الغذائية العربية بنسب عالية، ونذكر من هذه المبادرات الجاري تنفيذها حالياً في أقطارنا العربية مثلاً لا حصرًا:

- 1- مبادرة جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز للاستثمار السعودي الزراعي الخارجي.
- 2- مبادرة فخامة المشير عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي.
- 3- مبادرة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية لزراعة 4 ملايين فدان إضافي .
- 4- مخطط المغرب الأخضر .
- 5- برنامج التجديد الاقتصادي والفلاحي بالجزائر.
- 6- مبادرة الحكومة العراقية لدعم القطاع الزراعي.

أيها السادة الأفاضل،

إن اختيار موضوع الاستثمار الزراعي العربي المسئول من أجل الأمن الغذائي، كشعار لاحتفالات يوم الزراعة العربي هذا العام، يأتي نتيجة لاستقرار معمق لكل الرهانات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي، والتي تجعل بلوغه لا يمكن أن يتصور بدون ضخ المزيد والمزيد من الاستثمارات، وبشكل مسئول في القطاع الزراعي العربي، ولا نقصد هنا زيادة الاستثمارات العامة أي الحكومية فحسب؛ لأن التجربة أثبتت أن المخصصات المالية المتأتية من تلك الموازنات، مهما منحت الأولوية لهذا القطاع، فلن تفي باحتياجاته كاملة، ومن هنا يتعين على القطاع الخاص من داخل المنطقة العربية وخارجها، أن يتحمل مسؤولياته في الاستثمار المسئول في الزراعة العربية، ونحن على يقين أن ذلك يتطلب مميزات وشروطاً يتعين على الحكومات القيام بها من أجل تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، إذ بدونها، لا يمكن توقع قدوم مستثمرين وطنيين أو أجانب. وتنقسم هذه الشروط والمتطلبات إلى ثلاث مجموعات أولاهما المتطلبات الأساسية أو المسبقة وتقاس بثلاثة مؤشرات تتعلق بالاستقرار الاقتصادي الكلي والوساطة المالية والقدرات التمويلية، والبيئة المؤسسية، وبيئة أداء الأعمال، أما المجموعة الثانية فهي العوامل الكامنة وتقاس من خلال مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية ومؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتتعلق المجموعة الثالثة والأخيرة من المتطلبات بالعوامل الخارجية الإيجابية وتتضمن مؤشرين أساسيين هما اقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

وإن كان الوضع التنافسي النسبي دون المتوسط للدول العربية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي الخارجي ناتج بالأساس عن ضعف شديد في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، وأقل بنسبة ضئيلة من المتوسط العالمي في مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة، فإنه مع ذلك شهد بعض التحسن خلال السنوات الأخيرة كما أشارت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تقريرها حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015م.

إن هذا التحسن في جاذبية الاستثمار لدى بلادنا العربية، يجب أن يراعي الانسجام التام، مع المبادئ العالمية العشرة التي حددتها اللجنة العالمية للأمن الغذائي في 13 أكتوبر 2014 كمبادئ للاستثمار الزراعي المسئول والتي تناولت من بين أمور أخرى، المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة الشاملة واستئصال الفقر، تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصون الموارد الطبيعية وإدارتها وغيرها من المبادئ التي يتعين مراعاتها في توجيه الاستثمارات الزراعية، ونرى أنه من الأهمية بمكان أن نمحس هذه المبادئ العالمية عند تطبيقها على واقعنا العربي ونسترشد بها من أجل وضع مبادئ عربية خاصة بالاستثمار الزراعي المسئول.

واعتقد أن في تخصيص الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الأيام، المكانة الثانية بين الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة وعددها (17)، للقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، رسالة إلى جميع الشركاء المعنيين بالعملية التنموية وطنياً وإقليمياً ودولياً إدراك مغزاها، وتنسيق الجهود وتضافرها لقطع أشواط

جديدة ملموسة ومحسوسة أكثر، نحو تحقيق الأمن الغذائي للمجتمعات البشرية، حتى لا نظل ندور في حلقة مفرغة من الأسماء المتغيرة، في نهاية كل حقبة زمنية وبداية أخرى، وهنا أحرص على أن أؤكد تشبثنا في المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة، على مستوى إقليمنا العربي، الذي تضطلع منظماتنا طبقاً لقرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالمسؤولية الأولى، في تنسيق أنشطة الأمن الغذائي المتعلقة به، فحرصنا على ممارسة مسؤولياتنا وصلاحياتنا لا يعادله إلا استعدادنا وبكل رحابة صدر للتعاون مع كل الشركاء، في إطار يطبعه التكامل، بعيداً عن التنافس السلبي، فمجال العمل يسعنا جميعاً، وتشتيت الجهود لا يلد إلا هدر الوسائل وتضييع الفرص والإمكانات.

وانطلاقاً من قناعتنا الراسخة بأن القطاع الخاص يجب أن يكون القاطرة الحقيقية لبلوغ أهداف الأمن الغذائي وما يتطلبه ذلك من تنسيق وثيق وتوزيع محكم للأدوار بين الفاعلين الخصوصيين والعموميين سواء أن تعلق الأمر بالمنتجين أو مؤسسات التمويل أو المصالح الحكومية، فقد أردنا أن تكون احتفالات اليوم العربي للزراعة هذا العام مناسبة لتنظيم معرض كبير، تشارك فيه كل الأطراف المعنية لتتعرف معنا نحن والجمهور من خلال وسائل الإعلام على ما تبذله المؤسسات والهيئات والشركات والمصالح الحكومية والمصارف وغيرها من جهود جبارة، غالباً لا يكون الرأي العام على اطلاع عليها بما فيه الكفاية، وندعوكم إلى تشریفنا بعد دقائق بزيارة هذا المعرض.

قبل أن أنهى هذه الكلمة، اسمحوا لي أن أتوجه بشكر خاص إلى معالي الأخ البروفسور / إبراهيم آدم محمد الدخيري - وزير الزراعة والغابات في جمهورية السودان راعي هذا الحفل ومعالي الدكتور مدثر عبد الغني وزير الاستثمار، وكذلك سعادة عميد السلك الدبلوماسي العربي وأصحاب المعالي والسعادة المسؤولين والحضور الكريم على تشریفهم لنا بحضورهم معنا اليوم، ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بعبارات الشكر والثناء إلى السودان قيادة وحكومة وشعباً وعلى رأسها فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس الجمهورية، على استضافتهم الكريمة ومنذ ما يزيد على أربعة عقود من الزمن لهذه المنظمة التي ما فتئت تحظى بكل الدعم والعناية من أبناء هذا الشعب الكريم. والشكر موصول كذلك لأصحاب الجلالة والفخامة القادة العرب على ما يولونه من عناية واهتمام بالغين لتنمية وتطوير الزراعة العربية وما تحظى به منظماتنا من دعم لديهم.

وكل عام وأنتم بخير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

كلمة سعادة الدكتور محمد ماء العينين

سفير المملكة المغربية لدى جمهورية السودان ، عميد السلك الدبلوماسي العربي بالسودان،

في

احتفال المنظمة بيوم الزراعة العربي 2015م

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

معالي الأخ الدكتور / إبراهيم آدم محمد الدخيري - وزير الزراعة والغابات في جمهورية السودان.

معالي الأخ الدكتور / طارق بن موسى الزدجالي - المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
أصحاب المعالي والسعادة ،

أصحاب السعادة السفراء أعضاء السلك الدبلوماسي العربي ،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد، فإنه لي شرفني كثيرا أن أخاطب جمعكم الكريم أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء السلك الدبلوماسي العربي بجمهورية السودان، ونحن نحتفل بيوم الزراعة العربي في مقر منظماتكم العربية للتنمية الزراعية، وهو اليوم الذي يصادف مباشرة المنظمة لعملها في هذا المقر الطيب المبارك بالخرطوم في السابع والعشرين من سبتمبر من العام 1972م.

والمنظمة العربية للتنمية الزراعية كما نعلم جميعا هي بيت الخبرة العربي في المجال الزراعي، وهي المعنية بقضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي حيث كلفتها القمة العربية في عام 2007م بمتابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، وكلفتها القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في عام 2009م بمتابعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي. وقبل ذلك كلفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في عام 1992م بأن تقوم بمهام فريق عمل الأمن الغذائي العربي. ويتضح للمتابعين لإنجازات هذه المنظمة أنها ظلت تعمل في سبيل تحقيق أهدافها الرامية إلى تعزيز التنسيق والتكامل العربي في المجال الزراعي، وتنمية الموارد الطبيعية والبيئية، ورفع الكفاءة الإنتاجية من خلال أنشطتها المتنوعة في مجال المشروعات التنفيذية والتنمية البشرية، والدراسات، والمعلومات، والتي لا يسمح الوقت بحصرها، ولكنها قد أوجدت للمنظمة مكانا مرموقا بين منظمات العمل العربي المشترك، وفي المحافل العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بقضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

معالي الأخ / راعي الحفل،

أصحاب المعالي ،

أصحاب السعادة ،

الحضور الكريم

إن ما يميز عمل منظماتكم العربية للتنمية الزراعية خلال السنوات القليلة الماضية هو مواكبتها للمتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة، وتركيزها على إعداد وتنفيذ الأنشطة ذات الأثر التنموية الواضحة والايجابية على المجتمعات الريفية وصغار المنتجين والصيادين والرعاة، وذلك من خلال مشروعات التنمية الزراعية والريفية المستدامة والمتكاملة التي نفذتها في الدول العربية، هذا إلى جانب برامج ومشروعات تنسيق السياسات والتشريعات، ومشروعات وبرامج تطوير إدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، ومشروعات وبرامج تشجيع الاستثمار الزراعي والسمكي العربي، و المشروعات المدرة للدخل للحد من الفقر بالريف العربي، ومشروعات تعزيز قدرات المرأة الريفية وبرامج وأنشطة تنمية المهارات وبناء قدرات الكوادر الفنية العربية العاملة في قطاعي الزراعة والثروة السمكية، وقد نالت تلك الجهود تقدير دولنا العربية التي عبر العديد من قادتها عن ذلك بما قدموه لمديرتها الحالي من أوسمة وشهادات تقديرية.

الحضور الكريم،

إن اختيار المنظمة لشعار احتفالنا بيوم الزراعة العربي لهذا العام: "الاستثمار الزراعي المسئول من أجل الأمن الغذائي العربي" يعتبر اختياراً موفقاً، وجاء في وقته المناسب. فكافة دول العالم تسعى لتحقيق أمنها الغذائي، وتعمل على تشجيع الاستثمار الزراعي وجعله استثماراً مسئولاً يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وفي الحفاظ على الموارد والبيئة. والدول العربية هي أكثر حاجة لتشجيع الاستثمار الزراعي المسئول من أجل أمنها الغذائي والمحافظة على مواردها الطبيعية من مياه وأراض ومراعٍ وغابات. ولا أريد أن أخوض في هذا المجال إذ هو موضوع اللقاء القومي الذي تعقده المنظمة على هامش احتفالنا هذا، وتشارك في فعالياته نخبة من ممثلي وزارات الزراعة بالدول العربية، وممثلي مؤسسات الإنماء والتمويل العربية والإقليمية والدولية، وشركات القطاع الخاص.

وفي الختام أود أن أتقدم إليكم بالشكر والتقدير على مشاركتكم منظماتكم احتفالها بيوم الزراعة العربي، وكل عام وأنتم بخير

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،،،

تجربة الأردن في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول

إعداد المهندس / عبد الله الشيشاني،

مقدمة:

على الرغم من التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في العقود الأخيرة وما واكبه من تحسين في ظروف وتقنيات الإنتاج، وعلى الرغم من المبادرات الدولية والعربية لتوجيه السياسات الاقتصادية لمكافحة الجوع وتشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي لزيادة إنتاج الغذاء، إلا أن الملايين من السكان لا يزالون يواجهون خطر المجاعة ومخاطر سوء التغذية، فعلى صعيد المبادرات العالمية، تضمن إعلان مؤتمر الأغذية والزراعة (FAO) عالي المستوى حول الأمن الغذائي وتداعيات التغير المناخي وإنتاج الوقود الحيوي الذي عقد في روما خلال الفترة 2008/6/5-3 إخفاق الجهود السابقة لمحاربة الجوع في العالم، حيث سبق وأن عقد مؤتمر الغذاء العالمي في روما عام 1996 والذي تعهد فيه رؤساء الدول ورؤساء الحكومات على تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في كل دول العالم وخفض عدد الذين يعانون من سوء التغذية إلى النصف خلال فترة لا تتعدى عام 2015، بينما تشير تقارير المنظمات الدولية العاملة في مجال الغذاء والزراعة بأن نحو (795) مليون شخص في العالم لا يزالون يعانون من نقص الغذاء ومن سوء التغذية وأن مقدار الخفض في أعداد الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية خلال العقد الماضي بلغ حوالي (167) مليون شخص ويعزى هذا البطء في محاربة الجوع إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في العديد من البلدان النامية.

وعلى صعيد المستوى العربي، تضمن إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية في اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية المنعقدة في ألفترة 30.26 إبريل 2008 الالتزام بمجموعة من الإجراءات التي تعزز التعاون العربي لمواجهة الأزمة والتي شملت إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي، والدعوة للتنسيق قطريا وقوميا لإعداد هذا البرنامج و دعوة القطاع العام والخاص ورجال المال والأعمال العرب للاستثمار في المشاريع الزراعية المشتركة إضافة إلى التزام الحكومات العربية بمنح التسهيلات والضمانات لتشجيع الاستثمار في مجالات الأمن الغذائي وغيرها من الالتزامات. كما تضمن إعلان قمة الكويت «القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية -2009، إطلاق برنامج طارئ للأمن الغذائي. وبناء على هذه القرارات فقد قامت المنظمة العربية بإطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي والذي بدأت مرحلته التنفيذية عام 2011، وبين أن القطاع الزراعي في العديد من الدول العربية لم يحظ بالاهتمام الكافي نتيجة لضعف مستوى الاستثمارات الموجهة إليه سنويا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويرجع هذا الضعف إلى العجز في تمويل الاستثمارات في قطاع الزراعة وعدم وجود مؤسسة عربية متخصصة في تمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي . وهذا ما يدعو الدول العربية إلى ضرورة تطوير نظم الاستثمار وتوجيهها نحو الأولويات في القطاع الزراعي وما يتطلب هذا من استحداث آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية.

وعلى المستوى المحلي في الأردن، وانطلاقا من حرص الحكومة على تعزيز دور القطاع الزراعي باعتباره أحد الركائز الأساسية في برامج التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية للأعوام 2002-2010 في ضوء التراجع في أداء القطاع الزراعي وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والذي كان من أهم أسباب هذا التراجع إخفاق السياسات في توفير البيئة المناسبة لحفز القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة وعدم نجاح القطاع الخاص في إقامة مشروعات ذات حجوم اقتصادية وبنية إدارية وفنية مناسبة وتخلفه عن إنشاء مؤسساته المهنية والتنظيمية التي تعزز دوره المهني والاقتصادي ومشاركته في توجيه جهود التنمية ووضع السياسات المناسبة لها. ثم جاء الإعلان الملكي السامي اعتبار عام 2009 عام الزراعة ليجسد الإرادة السياسية لإعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، وما يتطلبه من جهد وطني وبرؤية متطورة للنهوض بالقطاع الزراعي يأخذ بعين الاعتبار أولويات المرحلة القادمة في ضوء المتغيرات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

وعلاوة على ما سبق، فإن تبعات واقع الظروف السياسية الحالية غير المستقرة في العديد من الدول العربية والمسؤوليات الكبيرة التي تتحملها المملكة الأردنية الهاشمية نتيجة لهذه الظروف وخاصة الإنسانية والاقتصادية منها، قد أضافت تحديات أخرى بشأن الأمن الغذائي في ضوء تزايد الطلب على الغذاء.

والتقرير يلقي الضوء على أبرز ما تحقق من إنجازات في مجال التنمية الزراعية ومؤشرات تطور القطاع، إلى جانب الإجراءات التي تبنتها الحكومة لتحفيز بيئة الاستثمار والعوامل التي أدت إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والفرص المتاحة في هذا المجال.

¹The state of Food Insecurity in the World, FAO, WFP, IFAD.2015

1- واقع القطاع الزراعي في الأردن:

1.2. المناخ والمناطق البيئية الزراعية:

تبلغ مساحة الأردن الأرضية حوالي (89) ألفكم² منها (850) ألف هكتار تقع ضمن نطاق المناطق البيئية التي تزيد فيها معدلات الأمطار السنوية على (200) ملم ، وتقدر متوسط المساحة المزروعة منها بحوالي (250) ألف هكتار. يسود المناطق الغربية من البلاد (الأراضي المرتفعة) مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بالصيف الحار وبأمطار موسمية خلال فصل الشتاء البارد، بينما تصنف المناطق الشرقية بكونها مناطق شبه صحراوية (البادية) ولا تتجاوز معدلات الأمطار السنوية فيها عن 200 ملم وتشكل نحو(90) % من مساحة المملكة، أما الأراضي الجافة والتي تتراوح نسبة هطول الأمطار فيها بين 200- 300 ملم سنويا فتشكل حوالي 5.5% من مساحة الأردن والمناطق شبه الجافة وشبه الرطبة (المرتفعات الشمالية الغربية) فتشكل 4% من المساحة الكلية للملكة وتزيد معدلات الأمطار السنوية فيها على 300 ملم والتي قد تصل إلى نحو 600 ملم سنويا خاصة في المرتفعات الشمالية. وهناك ثلاث مناطق جغرافية مناخية (physiographic) رئيسية في الأردن تشمل:

- منطقة الأغوار: وهي منطقة الزراعة الأولى وتتميز بانخفاضها وبدفئها في فصل الشتاء، لذا فإنها تتمتع بميزة الإنتاج الزراعي المبكر للخضار والفواكه وبيانتاج الخضار في غير مواسمه. وتقدر المساحة المزروعة في هذه المناطق بنحو (32,8) ألف هكتار وتشكل حوالي 13% من المساحة المزروعة في المملكة وتسود فيها الزراعات المروية بشكل رئيسي .

- الأراضي المرتفعة: يتراوح ارتفاع هذه الأراضي ما بين 1500.600 متر فوق سطح البحر وتلقى أكبر كمية من الأمطار وتتمتع بأوسع غطاء نباتي طبيعي، وتقدر المساحة التي يتم زراعتها في الأراضي المرتفعة بحوالي (215) ألف هكتار وتشكل حوالي 86% من المساحة المزروعة في المملكة، وتتوزع الأراضي الزراعية في الأراضي المرتفعة بين الأراضي المروية والبعلية وتشكل الأراضي البعلية حوالي 71% من الأراضي المزروعة بينما الأراضي المروية حوالي 29%.

- البادية: تغطي حوالي 90% من مساحة الأردن، ولا يتجاوز معدل سقوط الأمطار فيها عن 200 ملم في السنة.

2.2. مياه الري:

تأتي المياه المتاحة في الأردن من مصدرين وهما: المياه السطحية والمياه الجوفية حيث تساهم إمدادات المياه السطحية بما يقارب 28% من إجمالي إمدادات المياه في الأردن، بينما تساهم المياه الجوفية بحوالي 60% من إجمالي إمدادات المياه. وتتفاوت حصة القطاع الزراعي من المياه لأغراض الري اعتمادا على الوضع المائي العام الذي يعتمد بدرجة رئيسية على المواسم المطرية، فقد بلغ معدل كمية المياه المستهلكة في الزراعة للفترة 1985-1996 نحو (583) مليون م³ وبنسبة (72,5) % من إجمالي الاستهلاك لمختلف القطاعات. وتراوحت هذه النسبة من 6,55% - 7,66% خلال ألفترة 2000-2011 حيث تراوحت كميات المياه المستخدمة في الري من 500-600 مليون م³ من أصل حوالي 900 مليون م³ معدل هذه ألفترة .

3.2. الإنتاج الزراعي:

محاصيل الخضار: يبلغ معدل ما تنتجه المملكة من محاصيل الخضار نحو (1,8) مليون طن سنويا. ويتصدر محصول البندورة قائمة الإنتاج من محاصيل الخضار وبنسبة (43,6) % من الإنتاج الكلي ، كما يشكل الإنتاج من المحاصيل الرئيسية والتي تشمل الخيار والبطاطا والباذ نجان والبطيخ والكوسا إلى جانب البندورة ما نسبته (78,5) % من الإنتاج الكلي لمحاصيل الخضار وكما هو مبين في الجدول رقم (1) ، أما النسبة المتبقية فتشمل الزهرة (3) % والفلفل الحلو والخس (2,6) % لكل منهما والشمام (2,4) % إلى جانب الملفوف والفاول والفلفل الحلو والبقوليات الغذائية والبصل والمحاصيل الجذرية والورقية.

جدول (1) إنتاج محاصيل الخضار في الأردن

المحصول	الإنتاج/الف طن	% من الإنتاج الكلي
البندورة	795	43.6
الخيار	185	10
بطاطا	153,8	8.4
باذ نجان	115,8	6.3
بطيخ	106	5.8
كوسا	80,2	4.4
الزهرة	56,2	3

2.7	48,6	الفلفل الحلو
2.6	47,8	الخس
2.4	43	الشمام

الأشجار المثمرة : يبلغ معدل الإنتاج السنوي من مختلف الأشجار المثمرة حوالي (445,7) ألف طن، ويشكل الإنتاج من الزيتون ما نسبته (31,2) % من الإنتاج الكلي للأشجار المثمرة تليه الحمضيات وبنسبة (23,4) % . وتجدر الإشارة إلى الزيادة الملحوظة في إنتاج بعض الأشجار المثمرة وخاصة الدراق الذي حقق نمواً في الإنتاج بلغ (31) ألف طن مقارنة مع (13) ألف طن خلال الفترة 2004-2013 وكذلك النخيل الذي بلغ إنتاجه (12) ألف طن مقارنة مع (4) آلاف طن خلال نفس الفترة.

جدول (2) إنتاج الأشجار المثمرة في الأردن

المحصول	الإنتاج/ألف طن	% من الإنتاج الكلي
زيتون	142	31.8
حمضيات	104,5	23.4
موز	40,4	9
تفاحيات	41,2	9.2
عنب	35,4	8
لوزيات	56	12.6
إضافة إلى التين والنخيل والجوافة والرمان		

المحاصيل الحقلية: تتصف زراعة المحاصيل الحقلية في الأردن بالتباين في المساحات المستغلة سنويا بهذه المحاصيل نظرا لتذبذب المواسم المطرية وعدم انتظامها، وتعتمد (92) % من إجمالي المساحات المستغلة بهذه المحاصيل على الزراعات المطرية والذي يؤدي بدوره إلى التباين الكبير في إنتاج المملكة من هذه المحاصيل .
الإنتاج الحيواني: يساهم قطاع الثروة الحيوانية في سد الاحتياجات المحلية من لحوم الدواجن وبيض المائدة والحليب الطازج ولحوم الماعز، وبين الجدول التالي الإنتاج المحلي من أهم المنتجات الحيوانية:

جدول (3) إنتاج قطاع الثروة الحيوانية

البند	الإنتاج
حليب طازج	310429 طن
لحوم الدجاج	190262 طن
بيض مائدة	34,3 ألف طن
لحوم الأبقار	5235 طن
لحوم الضأن والماعز	18386 طن
سماد عضوي	333 ألف طن

4.2. الأهمية النسبية للمناطق الإنتاجية:

يساهم الإنتاج الزراعي في مناطق الأغوار بما نسبته 48 % من إنتاج الخضار على مستوى المملكة و (37) % من إنتاج الأشجار المثمرة، والميزة الفعلية التي تتميز بها مناطق الأغوار هي الظروف البيئية التي تسمح بإنتاج المحاصيل وتنوعها على مدار السنة وخارج أوقات مواسمها مما يزيد من القيمة المضافة للإنتاج الزراعي في هذه المناطق، بينما تساهم الأراضي المرتفعة في إنتاج ما نسبته 52 % و 63 % من الإنتاج الكلي من محاصيل الخضار والأشجار المثمرة على التوالي وكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (4) الإنتاج ونسب الإنتاج من محاصيل الخضار والأشجار المثمرة حسب المناطق الإنتاجية

منطقة الإنتاج	خضار	محاصيل الأشجار المثمرة
---------------	------	------------------------

إنتاج	%	إنتاج	%
282.35	63	924.2	52
163.4	37	848.9	48
445.75		1773.1	

5.2. الاكتفاء الذاتي:

يبين الجدول التالي نسب الاكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، حيث يحقق الإنتاج المحلي المتطلبات المحلية من أغلب محاصيل الخضار وزيت الزيتون ومنتجات الدواجن والحليب الطازج، بينما يعتمد الأردن وينسب متفاوتة على الواردات لمنتجات أخرى وأهمها محاصيل الحبوب واللحوم الحمراء.

جدول (5) الاكتفاء الذاتي من أهم المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية في الأردن

المنتج	%	المنتج	%
القمح	2,2	برتقال	54,7
شعير	4,1	عدس	1,3
بطاطا	75,3	لحوم الأبقار	14,6
زيتون	100,5	لحوم الضأن	35,3
زيت زيتون	106,8	لحوم الماعز	99,1
بندورة	231	لحوم الدجاج	83,7
ليمون	96	الحليب الطازج	100
حمص	10,8	بيض المائدة	97,2

2. أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ومؤشرات تطور القطاع:

- تبلغ نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (3) % بأسعار السوق الجارية، وفي حال اعتبار المساهمة غير المباشرة من خلال الأنشطة المرافقة للقطاع كالتخزين والنقل والتبريد والتصنيع وغيرها فإن هذه النسبة قد تصل من 20.15%.
- بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي بالأسعار الأساسية الجارية في عام 2013 حوالي (713,7) مليون دينار وبنسبة مقدارها (565) مليون دينار عن عام 2002.
- شهدت الصادرات الزراعية تطورا ملحوظا حيث ازدادت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية الكلية لتصل إلى (18,6) % من قيمة الصادرات الوطنية مقارنة مع (4,11) % في عام 2008. كما بلغت قيمة الصادرات الزراعية في عام 2013 حوالي (892.7) مليون دينار مقارنة مع (6,156) مليون دينار في عام 2002.
- حققت الصادرات الزراعية من محاصيل الخضار والفواكه أعلى قيمة لها في عام 2014 والتي بلغت نحو (888) ألف طن وبنسبة نسبتها (104) % من الصادرات في عام (2002). ويتصدر محصول البندورة قائمة الصادرات الزراعية بنسبة (3,57) % من إجمالي الصادرات، كما تشكل الصادرات من الدراق والخس والفلفل الحلو والخيار والباد نجان والكلمنتينا والزهرة ما نسبته (28) % من إجمالي الصادرات من الخضار والفواكه. كما تجدر الإشارة إلى التطور الكبير في الصادرات من الأشجار المثمرة وخاصة من محصولي الدراق والكلمنتينا والتي بلغت (3,140) ألف طن خلال عام (2013) مقارنة مع (3,24) ألف طن في عام 2002.
- حقق الاستثمار في القطاع الزراعي قفزة نوعية خلال عام 2014 مقارنة بالأعوام السابقة (2010-2013) حيث ارتفع حجم الاستثمارات في مشاريع القطاع الزراعي والتي بلغت في عام 2014 نحو 187 مليون دينار بما نسبته 16.3 % من قيمة الاستثمارات الكلية في المملكة مقارنة مع عام 2010 والبالغة 23.6 مليون دينار وما نسبته 1.4 % من حجم الاستثمارات الكلية.
- ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للاستثمار في القطاع الزراعي لعام 2014 والبالغة 243.4 مليون دينار أردني مقارنة مع 211.8 مليون دينار عام 2010 مع ارتفاع حجم القروض الممنوحة من مؤسسة الإقراض الزراعي والبالغة 34.5 مليون دينار عام 2014 مقارنة مع عام 2010 والبالغة 24.1 مليون دينار.

جدول رقم (6): حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للاستثمار في القطاع الزراعي والقروض الممنوحة من مؤسسة الإقراض الزراعي 2010-2014 (بالمليون دينار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
البنوك المرخصة ^{1*}	211.8	229.2	254.9	235.7	243.4
الإقراض الزراعي ^{2*}	24.1	28.6	25.3	29.2	34.5

3- أهم الإجراءات الحكومية لتعزيز بيئة الاستثمار في الأردن:

1.4 . تطوير وتوحيد الإطار التشريعي .

- إقرار قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014 . ويأتي القانون كجزء من عملية الإصلاح الشامل التي تقوم بها الحكومة لتنفيذ التوجهات الملكية السامية بتركيز الجهود لتحفيز بيئة الاستثمار في المملكة التي من شأنها استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية في مختلف المجالات. ويشكل القانون نقلة نوعية في مجال الاستثمار نظرا لتركيزه على زيادة الاستثمارات المستقطبة وجعل الحوافز الاستثمارية تلقائية حتى تستفيد منها الاستثمارات المحلية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز الحوافز الممنوحة للاستثمارات وتبسيط إجراءات إنشاء المشاريع وحصولها على التراخيص اللازمة لمزاولة أعمالها. ويتميز القانون الجديد بالعديد من المزايا وتشمل : إعفاءات من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وعلى مدخلات الإنتاج للمشاريع الصناعية والحرفية، تخفيضات ضريبية بنسبة لا تقل عن 30% في بعض المحافظات في المملكة حسب تصنيف المناطق، إعفاءات على مستلزمات الإنتاج والموجودات الثابتة ذات الاستخدام المزدوج، ضريبة عامة بنسبة (صفر) على المبيعات على السلع والخدمات التي تشتريها المؤسسة المسجلة لممارسة نشاطها داخل المنطقة التنموية لنسبة الصفر ويعتبر قطاع الزراعة من أولى القطاعات المستفيدة من هذه المزايا.
- صدور نظام الحوافز الاستثمارية رقم (33) لسنة 2015. ويتضمن النظام حوافز استثمارية تتعلق بالإعفاءات الضريبية ومختلف الرسوم الخاصة بمدخلات الإنتاج ومستلزمات الإنتاج والموجودات الثابتة والخدمات والسلع اللازمة للأنشطة الاقتصادية.

- صدور نظام النافذة الاستثمارية رقم (32) لسنة 2015 والذي يهدف إلى تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية من خلال توفير البيانات والمعلومات والتسهيلات، والمساهمة في تمكين الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحفيزها من خلال متابعتها وتجاوز المشاكل والمعوقات التي تواجهها إن وجدت وتوفير الدعم المناسب لإدامتها، ومتابعة المشاريع القائمة وإيجاد حلول للمعوقات التي تواجهها إضافة إلى تقليص الوقت اللازم لتسجيل أو ترخيص المشروعات الاستثمارية والتحديد المسبق لكافة إجراءات التنفيذ الواجب إتباعها من قبل المستثمر. وتضم النافذة مفوضين منتدبين من كافة الجهات المتعلقة بترخيص المشاريع بحيث يتمتعون بكافة الصلاحيات اللازمة للترخيص ومنح المستثمر حق الاعتراض والتظلم في حال رفض الترخيص. أما الخدمات المقدمة وفق هذا النظام تشمل : تبني إجراءات تأسيس المشاريع الاستثمارية وتسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية وكذلك تسجيل الأنشطة الاقتصادية وتقديم خدمات شؤون العمل بما في ذلك منح تصاريح العمل والموافقة على استقدام العمال غير الأردنيين للأنشطة الاقتصادية المشمولة بخدمات النافذة الاستثمارية ومنح رخص الاستيراد والتصدير للأنشطة الاقتصادية ومنح تأشيرات الدخول والإقامة للمستثمرين والعاملين بالأنشطة الاقتصادية ومنح الموافقات والتراخيص البيئية للأنشطة الاقتصادية المشمولة بخدمات النافذة إلى جانب تقديم المعلومات والمشورة الفنية للمستثمرين فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية المشمولة بخدمات النافذة.

2.4. توحيد مرجعيات دعم وتشجيع الاستثمار وتبسيط إجراءات ترخيص النشاطات الاقتصادية.

تأسس هيئة الاستثمار الأردنية وهي هيئة حكومية مستقلة نشأت بموجب قانون الاستثمار الجديد وتعتبر الخلف القانوني لبقية المؤسسات التي كانت تعمل في مجال تحفيز الاستثمار، وجاء تأسيس هذه الهيئة من أجل رفع مستوى الأداء والحد من الازدواجية والتداخل في الأدوار والمهام والصلاحيات، والحد من البيروقراطية في الإجراءات المتعلقة بالاستثمار. وتعمل الهيئة على دعم البيئة الاستثمارية في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال تبسيط وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية، والحصول على التراخيص اللازمة للعمل من خلال إنشاء النافذة الاستثمارية التي تضم ممثلين عن

الجهات الحكومية المختلفة لتوفير خدمات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية، وتحسين وتطوير الأطر والأنظمة المعمول بها الخاصة بالعملية الاستثمارية، وتعزيز الحوافز الممنوحة للمستثمرين.

3.4. تشجيع قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إن قانون الاستثمار سياتي الفرصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الإعفاءات وعدم حصرها بمشاريع أو قطاعات معينة كما في التشريعات السابقة، كما تم ربط منح الأنشطة الاقتصادية بما في المتوسطة أو الصغيرة أو أي قطاعات اقتصادية في منطقة جغرافية محددة في المملكة بحوافز إضافية تبعاً لمدى إسهاماتها في متطلبات التنمية والعمالة الأردنية والقيمة المضافة المحلية، بالإضافة إلى تلافى سلبيات نظام الحوافز المعمول به حالياً والذي يتم من خلاله دراسة كل حالة بشكل منفصل، علماً بأن هذه الآلية تتطلب أعباء رقابية كبيرة.

4.4. التخصص والاقتصاد الموجه نحو السوق الحر:

تبنّت الحكومة برنامجاً للتخصص منذ أواخر عام 1996 كجزء من الإصلاح الهيكلي لمؤسسات القطاع العام وتفعيل دور القطاع الخاص. فمن المنظور الاقتصادي تهدف عملية التخصص إلى استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وإنتاجية أعلى، وذلك بتحرير السوق. أما النتائج الملموسة لبرنامج التخصص الأردني فتمثلت بتحديث وتطوير وإدخال التكنولوجيا الحديثة ورفع أداء المشاريع والمؤسسات التي خضعت للتخصص، كذلك عملت على وقف النزف في المال العام الذي كان يذهب لسد خسائر وعجوزات وكفالة قروض هذه المشروعات بل أصبحت هذه المشروعات مصدر إيراد للخزينة العامة إلى جانب رفع أعباء الاستثمار في هذه المرافق عن الحكومة بشكل كلي أو جزئي.

4. الدعم الحكومي لقطاع الزراعة:

تقوم الحكومة بدعم القطاع الزراعي في مجالات متعددة تشمل الخدمات العامة، تطوير البنى التحتية للقطاع، التنمية الريفية، تحسين بيئة الاستثمار في القطاع ودعم صغار المزارعين. وتساهم الخزينة العامة للدولة والعديد من المؤسسات الحكومية بتوفير هذا الدعم وحسب اختصاص كل منها.

1.5. تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي من خلال: إنشاء شبكة الطرق الزراعية في مختلف مناطق المملكة، بناء السدود لأغراض الري، إنشاء قنوات الري وصيانة القوائم منها، إيصال التيار الكهربائي لمناطق الإنتاج وتخفيض تسعيرة الكهرباء في القطاع، إنشاء وتطوير البنية التحتية لمرافق التسويق.

2.5. إعفاء معظم مستلزمات الإنتاج الزراعي من الرسوم الجمركية ومن الضريبة العامة على المبيعات .

3.5. دعم الأعلاف لصغار مربّي الثروة الحيوانية .

4.5. تشجيع مزارعي الحبوب من خلال شراء منتجهم من بذار القمح والشعير بأسعار تشجيعية ودعمهم بالبذار المحسن والمعقم.

6.5. التعويضات وإعفاء المزارعين من فوائد القروض نتيجة للمخاطر الطبيعية. حيث بلغت قيمة التعويضات التي صرفت للمزارعين خلال الفترة 2001-2008 نتيجة للأضرار التي أصابت المزروعات بسبب الكوارث الطبيعية ما قيمته (11، 6) مليون دينار، وبلغت أعلى قيمة للتعويضات في عام 2008 والتي قدرتها بنحو (3،9) مليون دينار نتيجة لموجة الصقيع التي تعرضت لها المملكة خلال هذا العام واستفاد منها (5250) مزارع. كما تم في العام نفسه إعفاء المزارعين من فوائد القروض الزراعية وجدولتها بقيمتها بلغت (5،8) مليون دينار نتيجة لظروف الجفاف التي سادت المملكة.

7.5. وفي مجال الإعفاءات من فوائد القروض، بلغت القيمة الإجمالية للإعفاءات من الفوائد المترتبة على المزارعين المقترضين من مؤسسة الإقراض الزراعي والتي تحملتها الخزينة خلال الأعوام 1985 - 2008 ما قيمته (6،43) مليون دينار وسجلت أعلى قيمة في عام (2008) والتي بلغت حوالي (8،5) مليون دينار نتيجة لسوء الموسم المطري وظروف الجفاف التي سادت المملكة خلال هذا العام، حيث استفاد من قرار الإعفاء من فوائد القروض ما يزيد على (37) ألف مقترض ومن الفئات التي حصلت على قروض بقيمتها (10) آلاف دينار فأقل.

8.5. رفع رأسمال مؤسسة الإقراض الزراعي إلى (60) مليون دينار، وقدمت المؤسسة خلال الفترة 1960-2014 قروضا زراعية بقيمتها إجمالية بلغت (585) مليون دينار استفاد منها (232) ألف مزارع بفوائد بسيطة ونسب منخفضة.

9.5. تم في عام 2015 إقرار القانون المعدل لصندوق إدارة المخاطر الزراعية والذي يهدف إلى تشجيع بيئة الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تقليل الآثار الاقتصادية على المزارعين نتيجة للمخاطر الزراعية، حيث يتضمن القانون الإطار العام لتعويض المزارعين نتيجة لهذه المخاطر.

10.5. وتساهم وزارة الزراعة ومن موازنتها السنوية بدعم القطاع الزراعي والمزارعين لقاء خدمات للمزارعين متمثلة في الآتي :

- مشاريع لاستصلاح الأراضي وإدارة الموارد في كافة المناطق المطرية بهدف زيادة الإنتاجية وتحسين الظروف المعيشية للأسر الريفية، حيث استفاد منها نحو (60) ألف مزارع، وتتضمن أهم الإنجازات لهذه المشاريع استصلاح نحو (5,16) ألف هكتار من الأراضي، صيانة (122) كم من قنوات الري، إنشاء (274) كم من الطرق الزراعية، إنشاء آبار لجمع مياه الأمطار بسعة إجمالية (492) ألف م3.
- توفير الغراس من الأشجار المثمرة ومن الأصناف المتفوقة والملائمة بأسعار تشجيعية، حيث يقدر معدل الإنتاج السنوي من مختلف أنواع الغراس المثمرة التي تنتجها المشاتل التابعة لوزارة الزراعة بنحو (300) ألف غرسة وبتكلفة (5,1) مليون دينار والتي تباع بسعر يقل عن تكلفة الإنتاج بنسبة تصل إلى (80)٪.
- دعم المزارعين الأشد فقرا من خلال مشروع الأمن الغذائي وزيادة دخل الأسر الفقيرة (الحاكورة) من خلال توفير التمويل لهم وتأهيلهم لإقامة وإدارة مشاريع زراعية إنتاجية مدرة للدخل، وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا المشروع منذ عام 2007 ما يزيد على (6000) أسرة فقيرة، كما بلغ قيمة الدعم المقدم لتمويل المشاريع الإنتاجية لهذه الأسر نحو (4,8) مليون دينار.
- تقديم المطاعيم لمربي الثروة الحيوانية (5 مطاعيم مجانا).
- تنفيذ حملات سنوية لمكافحة الآفات النباتية مجانا للمزارعين مثل مكافحة دودة الزرع، مكافحة القوارض، مكافحة الجراد الصحراوي والجنادب، مكافحة ذبابة ثمار الزيتون، مكافحة الذباب المنزلي، مكافحة آفة الفيلوكسرا، مكافحة سوسة النخيل الحمراء وغيرها وبتكلفة سنوية تقدر بنحو (7,1) مليون دينار.
- تقديم خدمات الآليات الزراعية بأسعار تشجيعية لصغار المزارعين وتشغيل الآبار لمربي الثروة الحيوانية، ويقدر عدد المستفيدين من هذه الخدمات بحوالي (3000) مزارع سنويا. وتساهم هذه الخدمات بخفض تكلفة العمليات الزراعية الآلية وبنسبة تزيد على (60)٪ من أسعار السوق.
- إنشاء وسائل الحصاد المائي في مناطق المراعي لصالح مربي الثروة الحيوانية، حيث تم إنشاء (11) سدا ترابيا بطاقة تجمعية تقدر بحوالي (4) ملايين م3 و(54) حفيرة بطاقة تخزينية (6,6) مليون م3.

عوامل تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة في الأردن :

- يتمتع الأردن ببيئة سياسية مستقرة تربطه علاقات تعاون واتفاقيات تجارية مع العديد من دول العالم، وتدير شؤون البلاد السلطان التشريعية والتنفيذية إلى جانب السلطة القضائية المستقلة. وترتكز الدولة على مبدأ الشفافية والنزاهة وحرية الرأي ووجود مؤسسات رقابية تضمن سلامة تطبيق الأنظمة والقوانين وصيانة الحقوق.
- المناخ الاستثماري الجاذب. إضافة إلى ما سبق ذكره في هذا التقرير حول الإجراءات الحكومية لتعزيز بيئة الاستثمار في الأردن، فقد تضمن قانون الاستثمار مواد متعددة تساهم في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وخاصة فيما يتعلق بإعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي من مختلف الرسوم والضرائب في حال تم استيرادها أو شراؤها محليا وكذلك المواد المتعلقة بأحقية نقل ملكية المشروع إلى أي مستثمر آخر مع الاستمرار للاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة له والحقوق الممنوحة لأي شخص غير أردني أن يستثمر في المملكة ويعامل المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني .
- وفي سياق التشريعات الداعمة للاستثمار في القطاع الزراعي، فقد صدر في عام 2015 القانون المعدل لصندوق إدارة المخاطر الزراعية والذي يهدف إلى تحفيز بيئة الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تقليل الآثار الاقتصادية الناتجة عن المخاطر الزراعية سواء عن طريق التعويض ضمن أسس وشروط محددة أو من خلال التأمين الزراعي.
- الموقع الإستراتيجي المتميز المتمثل بقرب الأردن من أماكن الاستهلاك الرئيسية سواء في منطقة الشرق الأوسط أو الأسواق الأوروبية ويمثل محور المواصلات بين دول الشرق الأوسط.
- التزايد المستمر للطلب على المنتجات الزراعية سواء لتلبية الاحتياجات المحلية أو متطلبات الأسواق الخارجية.
- تنوع المناخ الذي يتيح إنتاج المحاصيل الزراعية في أوقات مختلفة من العام وإمكانية إنتاج محاصيل معينة خارج أوقاتها في ظل الظروف الطبيعية وكذلك استمرار الإنتاج على مدار العام من نفس المحصول إذ يمكن إنتاجه في الأغوار والمرتفعات والمناطق الشرقية دون فترات تداخل طويلة.
- وجود البنية الأساسية المناسبة سواء في الاتصالات أو المواصلات وارتباط الأردن بشبكة من الخطوط الجوية مع العديد من الدول و شبكات الاتصالات والمعلوماتية والبنية التحتية لقطاع التسويق من حيث المخازن المبردة و أسواق الجملة ومراكز التدرج والتعبئة.

- على الرغم من محدودية الموارد المائية في الأردن، إلا أنها ماضية في إقامة مشاريع الحصاد المائي لتأمين مياه الري وخاصة في مناطق الإنتاج الرئيسية، حيث بلغ عدد السدود المنشأة لغايات توفير مياه الري (10) سدود وبطاقة تخزينية (236) مليون متر مكعب، ويجري العمل حالياً على إنشاء (3) سدود من خلال سلطة وادي الأردن.
- وجود إطار تشريعي يجري العمل به حالياً لتطوير وتنظيم البناء المؤسسي لقطاع الأعمال الزراعية (Agri-Business) من خلال إنشاء غرفة زراعة الأردن.
- وجود الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة تأهيلاً عملياً وعلمياً عالياً يمكنها من الاستجابة بسرعة إلى التغيرات التقنية في القطاع وتطويرها وتبنيها بسهولة ويسر.
- القدرة التنافسية للمنتج الزراعي الأردني الذي يتميز بالجودة العالية وتزايد الطلب على هذه المنتجات.
- المناخ الاستثماري السائد في الأردن وخصوصاً للقطاع الزراعي، إذ أن الأردن من الدول القلائل التي لا تفرض ضرائب على الدخل المتأتية من العملية الإنتاجية الزراعية ولا أية ضرائب على الموارد الزراعية بالإضافة إلى الإعفاءات الأخرى التي يمنحها قانون الاستثمار لعام 2014.
- توفر الفرص لزيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من خلال إمكانية استغلال المنتج في عمليات التصنيع الغذائي إلى جانب الفرص المتاحة لإدخال التكنولوجيا في الإنتاج ومعاملات ما بعد الحصاد.
- الأسواق الجديدة والفرص التصديرية المفتوحة أمام القطاع الزراعي، وقد ازدادت هذه الفرص من خلال الشراكة الأردنية الأوروبية والاتفاقيات الثنائية والجماعية التي عقدتها الحكومة مع الدول والمجموعات الاقتصادية مثل منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية.

5- الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الزراعي:

- إنشاء شركة لتسويق المنتجات الزراعية يعتبر من المجالات الهامة والجاذبة للاستثمار نظراً للقيمة التنافسية العالية للمنتج في الأسواق الخارجية وتنوع المحاصيل وإمكانية إنتاجها على مدار السنة، إضافة إلى أهميته في تنظيم العملية الإنتاجية وتبني نظم زراعية تعتمد على الزراعات التعاقدية.
- تسويق زيت الزيتون وتصنيع ثمار الزيتون، حيث يعتبر قطاع الزيتون من أكبر القطاعات من حيث المساحة المزروعة إضافة إلى توفر الفرص لزيادة هذه المساحة وتطوير وسائل الإنتاج والحصاد وإمكانية زيادة قيمة المنتج من خلال تبني نظم إنتاج الزراعة العضوية إضافة إلى توفر المعاصر الحديثة لإنتاج الزيت بجودة عالية.
- تطوير البنية التحتية لقطاع التسويق وتقنيات ما بعد الحصاد والتي تشمل التدرج والتخزين.
- التوسع في الزراعات المحمية لإنتاج الخضار ذات القيمة العالية وبمواصفات تتفق مع شروط الأسواق العالمية وينظم إنتاج متطورة إلى جانب تزايد الطلب المحلي على الغذاء وخاصة في ضوء تبعات الظروف السياسية التي تشهدها المنطقة العربية.
- التصنيع الغذائي.
- يعتبر الاستثمار في قطاع النخيل من المجالات الواعدة وخاصة في ضوء التطور الكبير الذي شهده هذا القطاع، وذلك نسبة للجودة العالية للأصناف المزروعة والتي يزداد الطلب عليها سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية، مع الإشارة إلى أن الإنتاج من النخيل قد تضاعف ثلاث مرات خلال العقد الماضي والذي بلغ (12) ألف طن.
- كما تشمل مجالات الاستثمار أنشطة أخرى مرتبطة بقطاع الزراعة ومنها إنتاج السماد العضوي المعالج وإنتاج العبوات الزراعية.

6- التوصيات:

- يمثل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية مرجعاً رئيسياً لتحديد الإجراءات المطلوبة لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتعزيز دوره في تحقيق الأمن الغذائي. وإن مراجعة وتقييم ما تم إنجازه خلال المرحلة الأولى والتي تنتهي في العام الحالي 2015 سيحددان المسار في المرحلة اللاحقة في ضوء تحليل العوامل الإيجابية والسلبية وأسبابها، مع ضرورة التأكيد على ما يلي:
- أ- الإجراءات الحكومية المتخذة في الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بالإطار التشريعي الهادف إلى تحسين بيئة الاستثمار في القطاع الزراعي.
- ب- تطوير البناء المؤسسي لقطاع الأعمال الزراعية إلى جانب تطوير مؤسسات المزارعين.
- ج- تضمين موضوع إدارة المخاطر الزراعية وما يمكن أن يتضمنه من أنظمة للتأمين الزراعي ضمن المحاور الرئيسية للبرنامج وخاصة في ضوء ما نشهده من تكرار للكوارث الطبيعية المرتبطة بظاهرة التغير المناخي، والذي قد يشكل أحد العوامل المشجعة للاستثمار في القطاع الزراعي. ويقترح أن تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنظيم برامج لبناء القدرات وتبادل الخبرات في هذا المجال.

د- أن تنبثق عن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي إجراءات فورية لدعم وتمكين الدول المتأثرة من تبعات عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها بعض الدول العربية، لكون موضوع تأمين الغذاء والتبادل التجاري للسلع الزراعية من ضمن التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه الدول.

تجربة تونس في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول

الشافعي

عبدالرحمن

الأستاذ/

- معطيات حول القطاع الفلاحي:
- مناخ الاستثمار بتونس:
- شروط الاستثمار الأجنبي:
- الحوافز والتشجيعات الممنوحة:
- مجالات الاستثمار الواعدة:
- مهام ومشمولات الوكالة:

1- معطيات حول القطاع الفلاحي :

- المساحة الفلاحية: 10 م. هك .
- المساحة المحروثة: 5 م. هك.
- المساحة المجهزة بالري: 420 ألف هك .
- الموارد المائية: 4,54 مليون متر مكعب .
- توزيع المساحات الزراعية:
- * ثلث (1/3): حبوب .
- * ثلث (1/3) : زيتون .
- * ثلث (1/3): أشجار مثمرة وخضروات وغيرها .
- عدد المستغلين الفلاحين: 516 000 .
- طول السواحل: 1 350 كلم
- عدد الموانئ: 41
- أسطول الصيد البحري:
- * مراكب الصيد الساحلي : 10 000 .
- * سفن الصيد في الأعماق: 875 .
- عدد المستغلين في الصيد البحري: 60 000 .
- الإنتاج السنوي: 105 000 طن.

2- مناخ الاستثمار في تونس:

- تتوفر للفلاحة بتونس عدة معطيات مشجعة لمزيد من تركيز المشاريع فيها.
- توفر مناخ متوسطي يساهم في تنويع الإنتاج الفلاحي.
- توفر مناطق تساعد على تعاطي زراعة الباكورات والمنتجات البذرية .
- قرب تونس من الأسواق العربية والاتحاد الأوروبي .
- توفر خطوط وصناديق تمويل عربية وأجنبية تساعد على تمويل مشاريع في نطاق الشراكة .
- توقيع تونس لاتفاقيات متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة،
- توقيع تونس لعديد الاتفاقيات الثنائية مع البلدان العربية والإفريقية وتركيا،
- توقيع تونس لاتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1995، تضم بنودا خاصة بتبادل منتجات الفلاحة والصيد البحري، وتحصلها أخيرا على مكانة الشريك المميز.

توقيع اتفاقية التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية للتبادل الحر التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 وتهدف إلى تطوير الشراكة والمبادلات التجارية مع دول المجموعة (سويسرا وليشنتشتاين والنرويج وأيرلندا).

تتوفر بتونس موارد بشرية ذات كفاءة:

- 330 000 طالب
 - 49 800 متخرج من التعليم العالي سنويا منهم:
 - 3 800 مهندس
 - 2 000 متخرج من التكوين المهني سنويا.
- توفر بنية تحتية ملائمة لتطوير التصدير:
- 19 000 كلم من الطرقات و2 256 كلم من السكك الحديدية .
 - 7 مطارات و 6 موانئ تجارية .
 - شبكة اتصالات وطنية تعمل كليا بالنظام الرقمي.
 - 90 خط هاتف لكل 100 مواطن.

3- شروط الاستثمار الأجنبي بتونس:

- الاستثمار يتم في نطاق الشراكة مع مستثمر تونسي.
- يمكن أن تصل مساهمة المستثمر الأجنبي في رأس المال إلى حدود 66%.
- إمكانية كراء أراضي خاصة أو دولية لمدة طويلة.
- يتمتع المستثمر الأجنبي بنفس الامتيازات التي تسند للمستثمر التونسي.
- إمكانية ترويج 30 % من الإنتاج بالسوق المحلية بالنسبة للمؤسسات المصدرة كليا.

4- التسهيلات والضمانات:

- يتمتع المستثمر الأجنبي بضمان تحويل رأس المال والمزايا بالعملية الأجنبية عند إقامة مشاريع مشتركة مع نظراء من تونس.
- عدم الازدواج الضريبي الذي تم إقراره في إطار الاتفاقيات الثنائية الممضاة خاصة مع ألمانيا والنمسا وبلجيكا وكندا وكوريا الجنوبية والدماركو ومصر وإسبانيا وفرنسا واندونيسيا وإيطاليا والأردن والنرويج وبريطانيا العظمى والسويد والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان اتحاد المغرب العربي.

5- الحوافز المتعلقة بالاستثمار في الفلاحة والصيد البحري:

5.1 الامتيازات الجبائية المسندة للمشاريع الفلاحية:

- إعفاء مستلزمات الإنتاج من القيمة المضافة والرسوم الديوانية.
- تطبيق أدنى نسبة من الأداء على المزايا أي 10%، والإعفاء التام مدة 10 سنوات بالنسبة للذين ينجزون استثمارات.
- يخول الاكتتاب في رأس المال الأصلي للمؤسسة أو الترفيع فيه بطرح المداخل أو الأرباح التي يقع استثمارها من المداخل أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو للضريبة على الشركات .
- تخول الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات طرح الأرباح التي تخصص للاستثمار في صلب المؤسسة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على الشركات.
- يمكن للمؤسسات اختيار نظام الاستهلاكيات التنازلية بعنوان التجهيزات ومعدات الإنتاج التي تفوق مدة استعمالها السبع سنوات.

6. الامتيازات المالية:

- منحة الدراسة:
- 1% مع حد أقصى 1500 د بالنسبة للمشاريع من صنف ب (التي لا تفوق استثماراتها 225 000 دينار) و5000 د للمشاريع من صنف ج (التي تفوق استثماراتها 225 000 دينار) ،

- منحة استثمار: تتراوح بين 7 و 25%.
- منح خصوصية تتراوح بين 15 و 70% تهتم اقتناء الآلات الفلاحية وعمليات الاستكشاف والتنقيب عن المياه وإكثار البذور وأحداث المروج والمراعي.
- منحة 30% خاصة بالتجهيزات والوسائل الضرورية للإنتاج وفق النمط البيولوجي .
- منحة خصوصية للاقتصاد في مياه الري تتراوح بين 40 و 60%.
- منحة خصوصية لتركيز شبك واقية من حجر البرد لحماية الأشجار المثمرة تتراوح بين 40 و 60%.
- منحة استثمار إضافية 8% لفائدة المشاريع المنجزة في الجهات ذات الظروف المناخية الصعبة.
- منحة استثمار 25% لفائدة المشاريع المنجزة في معتمديات إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية.
- يمكن للباعثين الجدد الحصول على منحة إضافية ب 6% من تكلفة المشروع واعتماد واجب إرجاعه في حدود 70% من التمويل الذاتي.

7. مجالات الاستثمار الواعدة:

1-7 مجالات الاستثمار ذات الإنتاج الموجه للسوق الداخلية والأمن الغذائي:

- إنتاج الحبوب.
- تربية الماشية وإنتاج اللحوم والألبان .
- إنتاج الخضر والغلّال وخاصة البذرية .
- غراسة الزيتون والقوارص.
- إنتاج مشاتل الخضر والغلّال .
- الصيد البحري وتربية الأسماك .
- تصنيع المنتجات الفلاحية وإدخال قيمة مضافة عليها: زيت الزيتون، خضر، غلال، لحوم حمراء وبيضاء.

8. مهام ومشمولات وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية:

- وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، مؤسسة عمومية تعمل تحت إشراف وزارة الفلاحة والبيئة
- مهمتها النهوض بالاستثمار الخاص في مجالات الفلاحة والصيد البحري والخدمات والتحويل الأولي .
- إسناد الامتيازات والحوافز للاستثمارات المنجزة في الفلاحة والصيد البحري والخدمات والتحويل الأولي .
- تشخيص فرص ومجالات الاستثمار.
- الإحاطة بالباعثين في مراحل إعداد ملفات الاستثمار .
- ربط الصلة بين الباعثين التونسيين ونظرائهم الأجانب لتطوير مشاريع الشراكة .
- تنظيم التظاهرات الاقتصادية والملتقيات وورشات العمل .
- تكوين الباعثين الشبان ومحاظن المؤسسات .
- تنسيق مكونة تحسين الجودة والنهوض بترويج وتصدير المنتجات الفلاحية .

تجربة الجزائر في تشجيع الاستثمار الزراعي المستول

الأستاذ/ السيد بن عيسى طاهر

سياسة التجديد الفلاحي والريفي والاستثمار للأمن الغذائي

I. مقدمة

- الهدف من تقديم هذا العرض، يندرج في إطار:
- تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية.
 - إحياء الاستثمارات في الجزائر.
 - استكشاف سبل تكثيف مشاريع الشراكة مع المستثمرين العرب في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية.
- وتجدر الإشارة أن الجزائر تمثل إحدى الوجهات العربية الرئيسية في مجال الاستثمار نظرا للإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تمتاز بها.

II. القطاع الفلاحي بالأرقام في الجزائر

القطاع الفلاحي بالأرقام:

المساحة الفلاحية الإجمالية	43.000.000 هكتار
المساحة الصالحة للفلاحة التشجير (41٪) ، زراعة الخضر (26٪) الزراعات الكبرى (33٪)	8.500.000 هكتار
المساحة الإجمالية المروية	1100.000 هكتار
عدد المزارع الفلاحية	1.145.500 مزرعة
اليد العاملة في المزارع الفلاحية	2.420.170 نسمة
عدد سكان الريف	13.000.00 نسمة
عدد الأغنام	25.000.000 رأس
عدد الأبقار	2.000.000 رأس

بلغت قيمة الإنتاج الزراعي 35 مليار دولار أمريكي في عام 2014.

III. سياسة التجديد الفلاحي والريفي :

• تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل" بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية و كذا ترقية كل الأقاليم الريفية.

• الرهان هو تحقيق التنمية الفلاحية الثابتة والمتواصلة لتحسين الظروف المعيشية للسكان.

IV. ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تتمثل في ثلاث ركائز أساسية وهي:

✓ أ. الركيزة الأولى: التجديد الفلاحي .

✓ ب. الركيزة الثانية: التجديد الريفي .

✓ ج. الركيزة الثالثة: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

أ/الركيزة الأولى: التجديد الفلاحي:

• ويركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان:

الأمن الغذائي.

- تشجيع وتكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات الفلاحية.

• ولقد تم إعطاء الأولوية في هذه الركيزة إلى مجموعة من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع وهي:

1. الحبوب والبقول الجافة . 4. اللحوم الحمراء . 7. زراعة الزيتون والنخيل.

2. الحليب . 5. اللحوم البيضاء . 8. البذور والشتول.

3. الطماطم الصناعية . 6. البطاطس . 9. الأعلاف .

وتم إضافة نظامين رئيسيين لتدعيم ركيزة التجديد الفلاحي وهما:

أ. نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين.
ب. نظام عصرنة التمويل والتأمينات الفلاحية.

ب / الركيزة الثانية: التجديد الريفي:

• يهدف إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية على مستوى الأسر التي تعمل وتعيش في الريف.

ج / الركيزة الثالثة: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

تهدف هذه الركيزة إلى :

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية .
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل وضع تقنيات جديدة في الوسط الإنتاجي.
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومسالح تصديق البذور والشتول والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.
- تقديم خبرات استشارية متخصصة.
- مرافقة جوارية للفلاحين مدعمة وهادفة.
- تقديم دراسات متنوعة بتفعيل البحث العلمي وتنميته.

V. الإطار التحفيزي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تكلمة للركائز الثلاث يشمل الإطار التحفيزي الأدوات المتطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي وتمثل أساسا فيما يلي:

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب أن يتكيف ويتطور مع السياسة الجديدة.
- وضع تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.
- تنشيط فضاءات مختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة والتنسيق والمتابعة لتقويم السياسات والبرامج المشاريع.

VI. المساعدات المقدمة من طرف الدولة للتحصيل على التجديد الفلاحي والريفي:

تتمثل المساعدات والقروض البنكية المدعومة والمقدمة من طرف الدولة فيما يلي:

- القرض البنكي الرفيق (RFIG) (قروض موسمية).
- القرض البنكي التحدي (Ettahadi) (قروض استثمار).
- قرض التأجير (leasing).
- إنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمزارعين (MADR-BADR).
- مساعدات الدولة لدعم أسعار الطاقة المستخدمة في الزراعة .
- مساعدات الدولة لتطوير الري.

VII. مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي :

من مميزات الزراعة الجزائرية :

-تعدد البيئات المناخية الزراعية .

-توفر القطاع الزراعي على أسواق محلية ومجاورة خارجية.

-توفر المنتجات ذات الجودة العالية .

ولهذا تعتبر تنمية القطاع الزراعي الغذائي في الجزائر هدفا رئيسيا على مستوى المجالات الاقتصادية السياسية والاجتماعية.

VIII. الشركات العمومية في القطاع الزراعي والغذائي:

تم إنشاء الشركات الاقتصادية العمومية في القطاع الزراعي حتى تكون :

- محورا لتنظيم السوق،
- وسيلة لتأطير الشعب الزراعية،
- مرجعا لوضع السياسات والمناهج من أجل تحسين والحفاظ على الصحة العمومية (جودة المنتجات المعروضة في

الأسواق).

وفي هذا السياق، يلعب القطاع العام دورا حاسما لنجاح هذه العملية كما يلي :
في المنبع: يهدف إلى تخفيض فاتورة استرداد المواد الغذائية وذلك من خلال تطوير الإنتاج الزراعي ، بتعزيز إنتاج المدخلات الزراعية لمختلف الشعب.

في المصب: يهدف إلى توسيع نطاق توزيع المنتجات من خلال قنوات التوزيع التي تساهم في استقرار السوق.
IX. فرص العمل والاستثمار:

فيما يخص الاستثمار الفلاحي :

- تطوير زراعة الزيتون .
- تطوير وتعزيز زراعة النخيل .
- تطوير وتمتين المنتجات الوطنية TERROIR.
- تركيب وحدات التحويل و سحق البذور .
- الصناعات التحويلية في الفواكه والخضروات .
- تنمية المحيطات الزراعية.
- تطوير مزارع تربية المواشي و الأبقار والدواجن.
- تطوير المحاصيل العلفية (الذرة...) .
- تطوير البذور و الشتلات.
- تطوير الري: أنظمة اقتصاد المياه .
- تطوير البيوت البلاستيكية.

X. تشجيع الاستثمار ضمانات كافية:

- حجية قرارات الوكالة أمام الإدارات المعنية.
- حق الطعن الإداري.
- حق الطعن القضائي .
- حق لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكم الدولي في حالة النزاع .
- ضمان تحويل رأس مال المستثمر و عائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملات القابلة للصرف.
- انضمام الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان و حماية الاستثمارات.
- الاتفاقات الدولية المتعلقة بالاستثمارات المباشرة الأجنبية:

*41 اتفاقات تشجيع و حماية الاستثمارات.

*24 اتفاقيات تجنب الإزدواج الضريبي.

تحفيزات جبائية مهمة:

خلال فترة الإنجاز و لمدة 3 سنوات: الإعفاء من

7%	17%	0%
X	X	V

الرسم على القيمة المضافة

%5	%15	%30	%0
X	X	X	√

حقوق الجمركة

%5	%8	%0
X	X	√

حقوق نقل الملكية

التحفيزات الاستثمارية

تحفيزات جيائية مهمة

خلال فترة الاستغلال ولمدة قد تصل إلى 10 سنوات: الإعفاء من:

%26	%23	%0
X	X	√

الضريبة على الأرباح

2%	%0
X	√

الرسم على النشاط المهني

القواعد التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر:

- التركيبة القانونية: شراكة بين مستثمر وطني و أجنبي، يمتلك فيها:
- الطرف الجزائري 51% من رأس مال الشركة المنشأة.
- الطرف الأجنبي 49% من رأس مال الشركة المنشأة.

ورقة تجربة السودان في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول

دكتور/ عبد الدافع فضل الله

مقدمة:

1.1 ما هو الاستثمار المسئول؟

أقرت الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي في روما بتاريخ 15 أكتوبر 2014 م ، مبادئ الاستثمار المسئول في نظم الزراعة والغذاء كثمرة لعامين من المشاورات والمفاوضات العسيرة التي شملت مجموعة واسعة من أصحاب الشأن.

سعت تلك المبادئ لطرح رؤية مشتركة بشأن كيفية ضمان أن الاستثمارات التي الجميع في أمس الحاجة إليها في مجالات الغذاء والزراعة ستفيد أكثر مما تسبب به من شعور بالاستلاب للأراضي واستحواذ أغلب المنافع من قبل المستثمرين القادمين من الخارج على حساب المواطنين في تلك المجتمعات المحلية، إلي جانب ضرورة ترجمة الالتزام السياسي وروح التعاون والشراكة التي كشفت عنها المفاوضات، لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ على أرض الواقع.

أين بدأت فكرته؟

اشتملت المبادئ الجديدة للاستثمار المسئول على صرح الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسئولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي سبق أن اعتمدها لجنة الأمن الغذائي العالمي في مايو 2012 م، وسط تصاعد القلق العالمي حينها بشأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاقتناء الواسع النطاق للأراضي والعمليات الزراعية بواسطة الاستثمارات الأجنبية المتزايدة في البلدان النامية، فيما وصفت في حينها بتسمية "الاستيلاء على الأراضي" من قبل منتقديها، كما وصفت بحالة الاستعمار الجديد.

تمثل لجنة الأمن الغذائي العالمي إحدى لجان الأمم المتحدة ذات المقر لدى منظمة "الفاو" في روما، وتضم أمانتها وكالات الغذاء الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) وجميعها على استعداد إلى تقديم الدعم والمساعدة للبلدان الأعضاء في تطبيق هذه المبادئ.

وحتى إن ظلت تلك المبادئ طوعية وغير ملزمة، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي يلتئم فيها شمل الحكومات، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والبنوك، والهيئات الإنمائية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية للاتفاق على ماهية الاستثمار المسئول في نظم الزراعة والغذاء.

- ما هي مبادئه؟

ضمت المبادئ الهادئة للاستثمار المسئول عشرة جوانب، فيما يخص أولها أن الاستثمار المسئول في الزراعة والنظم الغذائية يساهم في الأمن الغذائي وينهض بالتغذية، ولا سيما بالنسبة للمناطق الأشد ضعفاً التي يقطنها السكان المحليون، وينطوي هذا السياق على زيادة الإنتاج المستدام ورفع إنتاجية الأغذية المأمونة والمغذية والمقبولة ثقافياً، والحد من خسائر المواد الغذائية وإهدارها، وتحسين الدخل وتحجيم الفقر، وتعزيز كفاءة السوق وإنصافها، وخصوصاً من خلال وضع مصالح أصحاب الحيازات الصغرى في الاعتبار.

وتوضح المبادئ الأخرى كيف أن الاستثمارات المسئولة ينبغي أن تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين، وخدمة الصحة العامة، وتمكين الشباب، واحترام حقوق الحيازة المشروعة للأراضي ومصايد الأسماك والغابات وكذلك مراعاة استخدامات المياه القائمة والمحتملة، وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتبني آليات لتقييم ومعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية الممكنة. كما تتطرق هذه المبادئ مجدداً إلى قضايا هامة وخلافية أحياناً كالموارد الوراثية، وحقوق السكان الأصليين، وتغير المناخ.

أحد الملامح البارزة للاتفاق جاءت في بند المبدأ السادس الذي يربط بين الاستثمار المسئول في الزراعة، وبين اتخاذ تدابير لخفض أو إزالة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ومع أن المبادئ الطوعية والصياغة المستخدمة للنصوص تظل بمنأى عن الإلزام، يعد ذلك أول اتفاق دولي لم يعترض فيه أي طرف على اللغة التحريرية الصريحة بشأن خفض الانبعاثات الكربونية.

ويتعلق أحد التفاصيل الأخرى الجدير بالملاحظة في تمديد حقوق الحيازة المشروعة للأراضي ومصايد الأسماك والغابات، على نحو ما اتفق عليه في المبادئ التوجيهية عام 2012، كي تشمل استخدامات المياه القائمة والمحتملة.

- ما هي أهدافه؟

سعت تلك المبادئ لطرح رؤية مشتركة بشأن كيفية ضمان أن الاستثمارات التي الجميع في أمس الحاجة إليها في مجالات الغذاء والزراعة ستفيد أكثر مما تسبب به من شعور بالاستلاب للأراضي واستحواذ أغلب المنافع من قبل المستثمرين القادمين من الخارج على حساب المواطنين في تلك المجتمعات الريفية المحلية، إلي جانب ضرورة ترجمة

الالتزام السياسي وروح التعاون والشراكة التي كشفت عنها المفاوضات، لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ على أرض الواقع.

- وتتناول المبادئ معالجة جميع أشكال الاستثمار في نظم الزراعة وإنتاج الغذاء - سواء العامة أم الخاصة، والكبيرة أم الصغيرة وفي كلا مجالي الإنتاج والتجهيز - مع توفير إطار يمكن أن يلجأ إليه جميع أصحاب الشأن عند صياغة السياسات والبرامج، ووضع الهياكل التنظيمية الوطنية، وبلورة السياسات الاجتماعية وبرامج المسؤولية المشتركة، وأيضاً في غضون تصميم الاتفاقيات أو العقود الفردية. ويوضح الاتفاق أدوار جميع فئات المستثمرين من دول إلى مؤسسات الأعمال، إلى صغار المزارعين أنفسهم، والذين يشكلون في مجموعهم ورغم تشتتهم أكبر المستثمرين قاطبة في العالم بالنسبة للإنتاج الزراعي الأولي.

1. هل السودان يطبق مبادئ الاستثمار المسئول؟

من حيث القوانين:

قوانين الاستثمار المطورة وأخرها قانون 2013م تشير بوضوح لبعض الشروط وضبط الممارسة، وأسس تطبيق الامتيازات والتسهيلات بما يتوافق والكثير من ضمانات المسؤولية والممارسة الرشيدة مثل الإشارة للمناطق الريفية والأنشطة ذات الأولوية، وضوابط الممارسة الرشيدة للاستثمارات.

من حيث السياسات:

- تشمل تشجيع الاستثمارات التي تساهم في زيادة تشغيل العمالة وخفض معدلات البطالة.
- سياسات تقسيم واستخدام الموارد الطبيعية والمادية.

الأسس والضوابط الحاكمة:

من خلال لجان تخصيص الأراضي وضبط استخداماتها، القوانين الزراعية المرتبطة بالمد

2. واقع ممارسة الاستثمارات في السودان للمسؤولية:

- هنالك التزام كبير بالمسؤولية الاجتماعية، البيئية وضوابط ممارسة النشاط

3. تقييم حالة الرضاء عن مسؤولية الاستثمارات:

من وجهة نظر المجتمعات:

حالة رضا كبير.

من وجهة نظر الحكومة:

انضباط والتزام بها بنسبة جيدة.

من وجهة نظر الخبراء والجهات المعنية المستقلة:

تباينت الآراء لكنها تشير إلى تحقيق كثير من التقدم والالتزام.

4. خلاصة وتوصيات:

الاهتمام:

لابد من زيادة الاهتمام، ودعم ثقافة المسؤولية لدى القطاع الأوسع من المستثمرين.

- التطبيق:

الدقة والحزم في متابعة التطبيق والالتزام.

- الرقابة والتحكم:

تضمين تلك المبادئ في القوانين واللوائح الوطنية وجعلها في درجة من الالتزام بالتنفيذ.

رؤية تحليلية من واقع الممارسة للاستثمار بالسودان (SWOT Analysis)

لماذا السودان موطن الاستثمار الزراعي في إفريقيا والعالم العربي؟

- تنوع المناخات (قطر بحجم قارة).
- أراضي زراعية شاسعة وخصبة ولم تستثمر بعد (عذراء).
- احتياطي ضخم للمياه (أمطار، أنهار ومياه جوفيه).
- مراعي وغابات طبيعية واسعة (مناطق الأواسط والجنوب).

- ثروة حيوانية هائلة ومتنوعة (تتكامل مع المنظومة الزراعية).
- تكامل أممي وخلفي مع الصناعة (معظمها تحويلي).
- توفر قاعدة متينة للبحث العلمي والتكنولوجي (متاحة للجميع).
- موارد بشرية كافية لإدارة الأنشطة (مدربة وذات خبرة عالية).
- في السودان أكبر مشروع زراعي في العالم تحت إدارة واحدة (مشروع الجزيرة).
- وجود مؤسسات زراعية عريقة واقتصادية هامة (كنانة، مشروعات الهيئة العربية، الرهد وحلفا).
- كانت وستظل الزراعة العمود الفقري لاقتصاديات السودان.

هل السودان فرصة حقيقية للاستثمار خاصة الزراعي؟

- نعم لاعتبارات:
 - كونه المخزون الأكبر للموارد الطبيعية والزراعة في الإقليم.
 - ثراء التجربة وتراكم المعرفة.
 - صدق التوجه نحو الإصلاح والتطوير لبيئة أفضل للأعمال والاستثمارات.
 - الإيمان بدوره والتزامه تجاه قضايا الأمن الغذائي الإقليمي والعالمي.
- تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات للاستثمار الزراعي:

جوانب القوة:

- التنامي في الاستقرار السياسي بعد الجهود الكبيرة لإحلال السلام.
- وفرة الموارد الطبيعية من أراضٍ ومياه والتنوع المناخي ومن ثم تعدد المنتجات الزراعية.
- توفر فرص الإنتاج الطبيعي والعضوي ضمن مناطق شاسعة (الأرضي الفيضية، الأنهار، ومجاري الخيران، أراضي الدلتا، بيئات معزولة في الجزر والمناطق النائية).
- توفر الأيدي العاملة الزراعية النشطة (60٪) من السكان من الفئات العمرية الشابة.
- بذل مقومات أعلى، الامتيازات بالتسهيلات للمستثمرين (إعفاءات ضريبية وجمركية، تخصيص الموارد بتكاليف اسمية).
- كفالة حرية رؤوس الأموال لداخل وخارج البلاد.
- حرية استجلاب العمالة الفنية وحرية تحويل مرتباتها.
- المساواة بين المستثمرين (وطنيين/ أجانب) في حقوق الملكية والتقاضي أمام المحاكم.
- عدم وجود محددات لملكية الاستثمارات وأصولها على أساس الجنسية أو خلافه.
- سياسة الدعم والتسهيلات للصادر والوارد، والامتيازات التجارية مكفولة للجميع (وطنية وأجانب).
- تنامي التحسن في الإجراءات الخاصة بالاستثمار والمستثمرين.
- توفير ضمانات كافية لرؤوس الأموال والأصول بالقوانين السودانية والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية.
- النجاح الكبير المسجل لكثير من الاستثمارات الزراعية العربية والأجنبية في السودان وأثر ذلك في حفز الآخرين.
- القرب المكاني بفضل موقع السودان الجغرافي من كثير من الأسواق خاصة في المنطقة العربية.
- اعتماد القطاع الزراعي والاستثمار فيه كأولوية في الصرف على برامج التنمية والتطوير (قرار تخصيص 20٪ من ميزانيات التنمية على القطاع الزراعي).

جوانب الضعف:

- ضعف البنية التحتية من طرق وسكك حديدية، معابر، وسائل نقل، ومناولة مع ارتفاع تكلفة الخدمات المرتبطة بها.
- ضعف الطاقة الكهربائية المولدة ومحدودية مصادرها للقطاع المروي مع ارتفاع أسعار الكهرباء والمحروقات.
- قصور عمليات تخطيط ومسح الأراضي الاستثمارية وعدم مواكبتها للطلب عليها خاصة في الولايات النائية.
- تخلف مفاهيم حيازة الأراضي واستغلالها (تغلب المفاهيم الاجتماعية على الاقتصادية) وارتفاع نسبة الاعتراض على الاستثمارات.
- سيادة البيروقراطية وعدم الشفافية في الإجراءات وقلّة المعلومات المتاحة للمستثمرين.
- تخلف مفاهيم الاستثمار عند الكثيرين وسيادة مفاهيم مغلوطة (خاصة على مستوى القواعد) مما يعيق تخصيص الموارد .

- ارتفاع درجة المخاطر للاستثمار الزراعي بحكم طبيعة نشاطاته مع قصور قطاع التأمين.
- ارتفاع درجة تأثير القطاع الزراعي بأنشطة القطاعات الأخرى والمخاطر التجارية خاصة.
- محدودية الأسواق الداخلية وتشوهها مع ضعف درجة النفاذية للأسواق الخارجية.
- ضعف مواعين التخزين والنقل والمناولة المتخصصة في المنتجات الزراعية.
- ضعف بنية المعلومات عن الأسواق للمدخلات والمخرجات الزراعية.
- التعقيدات المصاحبة للإجراءات الخاصة باستيراد كثير من تقانات ومدخلات الإنتاج الزراعي (التقاوي، الأسمدة، المبيدات ... الخ).
- تدني كفاءة النشاط الزراعي في السودان مقارنة برصافئه في كثير من الدول العربية وكثير من دول العالم المرتبط بارتفاع تكلفة الإنتاج ومن ثم تنافسية المنتجات السودانية في التجارة الخارجية.
- ضعف ميزانيات وبرامج البحث العلمي الموجه للزراعة والاستثمار فيها.

الفرص المتاحة:

- الارتفاع العالمي لأسعار الغذاء وتأثر مصادره التقليدية في كثير من الدول المعروفة بذلك يزيد فرص السودان في استقطاب استيعاب الاستثمار الزراعي.
- ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء لكل دول العالم العربي وزيادة الفجوة بين المنتج والمستورد.
- توجه كثير من الاستثمارات لاستغلال فرص الإنتاج الكبير في السودان بفضل توفر الموارد الطبيعية والميزات النسبية والتفضيلية لمدى واسع من المنتجات (الإنتاج الطبيعي العضوي).
- زيادة الطلب في المنطقة العربية على منتجات زراعية بعينها (الأعلاف، القمح، اللحوم) يوفر للسودان فرصة للاستثمارات الموجهة لها.
- ارتباط كثير من دواعي تحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي في دول المنطقة وتوجهات قادة تلك الدول للمستثمرين بالتوجه للسودان (السعودية ومصر).
- الهزات التي تعرضت لها الاستثمارات العربية في كثير من مناطق العالم جعلت درجة المخاطر أقل في السودان للاستثمار.
- دعم حكومة السودان المقدر لقطاع الزراعة وأنشطته وتشجيع الاستثمارات فيه يوفر غطاء جيد للمستثمرين.

التحديات:

- سيادة كثير من أنماط النشاط الزراعي التقليدي وتخلف أساليب الإنتاج.
- ضعف وقصور برامج البحث العلمي والتطوير عن المطلوب لترقية أداء القطاع الزراعي والاستثمار فيه.
- وجود درجة من عدم الشفافية ونسب الفساد وتأثيراتها السالبة على مجمل العملية الاستثمارية.
- ضعف برامج الترويج خاصة للاستثمار في القطاع الزراعي.
- مازالت هنالك درجة من الاعتراض على أراضي المشروعات الاستثمارية ومغالاة من كثير من المجتمعات المحلية تجاه تسوية الحقوق.
- قصور من الأجهزة والمؤسسات عن القيام بدورها تجاه الاستثمارات (تخطيط وتجهيز الأراضي وتزويدها بالخدمات).
- ضعف إمكانية الدولة في توفير الاعتمادات المالية لإعداد الخرائط الموجهة للاستثمار.
- قصور الكادر البشري المناط به لإدارة العملية الاستثمارية وحاجته للتدريب ورفع القدرات.
- قصور القوانين واللوائح المنظمة عن استيعاب متطلبات المرحلة في تخصيص الموارد وضمان الأنشطة الاستثمارية.
- التعارض والقصور للأجهزة المختصة في ممارسة سلطاتها تجاه الاستثمارات.

الإطار القانوني:

- الإطار القانوني للاستثمار في السودان هو قانون تشجيع الاستثمار للعام 2013م ولائحته التنفيذية.
- أشارت لجان تقييم مناخ الاستثمار في السودان من البنك الدولي والمنظمات ذات الصلة إقليمياً إلى أن هذا القانون يعتبر من الأفضل من نوعه في دول الإقليم وذلك وفق ما ينص عليه من امتيازات وتسهيلات و ضمانات .
- خصوصية القطاع الزراعي والاستثمار فيه جاءت في قانون تشجيع الاستثمار باعتماده استثماراً استراتيجياً و وردت تفاصيل ذلك في المواد (4) و (9) في الملحق الأول لائحة القانون التنفيذية .
- إجراءات التصديق بالمشروعات وتطبيق الامتيازات الاستثمارية عليها (إعفاءات ضريبية، جمركية، تخصيص الموارد الزراعية) جاءت موزعة بين مختلف مستويات السلطات الإدارية والفنية والتي اعتمدت مرجعية توزيعها على دستور السودان ونظامه الاتحادي في الحكم.

ضمانات الاستثمار:

- منح قانون الاستثمار لعام 1999 تعديلات 2003 و 2007م الضمانات التالية للمستثمر:
- عدم التأميم والمصادرة أو نزع الملكية للعقارات والأراضي كلياً أو جزئياً للمنفعة العامة إلا بقانون ومقابل تعويض عادل.
- عدم العجز على أموال المشروع الاستثماري أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها وفرض حراسة عليها إلا بأمر قضائي.
- ضمان تحويل رأس المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته أو التصرف فيه بأي وجه من أوجه التصرف كلياً أو جزئياً بالعملة التي استورد بها شريطة تصدير الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الأخرى بنفس الشروط.
- ضمان تحويل الأرباح وتكلفة التمويل الناتجة عن رأس المال بالعملة التي استورد بها رأس المال أو القرض في تاريخ الاستحقاق.
- ضمان السماح باستيراد المواد الخام وتصدير منتجات المشروع بعد قيد المشروع الاستثماري في سجل المستوردين والمصدرين مباشرة.
- يحظر القانون على أية جهة إدارية الامتناع عن تنفيذ الميزات الممنوحة بموجب أحكامه.
- السودان هو إحدى الدول الموقعة على موثيق واتفاقيات العديد من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بضمانات الاستثمار وفض النزاعات الناشئة عن الاستثمار مما يعتبر إضافة لتأكيد الضمانات الممنوحة بواسطة القانون مثل:
 - اتفاقية عام 1965 لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية ومواطني الدول الأخرى.
 - اتفاقية عام 1974 لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية.
 - الاتفاقية العامة لعام 1977 الخاصة بالتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
 - اتفاقية عام 1980 الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية.
 - عضوية السودان في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
 - عضوية السودان في الوكالة العالمية لضمان الاستثمار.

دور القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة بجامعة الدول العربية في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول بالوطن العربي

م/رامي أحمد مصطفى

1- التكامل الاقتصادي العربي:

- تعمل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة بإدارة التكامل الاقتصادي العربي على تنفيذ قرارات القمم العربية والقمم التنموية الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يخص مشاريع التكامل الاقتصادي العربي وهما:

- الانتهاء من باقي متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشروع في اتخاذ الخطوات التنفيذية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
- الرؤية: 2015 – 2020 :
- التحرير الكامل لتجارة السلع من أية عوائق جمركية وغير جمركية.
- التحرير الكامل لتجارة الخدمات .
- الحرية الكاملة لانتقال رؤوس الأموال العربية ورجال الأعمال دون قيود أو عوائق (للوصول إلى منطقة استثمار حرة عربية).
- زيادة التجارة البينية وسهولة انتقال السلع والخدمات ورأس المال وتطبيق بنية تسهيلات التجارة في المنافذ الجمركية .

2- الوسائل والمهام لدعم التكامل الاقتصادي العربي:

- عضوية الدول العربية في اتفاقية استثمار رؤوس الأموال.
- عضوية الدول العربية في اتفاقية انتقال رجال الأعمال والمستثمرين العرب.
- تفعيل المنتديات على أسس ترويجية للفرص الاستثمارية.
- الانتهاء من كافة متطلبات منطقة الاستثمار الحرة العربية الكبرى.
- تعزيز متطلبات منظومة انتقال السلع والخدمات وتطوير البنى التحتية .

3- متطلبات تحقيق كفاءة التجارة السلعية:

- اتفاقية التعاون الجمركي العربي.
- مبادرة أمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة .
- اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت).
- اتفاقية النقل متعدد الوسائط .
- اتفاقية نقل البضائع على الطرق العربية.
- اتفاقية النقل البحري .
- العمل على تهيئة المنافذ الجمركية العربية البينية وتطويرها .
- تطوير أطر اتفاقيات الاعتراف المتبادل لشهادات المطابقة .

4- تعزيز العلاقة الاقتصادية العربية عبر تهيئة سياسات الأسواق العربية:

- قواعد المنشأ التفصيلية وكيفية التغلب على التماثل التجاري والوصول إلى مسارات تكاملية عبر تراكم المنشأ واستغلال الميز النسبية المتبادلة ضمن إحداث النظم والأطر الدولية في هذا الشأن.
- لائحة التدابير الوقائية العربية لمواجهة حالات الإغراق والدعم والتدابير .
- تنسيق سياسات المنافسة ومنع الاحتكار .
- القانون الجمركي العربي الموحد .
- التعريف الجمركية العربية وكيفية وضع الحمائيات للسلع الإستراتيجية وذات الميز النسبية والعمل على دعمها.
- دليل إجراءات جمركية عربي.
- الحصيلة الجمركية والتنسيق الضريبي.
- تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يخص إلغاء العمل بالاستثناء في إطاره منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تطوير البنية التحتية للجودة وسلامة الغذاء في الدول العربية وتطوير اتفاقيات الاعتراف المتبادل لشهادات المطابقة ضمن شبكات جودة وموارد بشرية عربية متخصصة ومؤسسات عربية ذات اعتراف دولي في تلك المجالات الفنية المتخصصة والتي أصبحت محور التفاوض التجاري الدولي ومستقبله.

5- اتفاقية الاستثمار العربية المعدلة قمة الرياض 2013:

- إحدى أهم مخرجات قمة الرياض التنموية الاقتصادية 2013 والتي أتت ضمن أطر تشاورية شملت ممثلي القطاع الخاص في خطوة غير مسبوقه ويتم إقرارها من أجل التصديق.
- الموقف من التصديق : الدول المصدقة (المملكة الأردنية الهاشمية الأردن - سلطنة عمان - دولة فلسطين).
- دول في طور دراسة الاتفاقية واتخاذ مساراتها التشريعية الوطنية من أجل المصادقة : (المملكة العربية السعودية - جمهورية العراق - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية اليمنية).
- إنشاء لجنة التنفيذ والمتابعة لاتفاقية الاستثمار والعمل على اتخاذ خطوات التنسيق والتهيئة العربية لمناخ الاستثمار والعمل على توجيهه نحو استثمار مسئول يهدف إلى التنمية المستدامة .

6- المؤسسات ذات العلاقة بتنمية الاستثمار في الدول العربية:

1.6 المؤسسات المالية وصناديق التنمية في الدول العربية:

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- صندوق النقد العربي.
- برنامج تمويل التجارة العربية.
- مجموعة البنك الإسلامي.
- صندوق الأوبك للتنمية الدولية.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- صندوق أبوظبي للتنمية.
- الصندوق السعودي للتنمية.
- 2-6 شركات الاستثمار العربية المشتركة:
- الشركة العربية للاستثمار.
- الشركة العربية للاستثمارات البترولية .
- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .
- مجموعة المؤسسة العربية المصرفية.

7- اتفاقيات الدول العربية الاستثمارية التفضيلية ونتائجها:

- وقعت الدول العربية 638 اتفاقا استثماريا تفضيليا.
- بما فيها 72 اتفاقا بينيا و58 اتفاقية ثنائية وإقليمية متعلقة بالاستثمار.
- عوامل خروج رأس المال العربي خارج القطر العربي:
- ضعف الاستراتيجيات العربية لاستيعاب الفوائض المالية العربية وضعف تطبيق التشريعات المعوقات والفساد الإداري.
- قيود تملك المستثمر وغلغ العديد من المجالات والقطاعات أمامه.
- ضعف البنية التحتية.
- بطء تنفيذ برامج الإصلاحات وبرامج الخصخصة.
- مشكلات التسويق.
- القيود على حركة المستثمرين ورجال الأعمال.
- انخفاض مستويات التكنولوجيا وتشابه الهياكل الإنتاجية .
- ضعف مستوى الشفافية بين الدول العربية .

الخلاصة:

- التكامل الاقتصادي العربي هو مسار التنمية المستدام الذي يجب على الدول العربية التركيز عليه وإعطاؤه الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق أهدافه والذي بدوره يحد من تأثيرات الأزمات المالية العالمية وأثارها وتداعياتها على الاقتصاديات العربية
- تملك جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ثروة مذهلة من النصوص القانونية لكن دون نتائج ملموسة على أرض الواقع، لذا يجب التركيز على وضع أطر التنسيق الفعال بما يخدم أهداف التكامل.

دور مجلس التعاون الخليجي لتعزيز الاستثمار المسئول من أجل الأمن الغذائي العربي

د. هلال بن سعود بن حمد أمبو سعيدي

مقدمة:

تستعرض هذه الورقة الوضع العام للاستثمار الزراعي لدول المجلس من منظور الأمن الغذائي خصوصا بعد أزمة ارتفاع الأسعار وما تبع ذلك من خطوات تنظيمية وتشريعية على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي.

كانت الزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأساسي للحصول على حاجة الناس وحاجة مواشيهم من الغذاء، واستمر الحال على هذا المنوال حتى بدأ تدفق النفط في هذه الدول مما أحدث تغييرا كبيرا في نمط الحياة حيث هجر كثير من العاملين بالزراعة مهنتهم الأساسية واتجهوا للبحث عن مهن جديدة أوفر دخلا وأقل تعباً، كما التحق أبناؤهم بالجامعات

للدراسته في مجالات بعيدة عن التخصصات التي تتطلب جهدا وقليلة المردود، فتردت أوضاع الزراعة وقل الإنتاج مما أدى إلى اعتماد دول المجلس على الاستيراد لسد حاجة الاستهلاك المتزايدة، بسبب تغير أنماط الحياة وزيادة السكان المستمرة، ويوضح الجدول رقم (1) استمرار نمو السكان في دول المجلس حيث اقترب عام 2013م من 49 مليون نسمة.

جدول رقم (1): عدد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2010-2014م

السنة	دول المجلس	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2010	25,288,469	2,256,440	1,283,786	23,788,469	2,256,440	1,283,786	2,256,440
2011	27,622,062	2,520,624	1,385,786	25,712,571	2,520,624	1,385,786	2,520,624
2012	29,644,066	2,929,644	1,588,786	27,025,634	2,929,644	1,588,786	2,929,644
2013	31,418,069	3,221,644	1,788,786	28,320,634	3,221,644	1,788,786	3,221,644
2014	32,620,073	3,521,644	1,988,786	29,109,644	3,521,644	1,988,786	3,521,644

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد الثالث يونيو 2015م، جدول أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

عرفت منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة (الفاو) الأمن الغذائي على النحو التالي:
 "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح الفرصة لجميع الناس في جميع الأوقات للحصول بصورة مادية واقتصادية على غذاء كافٍ وأمن ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم الغذائية من الأغذية التي يفضلونها ليعيشوا حياة مليئة بالنشاط والصحة."
 ووفقاً لهذا التفسير لم تتأثر أسواق دول المجلس في توفر المواد الغذائية وإنما ارتفعت الأسعار ولكن ظلت في متناول الجميع بسبب تدخل حكومات دول المجلس للحد من الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع الأسعار وامتناع بعض الدول المصدرة من تصدير المنتجات الغذائية لدول المجلس، حيث اتخذت إجراءات إدارية وتشريعية منها دعم الأسعار، تعزيز المخازين الاحتياطية، زيادة الرواتب، وفتح أسواق عالمية إضافية غير تلك التي اعتمدت عليها في السابق تجنباً لأية مشاكل مستقبلية في الإمداد والتموين.

ونتيجة لأزمة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وصعوبة الاستيراد من الدول المصدرة التقليدية، بدأت دول المجلس في إعطاء أهمية أكبر للنهوض بالزراعة وتنويع الإنتاج، فإذا علمنا أن مساحة الأراضي المزروعة فعلاً تقدر بأكثر من 4,521,254 هكتاراً ونسبتها 8,5% بالنسبة للأراضي القابلة للزراعة والتي تقدر مساحتها بأكثر من 53,202,421 هكتاراً فإن هذه المساحة المزروعة فعلاً لا تكفي لإنتاج ما يطلبه المستهلك المحلي من المنتجات الغذائية مع محدودية أنواع المحاصيل المستزرعة بسبب العوائق البيئية، ويوضح الجدول رقم (2) المساحة الإجمالية لدول المجلس القابلة للزراعة والمساحة المستزرعة مقارنةً بالمساحة الكلية.

جدول رقم (2): المساحات الإجمالية وتوزيعها بدول مجلس التعاون خلال عام 2010م (بالهكتار)

الدولة	المساحة الإجمالية بالهكتار	المساحة القابلة للزراعة بالهكتار	نسبة المساحة القابلة للزراعة إلى المساحة الكلية	المساحة المزروعة فعلاً	نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة القابلة للزراعة	عدد الحيازات الزراعية
الإمارات العربية المتحدة	8360000	74172	0,89%	68440	92,3%	21700
مملكة البحرين	74100	6400	8,9%	3516	55%	1100
المملكة العربية السعودية	22500000	5206840	22,7%	435954	8,3%	250689
سلطنة عمان	30950000	2300000	7,0%	73700	3%	194372
دولة قطر	1150000	650000	5,69%	12274	18,9%	1216
دولة الكويت	1781800	153849	8,63%	3780	2,5%	2574
الإجمالي	22923159	5232834	19,25%	452125	0,86%	471651

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كتاب التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الخامسة 2011م، ص 313.

البيئة الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي:

من الأهمية بمكان فهم الطبيعة الجغرافية لدول المجلس وبالتالي تحديد مقدرة هذه الدول على الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية والحيوانية أو الاعتماد على الاستيراد وقد يكون الأنسب حسب فهم الطبيعة الجغرافية لهذه الدول الموازنة بين التنمية الزراعية وزيادة الإنتاج كما ونوعا وبين الاعتماد على الاستيراد الخارجي.

تصنف دول مجلس التعاون الخليجي بأنها تقع ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة بين دول العالم، وتفتقر إلى وجود مصادر مائية متجددة كالأنهار والبحيرات والمياه السطحية بشكل عام، والمنطقة عموما جافة قليلة الرطوبة صيفا ونسبة التبخر عالية حيث تتعرض لأشعة الشمس العمودية معظم أيام السنة، وتتعرض معظم دول المجلس لرياح تهب صيفا من مناطق يابسة وتكون عاملا مساعدا في زيادة التبخر والنتج وترتفع درجة الحرارة صيفا إلى ما يقرب من 50 درجة مئوية وتنخفض شتاء إلى أقل من الصفر المئوي أحيانا في شمال المملكة العربية السعودية، ويتراوح معدل سقوط الأمطار السنوي من 50 - 150 ملم يسقط معظمها شتاء. كل هذه العوامل تزيد من شدة الجفاف والتعرية وتدني تساقط الأمطار وبالتالي زيادة الأراضي المتصحرة.

ونظرا لصعوبة الجغرافيا وندرة المياه فقد استخدم المواطن الخليجي منذ القدم أساليب الري التي أثبتت التجارب العلمية سلبيتها من حيث زيادة التبخر وارتفاع نسبة الفاقد من المياه مثل طريقة الري بالغمر وطريقة الري بالأفلاج، ومع تقدم العلم وإدخال التقنية الحديثة تم استخدام طرق الري بالرذاذ (الرش المحوري والمدفعي أو الثابت)، الري بالتنقيط، الري تحت السطحي والري بالنوافير.

الاكتفاء الذاتي لدول المجلس من السلع الغذائية:

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كلي على الاستيراد في توفير احتياجاتها من السلع الغذائية والحيوانية، حيث تشكل الواردات ما بين 80% و90% من الاستهلاك الغذائي، والسبب الرئيسي في ذلك أنها لا تحظى بميزة إنتاج المحاصيل الزراعية بسبب درجات الحرارة المرتفعة التي تحد من إنتاج الكثير من المحاصيل، وكذلك ندرة تساقط الأمطار، كما تعتبر الموارد المائية المتجددة فيها من بين الأقل في العالم، إلى جانب أن التربة الزراعية ضعيفة وعرضة للتصحّر، ويفاقم من هذا احتمالية أن يزيد التغير المناخي من هذه القيود.

جدول رقم (3): نسبة الاكتفاء الذاتي (%) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2010م

الدولة	حبوب	خضار	تمور	فواكه	أعلاف خضراء	لحوم حمراء	ألبان ومشتقاتها	لحوم بيضاء	بيض مائدة	أسماك	عسل نحل
الإمارات	0,4%	60%	82%	36%	100%	24%	91%	21%	37%	100%	-
البحرين	-	19%	85%	3%	85%	4%	41%	5%	40%	90%	1%
السعودية	18,4%	83%	70%	62,4%	100%	38%	103%	51%	101%	42%	1,5%
عمان	18,4%	50,8%	94,6%		100%	34,3%	54%	16%	44,4%	149%	-
قطر	0,4%	38%	89%	18%	65%	4,3%	24%	10%	21%	51,6%	-
الكويت	-	39,1%	86,6%	-	83,8%	7,3%	20,5%	31,7%	52,1%	67%	-

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كتاب التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الخامسة 2011م، ص 315.

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن نسبة الاكتفاء في دول المجلس من اللحوم الحمراء 42% ومجموعة الحبوب 20,5% والبقوليات 1,6% مما يعني الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير السلع الغذائية الأساسية، حتى وإن تم استغلال الأراضي القابلة للزراعة في دول المجلس من حيث زيادة الاستثمار الداخلي واستخدام التقنيات الحديثة وتأهيل الكوادر الوطنية المدربة لزيادة الكم والنوع من المنتجات الغذائية إلا أن العوائق الطبيعية تحول دون تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسب عالية وخصوصا في المنتجات الرئيسية.

جدول (4) إنتاجية بعض المحاصيل الأساسية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى للفترة 2000-2007م.

كغم/هكتار

البنودرة	البطاطا	الشمندر	السمسم	القطن (زهر)	الحمص	الذرة الصفراء	الشعير	القمح	الحبوب	
050,18	240,15	220,37	293	104,2	550	050,2	557	970,1	600,1	متوسط الدول العربية
720,18	760,12	615,28	360	357,1	730	420,2	680,1	320,2	550,2	متوسط الدول النامية
970,34	970,16	120,37	790	185,2	926	600,5	970,2	700,5	100,5	متوسط الدول المتقدمة
650,24	630,15	650,36	342	620,1	750	450,3	300,2	800,2	330,2	متوسط العالم

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية، بيانات الإنتاج الزراعي، 2008م.

يشير الجدول رقم (4) إلى ضعف العائد من منتوجات بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية حتى مقارنة بإنتاج الدول المتقدمة والدول النامية، مما يعطي انطباعاً إلى الحاجة إلى تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي في الدول العربية ومنها الخليجية مما يفتح المجال إلى إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي باستخدام التقانات الحديثة وإصلاح الأراضي وتدريب وتأهيل المزارعين الأمر الذي سيعزز من الأمن الغذائي في الدول العربية.

ويوضح الجدول رقم (5) صادرات وإعادة تصدير المواد الغذائية والحيوانية في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالنظر إلى النسبة فإنها لا تتعدى 0.3% من مجمل الصادرات مما يعني أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي ضئيلة جداً، أما واردات دول المجلس من المنتجات الغذائية والحيوانية كما يشير الجدول رقم (6) فقد بلغت في عام 2012م ما قيمته 5723.12 مليون دولار أمريكي وهي في ارتفاع مستمر منذ عام 2008م، في حين أن قيمة الناتج الزراعي المحلي لعام 2013م كما هو موضح في الجدول رقم (7) بلغ 18.313 مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (5): إجمالي الصادرات وإعادة التصدير من دول مجلس التعاون من المواد الغذائية (تشمل التجارة البينية).
مليون دولار أمريكي

2012		2011		الأقسام
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
0.30	2835.47	0.32	2718.27	حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية
0.23	2134.63	0.25	2161.33	منتجات المملكة النباتية
0.08	753.02	0.12	1020.87	شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات التجارة الخارجية بدول مجلس التعاون، النشرة السنوية 2011-2012م، جدول رقم (8) ص 28 و جدول رقم (9) ص 32.

جدول رقم (6): إجمالي واردات دول مجلس التعاون من المواد الغذائية (تشمل التجارة البينية).

مليون دولار أمريكي

2012		2011		الأقسام
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
2.96	12937.21	3.1	11945.60	حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية
4.05	17718.96	4.43	17078.80	منتجات المملكة النباتية
0.54	2360.54	0.67	2583.99	شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات التجارة الخارجية بدول مجلس التعاون، النشرة السنوية 2011-2012م، جدول رقم (10) ص 36 و جدول رقم (11) ص 40.

جدول رقم (7): الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية ومعدلات النمو والأهمية النسبية للزراعة والأسماك بالمليون دولار خلال الفترة 2006-2013م

السنة	القيمة المضافة	معدل النمو	الأهمية النسبية
2006	14	8	1
2007	15	6	1
2008	15	3	1
2009	16	7	1
2010	16	5	1
2011	17	2	1
2012	17	1	1
2013	18	3	1

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2013م، العدد الأول فبراير 2015م، ص 9.

الاستثمار الزراعي الخارجي لدول المجلس:

أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للمنظمة الدولية للزراعة (الفاو) عشرة مبادئ خاصة بالاستثمارات الرشيدة في الزراعة والنظم الغذائية ومنها احترام حيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات والوصول إلى المياه، المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة واستئصال الفقر، صون الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة، احترام التراث الثقافي والمعارف التقليدية ودعم التنوع والابتكار، وإدراج هياكل للحوكمة وعمليات وآليات للتظلم تتسم بالشمول والشفافية. هذه المبادئ جاءت بعد توجه العديد من دول العالم للاستثمار الزراعي في الدول النامية وأقرت المبادئ في أكتوبر 2014م بهدف تقنين الاستثمارات الدولية، وقد راعت دول المجلس هذه المبادئ عند تنفيذ استثمارات الزراعة الخارجية، كما أن العديد من الدول فتحت أبوابها للأموال الخليجية للاستثمار الزراعي فيها بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة. يشير تقرير مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاونون في قطر إلى ثلاثة جوانب مهمة في الأمن الغذائي يتحتم على متخذي القرار في دول المجلس التفكير فيها ملياً عند الشروع في الاستثمار الزراعي خارجياً وهي: الجانب الأول التوافر المتسق وطويل الأجل لواردات غذائية كافية يمكن الحصول عليها، وخاصة بالنسبة إلى منتجات الأغذية الأساسية. أما الثاني فيتصل بكيفية توزيع الإمدادات على نحو عادل في المجتمع لضمان أن يحصل جميع السكان عليها، ويتناول الجانب الثالث مشكلة توافر الأغذية، وتوزيعها العادل، وإمكانية الحصول عليها بالنسبة إلى شعوب البلدان التي يتم فيها استهداف الأراضي. وبالتالي ضمان عدم خلق مشاكل تعيق استمرارية تدفق المنتجات الغذائية من تلك الدول.

ويعتبر الاستثمار الزراعي الخارجي ضرورياً بالنسبة لدول المجلس لتعزيز الأمن الغذائي لمحدودية الموارد الطبيعية وقساوة الظروف المناخية، غير أن الاستثمار الخارجي لا يخلو من مخاطر يجب أخذها في الحسبان عند الإقدام على تنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة، ومن أبرز وسائل الاستثمار الزراعي الخارجي ما يلي:

أولاً: آلية الاستثمار الزراعي:

1. شراء الأراضي في الدول المستهدفة:

امتلاك الأراضي الزراعية في الدول ذات الميزة النسبية وبالتالي التحكم في النوع والكم من منتجات هذه الأراضي والعمل على استخدام التقانات الحديثة في الزراعة لتحسين الجودة والحريّة التامة في تصريف المنتجات الزراعية لهذه الأراضي بما في ذلك تصدير المنتجات إلى الأسواق المحلية للدول المستثمرة، وتستهدف هذه الإستراتيجية شراء الأراضي في البلدان النامية ذات الإنتاجية الزراعية المتدنية، تأتي بالفوائد للمستثمر والدول المضيفة على السواء. غير إن هذا النهج أدين على نطاق واسع، إذ اعتبر ضاراً بالأمن الغذائي في البلد النامي المضيف، وشكل جديد من أشكال الاستعمار الاقتصادي الاستغلالي. وعليه فإن من البدائل المعمول بها في العديد من الدول هو منح هذه الأراضي للاستثمار من خلال حق الانتفاع لفترة زمنية محددة وفقاً للوائح المعتمدة من قبل كل دولة في هذا الجانب.

2. تكوين شركات استثمارية مغلقة أو مساهمة :

ويتم ذلك عن طريق تأسيس شركات زراعية في الدول النامية بتمويل من الدول المستثمرة وقد تكون ملكيتها مقتصرة على الدولة المستثمرة سواء للقطاع الخاص أو العام أو استثمار مشترك بينهم أو قد تكون بمساهمة مع القطاع الخاص أو الحكومي في الدولة المستثمر فيها، هذه الوسيلة مقيدة بالأنظمة والتشريعات المتبعة في الدولة المستثمر فيها وغير مأمونة المخاطر خصوصا عند تردي الأوضاع الأمنية وغياب الشفافية وانتشار الفساد وعدم الاستقرار السياسي في تلك الدول.

3. المساهمة في شركات زراعية قائمة:

هذه الوسيلة قد تكون الأنسب من حيث قلة المخاطر إذ أن الدولة أو الجهة المستثمرة تسعى إلى امتلاك حصص في شركات زراعية قائمة في الدول المستثمر فيها وتكون هذه الشركات مدرجة في أسواق المال بحيث يعمل الجميع على حماية استثماراتها فيها وتكون هذه الشركات ملتزمة إداريا وماليا وتسعى إلى زيادة الربح حتى تتمكن من الحفاظ على السوق الشرائية لأسهمها مما يمكنها من المنافسة والبقاء. ومن خلال امتلاك نسبة من أسهم هذه الشركات وعضوية مجلس الإدارة يمكن التحكم في نوعية نشاطها وتوجهها لإنتاج سلع غذائية مستهدفة لدى الجهات الخارجية المستثمرة وآلية تصريف منتجاتها.

4. الاعتماد على نظرية العرض والطلب:

هذا الخيار بقدر ما هو عرضة إلى تقلبات الأسعار تكون الجهة المستوردة فيه معتمدة على العرض والطلب في الأسواق العالمية وتبقى قادرة على استيراد منتجاتها الغذائية بحسب قدرة تحملها في دفع التكاليف، وما يتوفر في الأسواق العالمية، ففي الوقت الذي يحمي هذا الخيار المستثمر من مخاطر الاستثمار الخارجي تكون فيه تحت رحمة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية وكميات المعروض منها، فعند ارتفاع الأسعار قد يشكل ذلك تحديا اجتماعيا إذا زادت الأسعار عن قدرة المواطن العادي في تحمل تكاليف شرائها. مما يعني الوضع في الحسبان تحديين رئيسيين هما الإمداد، الذي يتعلق بمدى توافر الواردات الغذائية، وتقلب الأسعار، والذي يتعلق بقبالية تحمل أسعار الواردات الغذائية.

ثانيا: الإجراءات التي اتخذتها دول المجلس :

نتيجة لأزمة الغذاء التي اندلعت في عامي 2007-2008م وما سببته من تأثيرات على المواطن والمقيم على حد سواء، توجهت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار الزراعي الخارجي، كإستراتيجية للحفاظ على إمداداتها من الغذاء، حيث إنها تفاوضت منفردة بشأن الاتفاقيات الإطارية مع الدول المضيفة (لهذه الاستثمارات)، كما أنها ضمنت المشتريات وقدمت قروضا ائتمانية مدعمة. فعلى سبيل المثال :

دولة الإمارات العربية المتحدة:

قدمت الهيئات الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة مثل جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية، دعما للمزارعين. إلى جانب الدعم المباشر لشركات الأغذية، وإقامة «مناطق حرة» مثل منطقة خليفة الصناعية في أبو ظبي، ومجمع دبي للاستثمار، مع الإعفاءات الضريبية، وفوائد تكلفة منخفضة. ويشير تقرير جلوبل هاوس إلى أن دولة الإمارات العربية بدأت في تطوير آلاف الأفدنة في السودان، تضاف إلى مشروع «زايد الخير» لزراعة القمح والذرة، كما اشترت أراضي زراعية في باكستان، إضافة إلى الاستثمار في كازاخستان وفيتنام وكمبوديا وأميركا الجنوبية.

مملكة البحرين:

وفي السياق ذاته يشير تقرير جلوبل هاوس إلى أن مملكة البحرين توجهت إلى تايلاند والفلبين لتوفير الكميات المطلوبة من محصول الأرز والخضراوات الطازجة الأخرى واللحوم الحية، حيث تعهدتا بإمداد المملكة بما يلزمها من المنتجات الغذائية ووقعت مذكرة تفاهم بذلك. ويتضمن الاتفاق تخصيص أراض لمصلحة المملكة، وإنشاء حظائر للأغنام.

المملكة العربية السعودية:

استثمرت المملكة العربية السعودية 800 مليون دولار على الشركات المتخصصة في الزراعة والإنتاج الحيواني من خلال الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني، وجاءت مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي لتشجيع القطاع الخاص السعودي للاستثمار خارج المملكة بهدف ضمان الأمن الغذائي من خلال تقديم تمويل تصل نسبته إلى 60% من قيمة المشروع على شرط أن يتم تصدير ما لا تقل نسبته عن 50% من الإنتاج الزراعي إلى المملكة، وأيضا قدمت الدعم غير المباشر إلى هذا القطاع من خلال تخصيص 12,3 مليار دولار لتنمية البنية التحتية الزراعية مثل الري، والكهرباء والنقل والمطاحن في عام 2010. أما السعودية بحسب تقرير جلوبل هاوس فقد اتفقت مع كل من السودان ومصر

وأوكرانيا وباكستان وتركيا للسماح للشركات السعودية بإقامة مشاريع لزراعة القمح والشعير وفول الصويا والأرز وعلف الحيوانات، وبذلك مهدت الطريق أمام المستثمرين السعوديين لاستغلال خبرتهم ومعرفتهم وأموالهم للاستثمار في تلك الدول الأمر الذي سيعزز الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية.

سلطنة عمان:

أما سلطنة عمان فاعتمدت على أسلوب العرض والطلب ولم تدخل في استثمارات زراعية مع الدول الأخرى من قبيل شراء الأراضي أو استصلاحها أو إقامة شركات زراعية استثمارية واعتمدت على مخازينها الإستراتيجية في تغطية نقص الإمدادات من المواد الغذائية خلال الأزمة في عامي 2007-2008م، كما فتحت المجال أمام القطاع الخاص في التصرف حيال توفير السلع الغذائية بما يكفل لها حماية استثماراتها، كما أتاحت لها الحرية في اختيار آلية إمداد السوق العماني بالمنتجات الغذائية الأخرى لتعزيز الأمن الغذائي في السلطنة مع تشجيعها على الاستثمار الزراعي الداخلي لتطوير وتنمية المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، علما بأن السلطنة حققت الاكتفاء الذاتي من الأسماك وتقوم بتصدير الفائض منها داخل دول المجلس وخارجها.

وهناك جهود بذلت مؤخرا في سلطنة عمان من خلال إنشاء الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة وهي شركة حكومية تهدف للاستثمار في قطاع الغذاء داخل وخارج السلطنة وذلك للمساهمة في تحقيق نسب من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للسلطنة، وقد بدأت الشركة البحث في خيارات الاستثمار في مجال إنتاج اللحوم الحمراء والأعلاف في بعض الدول الأفريقية والتي من ضمنها تنزانيا والسودان والبحث عن دول أخرى تتوافر بها البيئات الآمنة للاستثمار. وفي إطار هذا الموضوع جاري العمل من قبل وزارة الزراعة والثروة السمكية على إعداد ورقة عمل لخطة إجرائية لضمان حقوق الاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي بنيت على خبرة ميدانية، كما أنه جاري العمل لرفع موضوع إلى لجنة النظم والسياسات الزراعية لاقتراح تنفيذ ورشة عمل لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاستعراض تجارب دول مجلس التعاون للاستثمار الخارجي يعرض بها عدد المشاريع الاستثمارية وتكلفتها وحجمها الإنتاجي ودورها في تغطية حاجات دول المجلس من الغذاء ومعرفة التحديات التي واجهت هذه الدول والميزات التنافسية وسيتم إرسال هذا الموضوع لكم لاحقا.

دولة قطر:

أقامت دولة قطر برنامج وطني للأمن الغذائي، مع تنفيذ استثمار حكومي قيمته 5,1 مليار دولار، كجزء من خطة مدتها 10 سنوات لتعزيز الاكتفاء الذاتي، وفي نهاية 2008 أسست دولة قطر مع فيتنام صندوقا بقيمة مليار دولار للاستثمار في قطاعات تشمل الزراعة، في حين ستمول هيئة الاستثمار الحكومية 90% من استثمارات هذا الصندوق. وكانت الهيئة أنشأت صندوقا في شهر أغسطس 2008، حجمه مليار دولار مع إندونيسيا للاستثمار في الطاقة والبنية التحتية والزراعة.

دولة الكويت:

أما دولة الكويت فقد استأجرت في أغسطس 2008م، ضمن اتفاقية على المستوى الحكومي، العديد من حقول الأرز في كمبوديا لتوفير احتياجات الدولة، وستقوم بتصدير الفائض منه للأسواق العالمية، فيما شملت الاتفاقية استيراد مواد غذائية أخرى، ودخلت في اتفاقيات ثنائية مع دول آسيوية أخرى من بينها لاوس وميانمار لإمدادها باحتياجاتها من المنتجات الغذائية.

بعد أزمة أسعار الغذاء عام 2007 - 2008 وكذلك نقص الإمدادات من الأرز والقمح، دفعت دول المجلس إلى إيجاد مصادر بديلة للإمداد خصوصا في الأوقات الحرجة، أيضا نتيجة لارتفاع المخاطر في بعض الدول المصدرة للمنتجات الغذائية بسبب حالة الضعف التي تعاني منها والنمو السكاني السريع فيها والقابلية للتأثر بتغير المناخ، ومعدلات الفقر المرتفعة وضعف البنية التحتية وضعف الإدارة والضرائب وضعف وسائل النقل خصوصا غياب الحدود البحرية، أيضا وجود إجراءات غير معلنة كالضرائب الإضافية، وتدهور العمالة، وبيبقى المعروض العالمي عرضة للتأثر بالظواهر الجوية المقلقة مثل الجفاف أو الموجات الحارة في المناطق الرئيسية المنتجة.

ولذلك بدأت دول المجلس تعيد رسم خريطتها الاستثمارية لتشمل أوروبا الشرقية ومنطقة البحر الأسود وأمريكا وكندا، وأستراليا، وأمريكا الجنوبية خصوصا في البرازيل والأرجنتين، نظرا للاستقرار السياسي والاقتصادي ولوجود أنظمة وتشريعات تحمي حقوق المستثمر في هذه الدول وسهولة وسائل النقل فيها، مع توفر ضمان الجودة والتقنية الحديثة

والعمالة المدربة التي تساهم في زيادة الإنتاج كما ونوعا. ويوضح جدول رقم (4) أماكن الاستثمارات لبعض الدول الخليجية ونوع الاستثمار وعدد المشاريع.

جدول (8): الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجال الزراعي.

الدولة	عدد المشاريع	الدول المستثمر فيها	نوعية الاستثمار
دولة الإمارات العربية المتحدة	26	باكستان، الهند، مصر، السودان المغرب، ناميبيا، جنوب السودان سيراليون، إثيوبيا، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، غانا	قمح، شعير، ذره، رز، أعلاف (ألفا ألفا)، عنب، جوز الهند بطاطس، قطن، دوار الشمس، قصب السكر، حنطة، شجرة الكينا، الصنوبر، الشاي، مانجو، فواكه، زيتون
مملكة البحرين	1	الهند	أرز، قصب السكر، موز
المملكة العربية السعودية	26	تركيا، الأرجنتين، أوكرانيا، مالي، موريتانيا، المغرب، السنغال، مصر، السودان، جنوب السودان، إثيوبيا	قمح، شعير، ذره، رز، أعلاف (ألفا ألفا)، المطاط الأكاسيا، بطاطس، قطن، الصويا، مانجو، فاصوليا، سمسم، القهوة، الشاي، ألفل، بصل، قصب السكر، حنطة، وقود نباتي، فول سوداني، زيوت نباتية، حمضيات، الصنوبر، فواكه، زيتون، خضروات، سكر الشمندر، اللفت
سلطنة عمان	-	-	-
دولة قطر	9	ماليزيا، الأرجنتين، السودان، البرازيل	قمح، شعير، ذره حلوه، أرز، قصب السكر، حنطة، ذرة
دولة الكويت	2	السودان	أعلاف، قصب سكر، فواكه، خضروات، وقود حيوي، طاقة متجددة

المصدر: <http://www.landmatrix.org/en/get-the-idea/global-map-investments> تم الحصول على البيانات عن طريق النت بتاريخ 16 أغسطس 2015م.

المعوقات:

تواجه دول المجلس معوقات متشابهة بالنسبة للتنمية الزراعية تعترض التقدم والنهوض بالزراعة لديها منها:

أولاً: معوقات الإنتاج الزراعي بدول المجلس:

1. قلة الموارد المائية وندرة الأمطار والتي تعتبر المقياس الرئيسي للتقدم الزراعي في أي بلد.
2. ارتفاع نسبة الملوحة في بعض الأراضي الزراعية.
3. تعرض الأراضي الزراعية لعوامل التعرية والانجراف.
4. تعرض المنطقة للرياح الشديدة المحملة بذرات الرمال مما يؤثر على النمو والإنتاج النباتي.
5. تعرض المراعي للرعي الجائر مما أدى إلى زوال الغطاء النباتي مسببا التصحر في المناطق الرعوية.
6. الزحف العمراني وتوسعه على حساب الأراضي الزراعية.
7. تدني إنتاج السلالات الحيوانية المحلية مما أدى إلى قلة الإنتاج الحيواني.

ويمكن تقسيم هذه المعوقات من حيث أهميتها إلى:

أ. معوقات تكنولوجية وأهمها:

1. قلة الأجهزة والإدارات المختصة بالبحوث والإرشاد.
2. عدم استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة بشكل مكثف مما أدى إلى قلة الإنتاج.
3. قلة الأيدي الوطنية العاملة والمدربة والفنيين والمهندسين الزراعيين الوطنيين بسبب التحول عن ممارسة الزراعة إلى أعمال أخرى أو فرد خلا وأقل تعباً.
4. استخدام الأيدي العاملة الوافدة العديمة الخبرة للعمل في الإنتاج الزراعي والحيواني.

ب. معوقات تنظيمية وأهمها:

1. عدم وجود نظام تسويقي للمحاصيل الزراعية مما يؤدي إلى تذبذب الأسعار وتحكم تجار التجزئة بالأسواق بالإضافة إلى منافسة الإنتاج الزراعي المستورد.
2. نقص الخدمات العامة والخدمات الزراعية مما يحول دون إنجاز المشروعات والبرامج الموجهة لتطوير القطاع الزراعي.
3. عدم التنسيق والتنظيم بين الأجهزة المهيمنة على الزراعة مما أدى إلى تضارب الأهداف والسياسات الزراعية بالإضافة إلى ضعف إنتاج الكوادر الفنية والإدارية.

ج. معوقات مالية واستثمارية أهمها:

1. قلة الاستثمارات المالية الموجهة في المشاريع الزراعية خصوصا الداخلية.
2. تخوف القطاع الخاص من الاستثمار في الأعمال الزراعية بسبب عدم الحصول على مردود سريع في الاستثمارات الزراعية.
3. التركيز الاستثماري داخل القطاع الزراعي على نشاط دون آخر مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد المنتجة من هذا النشاط وارتفاع أسعار المواد الأخرى المستوردة.

ثانيا: المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية بدول المجلس :

أما بالنسبة للصناعات الغذائية فهي تعاني عموما من نفس الظروف والمشكلات أهمها:

1. قلة الأيدي الوطنية العاملة والمدربة والتي لها دور فعال بالنهوض بهذه الصناعة.
2. قلة المواد الخام الزراعية الأولية وعدم استمرارها على مدار السنة.
3. عدم توفر الإمكانيات الفنية والإدارية للصناعات الغذائية.
4. إجماع أصحاب رؤوس الأموال والشركات عن الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية.
5. عدم وجود جمعيات متخصصة تهتم بشئون المزارعين وتتولى مشاكلهم مما يحثهم على زيادة إنتاجهم من المواد الأولية اللازمة للصناعات الزراعية والغذائية.
6. عدم وجود شركات متخصصة لتسويق المنتجات الزراعية بين الدول الأعضاء في المجلس.

الحلول:

مما سبق ذكره فالفرصة متاحة لتطوير وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني في دول المجلس خصوصا نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة إذا ما تم اتخاذ الحلول المناسبة لتخطي المعوقات البيئية والتنظيمية، هذه الحلول المقترحة سبق وأن تمت الإشارة إليها ضمن ندوات عن الأمن الغذائي أقيمت في دول المجلس وكذلك خلال اجتماعات اللجان الفنية المعنية بالزراعة في دول المجلس ، ومنها على سبيل المثال:

أولاً:- على المستوى العام:

إن اعتماد دول المجلس على استيراد متطلباتها من المواد الغذائية بسبب العوامل البيئية والمناخية وفي مقدمتها شح الأمطار وارتفاع درجة الحرارة وقلة المساحات الزراعية، وضعف الإنتاج في المتوفر منها كما ونوعا، يتحتم فيها التنسيق بين القطاع الحكومي وهو الجهة التنظيرية والقطاع الخاص وهو الجهة الاستثمارية بمبدأ لا تتحكم فيه النظرة الربحية وإنما خلق التوازن بين البعد الوطني في تعزيز الأمن الغذائي والهدف الذاتي.

ويمكن إدارة مخاطر النقص في الإمدادات من المنتجات الغذائية من خلال المخزونات الإستراتيجية، كما يتيح الاستثمار في مجال البنية التحتية فرصا أخرى لإدارة المخاطرة المتعلقة بالإمدادات، وعلى وجه الخصوص، ستوفر شبكة إقليمية من الموانئ في المياه العميقة الواقعة على سواحل البحر الأحمر والسواحل العمانية والإماراتية المزيد من الخيارات الأخرى للنقل وتقليل مخاطر نقاط الاختناق البحري، ولأقتناص هذه الفرصة لا بد من تعزيز التعاون بين دول المجلس، مع ضرورة تقديم إعانات لاستيراد بعض المواد الغذائية الحيوية، والتوسع في مجال الاستثمار الزراعي المشترك، وإنشاء المؤسسات الصناعية في مجال الإنتاج الزراعي وتسويقه، بما يساهم في تفعيل السوق الخليجية المشتركة.

وبالنظر إلى مسببات نقص الإنتاج الزراعي المحلي وزيادة الاعتماد على الصادرات من المواد الغذائية، فمن الضرورة بمكان تنفيذ الخطوات التالية لتطوير وتنمية الناتج المحلي :

1. الزراعة المعلقة.
2. إجراء البحوث للزراعة الملحية للمحاصيل الزراعية.
3. الزراعة النسيجية.
4. التركيز على تنمية وتطوير المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات العائد الاقتصادي.

5. ربط برامج مركز الأمن الغذائي ببرامج المراكز الوطنية لتجنب الازدواجية في تنفيذ المشاريع.
6. ربط أنشطة المركز المقترح بأنشطة المراكز الدولية والإقليمية والعالمية ذات العلاقة بالبحوث الزراعية.

ثانياً- على المستوى الفردي والجماعي:

1. دعم صغار المزارعين.
2. دعم الصناعات الغذائية الوطنية.
3. تنفيذ المشاريع الزراعية الخليجية المشتركة داخل الدول الأعضاء.
4. إنشاء بنك زراعي خليجي مشترك يدعم صغار المزارعين والقطاع الخاص.
5. إنشاء شركة زراعية خليجية للاستثمار في المجال الزراعي داخل وخارج دول المجلس.
6. التركيز على تخزين المنتجات الزراعية الأساسية ولمدة لا تقل عن ستة أشهر.
7. وضع آلية مشتركة للاستفادة من المخزون الغذائي الوطني عند الطوارئ.
8. تشجيع الشباب الخليجي للعمل في القطاع الزراعي (النباتي والحيواني والسمكي).
9. تشجيع القطاع الخاص الخليجي للدخول في مجال الاستثمار الزراعي من خلال التحرير الكامل لعناصر الإنتاج.
10. التركيز على برامج البحث العلمي لتطوير القطاع الزراعي، وتبني المشروعات العلمية والتقنية التي تنتجها مراكز البحوث والجامعات.
11. وضع سياسة زراعية واضحة، ومحاربة ما يعرف بـ«الإحلال العمراني» والاستثمار العقاري على حساب القطاع الزراعي.
12. ترشيد المواطنين وتوعيتهم بأهمية المحافظة على الأغذية وعدم الإكثار منها دون الحاجة.

ثالثاً: تشجيع الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية :

1. تشجيع المنتجين للمواد الأولية اللازمة للصناعات الغذائية لزيادة إنتاجهم كما ونوعاً.
2. مساعدة القطاع الخاص في كافة مراحل مشاريع الاستثمار الزراعي كإعداد الدراسات والمشاركة في التمويل وتأمين الخبرات اللازمة.
3. حماية وتشجيع الصناعات الغذائية الوطنية لمنافسة المواد الغذائية المستوردة.
4. السماح لرؤوس الأموال والخبرات الأجنبية بالعمل بدول المجلس حسب النظم والتعليمات المتبعة بدول المجلس.
5. تأمين المرافق العامة لهذه الصناعات وتدريب وتهيئة اليد الوطنية العاملة ورفع كفاءتها.
6. منح الصناعات الوطنية حوافز تشجيعية كتقديم القروض الميسرة ومنح الإعانات المادية والفنية والإعفاءات الجمركية.
7. توفير التسهيلات اللازمة للمنتجات الغذائية في المناطق الصناعية بما في ذلك الأراضي والمرافق العامة.
8. مراقبة الصناعات الغذائية ورسم الطريق الصحيح لها لكي تنمو وتزدهر.

الخاتمة:

إن العمل الخليجي الجماعي لا تنقصه الرغبة ولا الأهداف بقدر ما يفتقر إلى آلية لتنفيذ قرارات قمة المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي والتي جاءت لتعكس الواقع الذي تعاني منه دول المجلس ففي القمة التاسعة والعشرين (مسقط - ديسمبر 2008م) كلف المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية بدراسة الأمن الغذائي والمائي ووضعت الهيئة في هذه الدراسة عدة محاور رئيسية يمكن تبنيها واتخاذ إجراءات جماعية وأقرت هذه الدراسة من قبل المجلس الأعلى وكلفت اللجان الوزارية المعنية بتنفيذها، كما كلف المجلس الأعلى في قمته الثلاثين (الكويت - ديسمبر 2009م) الهيئة الاستشارية بدراسة تطوير المحاصيل الزراعية مثل النخيل وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي. أيضاً في هذا السياق أقيمت ندوات عن الأمن الغذائي في مقر الأمانة العامة وفي دول المجلس بمشاركة متخذي القرارات والباحثين وبمساهمة القطاع الخاص وجميعها أكدت على أهمية التعاون الجماعي للتغلب على الصعوبات التي قد تنجم في سبيل توفير المواد الغذائية وخصوصاً الأساسية منها.

وعليه يترتب وضع إستراتيجية خليجية مشتركة للاستثمار الزراعي الخارجي تتركز في زراعة المنتجات الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه مثل الأرز والقمح والشعير والذرة والسكر والأعلاف الخضراء والثروة الحيوانية، علماً بأن الحبوب والقمح والأرز تشكل 40% من استهلاك دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك ضمان وضع مخزون من السلع

الغذائية الرئيسية لمدة لا تقل عن 3 أشهر مع تفعيل الربط بين هذه المخازين عند الطوارئ. وتعتبر بعض الدول العربية مثل السودان والمغرب والجزائر وسوريا تمتلك مزايا نسبية تشجع على الاستثمار فيها. وقد بلغت نسبة الأراضي المزروعة في الوطن العربي 5% من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة والمقدرة بـ 1406 مليون هكتار أي أن الأراضي المستغلة فقط 70 مليون هكتار مما يعني الفرصة سانحة لاستغلال المزيد من الأراضي القابلة للزراعة في المنتجات التي تعزز الأمن الغذائي، وبالتالي تلبية الطلب المتنامي على السلع الغذائية في مجلس التعاون الخليجي.

المراجع:

1. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات التجارة الخارجية بدول مجلس التعاون، النشرة السنوية 2011-2012م.
2. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2013م، العدد الأول فبراير 2015م، ص 9.
3. المبادئ الخاصة بالاستثمارات الرشيدة في الزراعة والنظم الغذائية www.fao.org/cfs/rai.
4. القبس الكويتية، غلوبل هاوس: الاستثمار في الزراعة الحل الأمثل لتأمين الغذاء في الخليج، 16 يوليو 2009م، تم الحصول على البيانات عن طريق النت بتاريخ 15 أغسطس 2015م.
5. <http://www.landmatrix.org/en/get-the-idea/global-map-investments> تم الحصول على البيانات عن طريق النت بتاريخ 16 أغسطس 2015م.
6. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كتاب التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الخامسة 2011م.
7. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد الثالث يونيو 2015م، جدول أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.
8. مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون في قطر.
9. استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج حالة إثيوبيا، تقرير موجز رقم 8ISSN 1694-2227، 2014.
10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
11. المنظمة الدولية للزراعة (الفاو) .
12. مجلة الزراعة العربية، الإصدار السنوي 31، 2015م، شركة ألفنار للنشر، البحرين.
13. مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي في الخارج.
14. شريف شعبان مبروك، تداعيات أزمة الغذاء على دول مجلس التعاون الخليجي، http://araa.sa/index.php?view=article&id=867:2014-06-28-09-1609&Itemid=172&option=com_contents
15. الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2014م، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل.
16. عبد الحميد أحمد عبد الغفار، الاستثمار في الزراعة، المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، مملكة البحرين، الطبعة الأولى 2013م.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول بالوطن العربي

معالي الدكتور/ أسعد مصطفى

تهدف إستراتيجية الصندوق العربي إلى دعم جهود الدول العربية لتحقيق:

- ✓ التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ التركيز على الأسس التي تحقق قوة اقتصاديات العربية.
- ✓ تحسين معيشة المواطنين في الدول العربية.

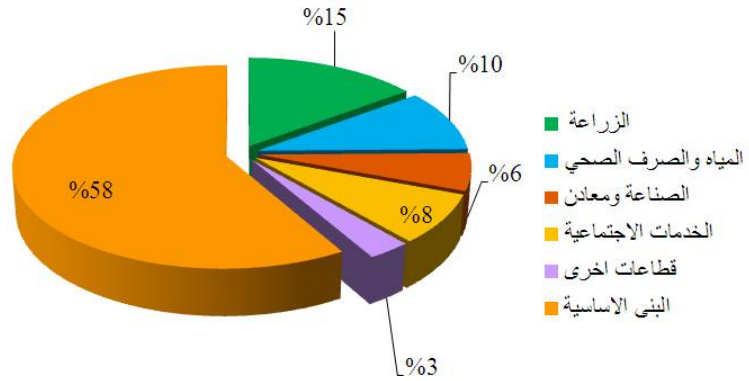
- اعتمد الصندوق مجموعة قواعد أهمها:
 - ✓ الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء، وأولوياتها .
 - ✓ المرونة وسرعة تلبية طلبات التمويل (3-6 أشهر)
 - ✓ اعتماد القروض الميسرة، والمعونات للمساعدة في تحقيق الخطط والبرامج .

احدي إجراءات الصندوق العربي لتشجيع الاستثمار هي تخفيض نسب الفائدة
قسمت الدول العربية إلى نامية وأقل نموا

الدول الأقل نموا	الدول النامية	عام	نسبة الفائدة
4.5%	6%	1974	نسبة الفائدة
3%	4%	1988	نسبة الفائدة
2.5%	3%	1992	نسبة الفائدة

• التوزيع القطاعي لقروض الصندوق العربي

بلغ عدد قروض الصندوق العربي 631 قرضا قيمتها حوالي 28900



• جهود الصندوق العربي ومساهماته في تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية

1. تنمية المصادر الإنتاجية الزراعية، الأرض والمياه والثروة الحيوانية .
2. زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية :

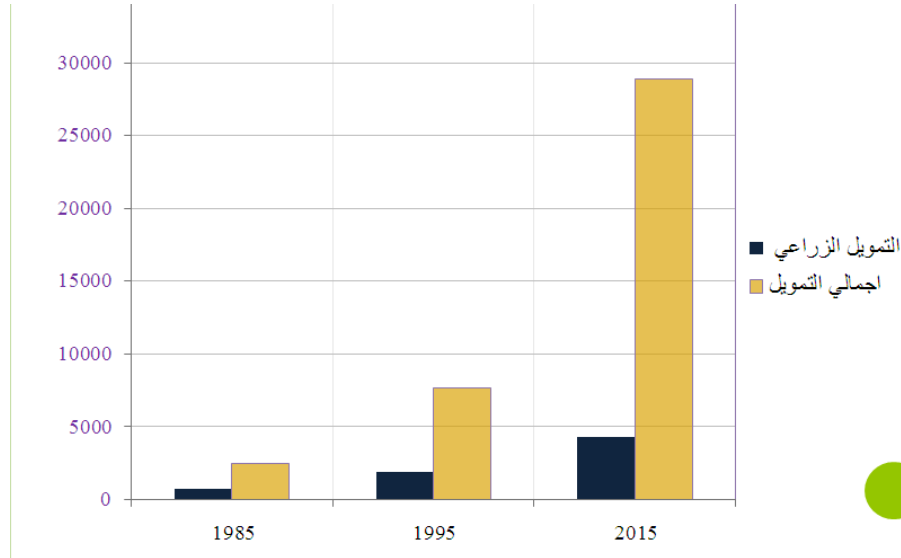
- دول عربية مساهمة القطاع الزراعي فيها مرتفعة 14% - 33%
 - دول عربية مساهمة القطاع الزراعي فيها متوسطة 3% - 9%
 - دول عربية مساهمة القطاع الزراعي فيها منخفضة أقل من 3%
3. توفير المواد الأولية للصناعات التحويلية والغذائية .
 4. تنمية الريف، وتحقيق التنمية المتوازنة .
 5. تعزيز مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي.

تطور قيمة قروض الصندوق العربي في القطاع الزراعي خلال الفترة 1974 - 2015

حتى	حتى نهاية	حتى نهاية	
2015	1995	1985	
121	73	34	عدد القروض الزراعية
4240	1850	690	قيمة القروض الزراعية
28900	7680	2440	إجمالي قيمة

قروض الصندوق

تطور قروض الصندوق العربي في القطاع الزراعي وإجمالي تمويل الصندوق خلال الفترة 1974-2015



توزيع القروض على الأنشطة الزراعية

القطاع	عدد القروض	قيمة القروض مليون دولار	نسبتها إلى إجمالي قروض الصندوق	إجمالي تكاليف المشروعات الممولة مليون دولار
إجمالي الزراعة والري والتنمية الريفية	121	4240	٪15	20000
الري والسدود	55	2808		
سدود الري الزراعي	33	2330		
عدد السدود	48			
التنمية الريفية واستصلاح الأراضي	44	1082		
الثروة الحيوانية والصيد البحري	8	77		
أخرى	14	273		

قروض قطاع المياه حتى عام 2015

القطاع	عدد القروض	قيمة القروض مليون دولار	نسبتها إلى إجمالي قروض الصندوق
قطاع المياه	135	5611	٪20
المياه والصرف الصحي	78	2900	٪10
مشاريع السدود	48	3000	٪10.5

أهم المنافع المحققة من تمويل المشروعات الزراعية

المنافع	العدد	البند
تخزين 32 مليار م ³ سنويا	48	السدود
توفر 16 مليار م ³ سنويا	33	سدود الري الزراعي

توفر 2 مليار م ³ سنويا	15	سدود مياه الشرب
-----------------------------------	----	-----------------

- ري أراضي وتكثيف 2.4 مليون هكتار.
- إعادة تأهيل مناطق مروية 0.767 مليون هكتار.
- ري أراضي بشكل دائم 0.440 مليون هكتار.
- استصلاح أراضي 4.8 مليون هكتار.
- تأهيل مراعي 0.535 مليون هكتار.
- طرق زراعية 23000 كم .
- حبوب 6 ملايين طن.
- سكر 2.6 مليون طن.
- زيوت نباتية 0.330 مليون طن .
- خضروات 4.5 مليون طن.
- فاكهة 1.7 مليون طن.
- ألبان 1.3 مليون طن.
- لحوم وأسماك 0.270 مليون طن .
- نماذج لأهم مداخلات الصندوق العربي في عدد من الدول العربية :
 - دول المغرب العربي (35 سدا) :
 - ✓ تم إنجاز 26 سد تخزين 8.4 مليار م³ .
 - ✓ 360 ألف هكتار مروى و 360 م. وكهرباء.
 - ✓ مياه موريتانيا من نهر السنغال لعام 2030.
 - المملكة المغربية (9 سدود) :
 - ✓ ري 260 ألف هكتار .
 - ✓ 400 ألف طن محاصيل .
 - ✓ 170 ألف طن منتجات حيوانية .
 - الأردن (5 سدود) :
 - ✓ سد الوحدة يخزن 226 مليون م³ .
 - ✓ وادي اليرموك 70 % من إنتاج الخضار في البلاد .
 - السودان (3 سدود) : (تخزن 20.6 مليار م³ ، 80 % من طاقة التخزين لعام 2016 ، ري 2 مليون هكتار جديد)
 - سد مروى :
 - ❖ يخزن 12 مليار م³ .
 - ❖ يولد 1250 ميغاواط.
 - ❖ التكلفة 2 مليار دولار.
 - ❖ مساهمة الصندوق 420 مليون دولار .
 - سد عطبرة وستيت:
 - ❖ يخزن 3.7 مليار م³ .
 - ❖ 490 ألف هكتار مروى .
 - ❖ 1.1 مليون طن محاصيل .
 - تعليية خزان الروصيرص:
 - ❖ 4.4 مليار م³ - التخزين 7 مليارات م³ .

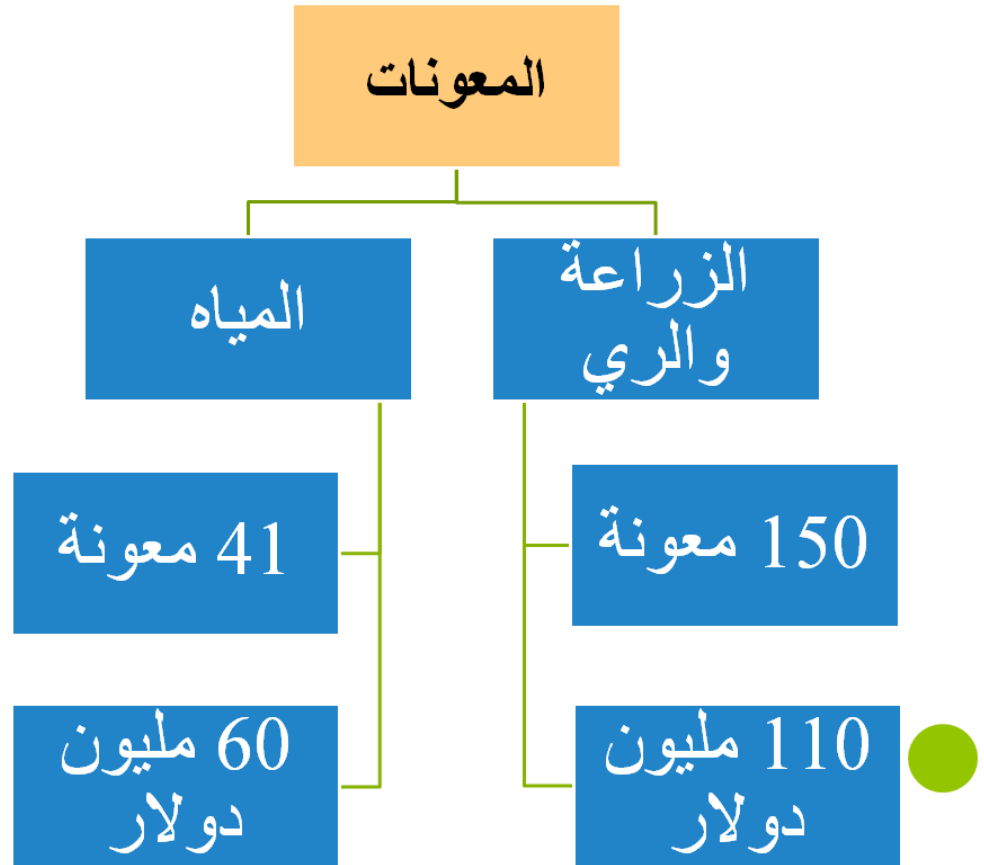
- ❖ تكثيف زراعي 1.7 مليون هكتار.
- ❖ ري 350 ألف هكتار.
- ❖ 2.6 مليون طن محاصيل.
- ❖ 670 ألف طن أعلاف.
- ❖ 565 ج.و.س.
- حصاد المياه في ست محافظات جنوبية :
 - ❖ 4 سدود.
 - ❖ 65 حفيرا.
 - ❖ 226 مليون م3.
 - ❖ تخدم 14 مليون رأس ماشية
- سوريا (3 سدود) : تخزين 2 مليار م³ سد تشرين الكهرومائي - لتأمين حصة سوريا من مياه الفرات .
- لبنان (مياه الليطاني) نقل المياه من سد القرعون إلى جنوب لبنان وهو من أولويات لبنان - والصندوق العربي .
- البحرين وعمان محطات لتحلية المياه .
- تونس مشروع التنمية المتدمجة :
 - ❖ 550 بئر - ري 500 هكتار - زراعة 48000 شجرة .
 - ❖ حماية 160 ألف هكتار من الانجراف.
 - ❖ إنشاء 1700 كم من الطرق الزراعية .
 - ❖ إيصال الكهرباء ل 16 ألف عائلة .
 - ❖ إيصال المياه ل 15 ألف عائلة .
 - ❖ توفير مساكن ل 6800 أسرة .
 - ❖ إقراض 2500 صيادا وحرфия .
- استصلاح الأراضي / سوريا - الأردن - اليمن - فلسطين :
 - ❖ 243 ألف هكتار استصلاح أراضي .
 - ❖ 535 ألف هكتار تنمية مراعي .
- التسليف الزراعي / المغرب - العراق - الجزائر - الأردن - اليمن - تونس - موريتانيا :
 - ❖ استفاد منها 1.5 مليون أسرة .
- التعاون مع مؤسسات تمويل دولية :
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) 13 مشروع تمويل مشترك بقيمة 330 مليون دولار مساهمة الصندوق حوالي 50%، و 24 مشروعا يديرها الصندوق العربي بقيمة 240 مليون دولار .
- البنك الإسلامي .
- الأوبك .

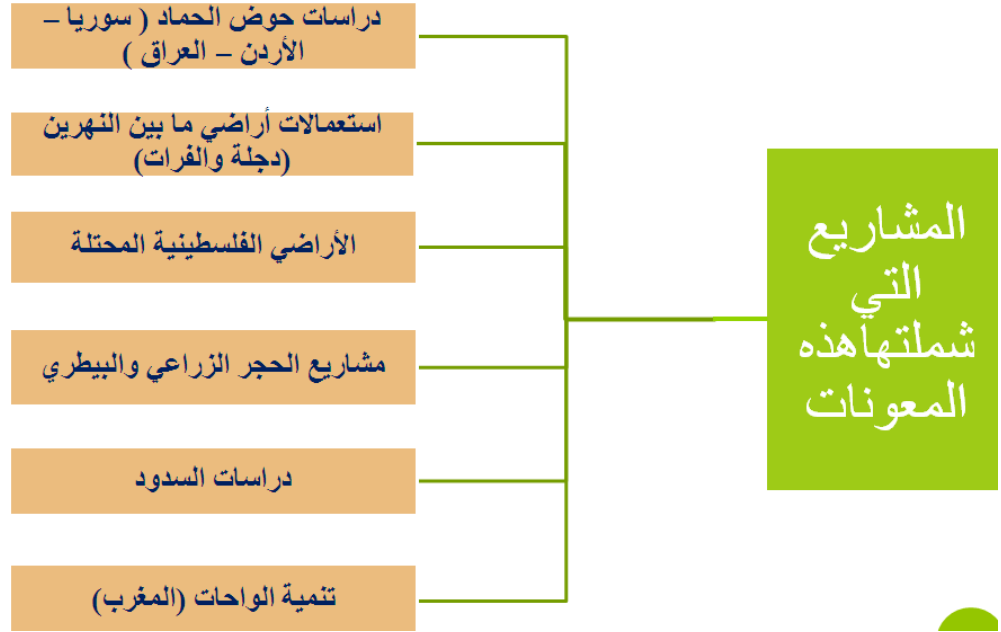
المعونات (المنج)

يقدم الصندوق العربي المعونات كنشاط مكمل لعمليات التمويل من أجل :

- الدعم المؤسسي.
- التدريب .
- دراسات الجدوى الاقتصادية.
- البرامج والخطط القطاعية .
- الإرشاد.
- التعليم.
- الإحصاء.
- استخدام التقنية.

إجمالي المعونات 1080 معونة قيمتها 690 مليون دولار، حصة القطاع الزراعي 150 معونة قيمتها 110 مليون دولار.





- التعاون مع المنظمات العربية .
- برامج الأمن الغذائي 1987 .
- إستراتيجية التنمية الزراعية لعام 2025 .
- البرنامج الطارئ للأمن الغذائي .
- مشروع تعزيز الأمن الغذائي -10 دول عربية .

دراسة مشروع السودان لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان عمر حسن البشير لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية من خلال استثمار موارد السودان الزراعية أقرتها قمة الرياض الاقتصادية عام 2013 .

- تعاقد الصندوق العربي مع شركة لامأير لإجراء دراسة مشروع السودان لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية نهاية عام 2013 .
- تتضمن الدراسة أربع مهام :
- حصر الفجوة الغذائية في الدول العربية - إمكانات السودان الزراعية - بناء نموذج رياضي (Model) لتحديد أفضل استفادة من الموارد المتاحة - إعداد خطة شاملة وبرنامج زمني استنادا إلى مشاريع يتم تحديدها .
- إنجاز التقرير النهائي في نهاية عام 2015

<ul style="list-style-type: none"> • مشروع المشرق و المغرب لزيادة إنتاج الشعير • مشروع تنمية المراعي في شبه الجزيرة العربية • تطوير كفاءة استخدام المياه 	<p>51 معونة 44 مليون دولار</p>	<p>أيكاردا</p>
---	--	----------------

<ul style="list-style-type: none"> • استنباط أصناف متفوقّة من المحاصيل • 11 ألف متدرب وباحث • مشروع تعزيز الأمن الغذائي 2010-2014 		
<ul style="list-style-type: none"> • دراسات اقتصادية حول إنتاجية الشعير • التبادل التجاري بين الدول العربية . • مكافحة سوسة النخيل – الأمراض العابرة للحدود – الذبابة الحلزونية – الإجهاض المعدي للأبقار – حمى الوادي المتصدع . • حققت المنظمة نتائج ملموسة في مكافحة الأمراض الوبائية العابرة 	<p>12 معونة 16 مليون دولار</p>	<p>المنظمة العربية للتنمية الزراعية</p>

- عقد ندوات متخصصة لأولويات القطاع الزراعي :
✓ أولوية البحوث الزراعية 1987 .
✓ ثلاث ندوات حول المياه 1986 – 1992-1996 بالتعاون مع أكساد والبنك الدولي .

التمويل المشترك

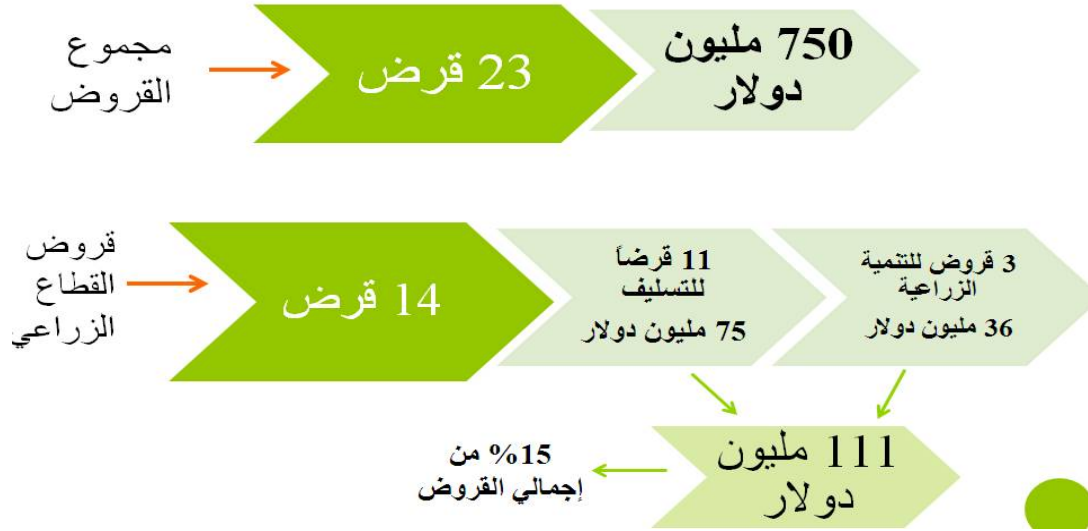
يتولى الصندوق العربي أمانة التنسيق لمؤسسات التمويل العربية والإقليمية

نسبة مساهمة الصندوق العربي	مساهمة الصندوق العربي	مؤسسات التنمية العربية والإقليمية	
34%	29 مليار دولار	84 مليار دولار	مجموع التمويل
28%	4.4 مليار دولار	15.4 مليار دولار	حصة القطاع الزراعي

- يركز المشروع على :
✓ إنتاج القمح .
✓ نشر التقانة المحسنة .
✓ بحوث تطبيقية في حقول المزارعين .
✓ تدريب الباحثين الشباب .
- تم تقييم المرحلة الأولى للمشروع من قبل لجنة خارجية وعرضت النتائج في اجتماع وزراء الزراعة في الدول المشاركة مع مدراء البحوث نوفمبر 2011 .
- النتائج :
✓ زاد الإنتاج 28% .
✓ في بعض البلدان 67% - في مصر 75% .

- ✓ 90 % من المزارعين في سوريا والأردن تبثوا الأصناف المحسنة .
- ✓ زراعة القمح في السودان تحت أنظمة الري المختلفة وفي البيئات الملائمة.

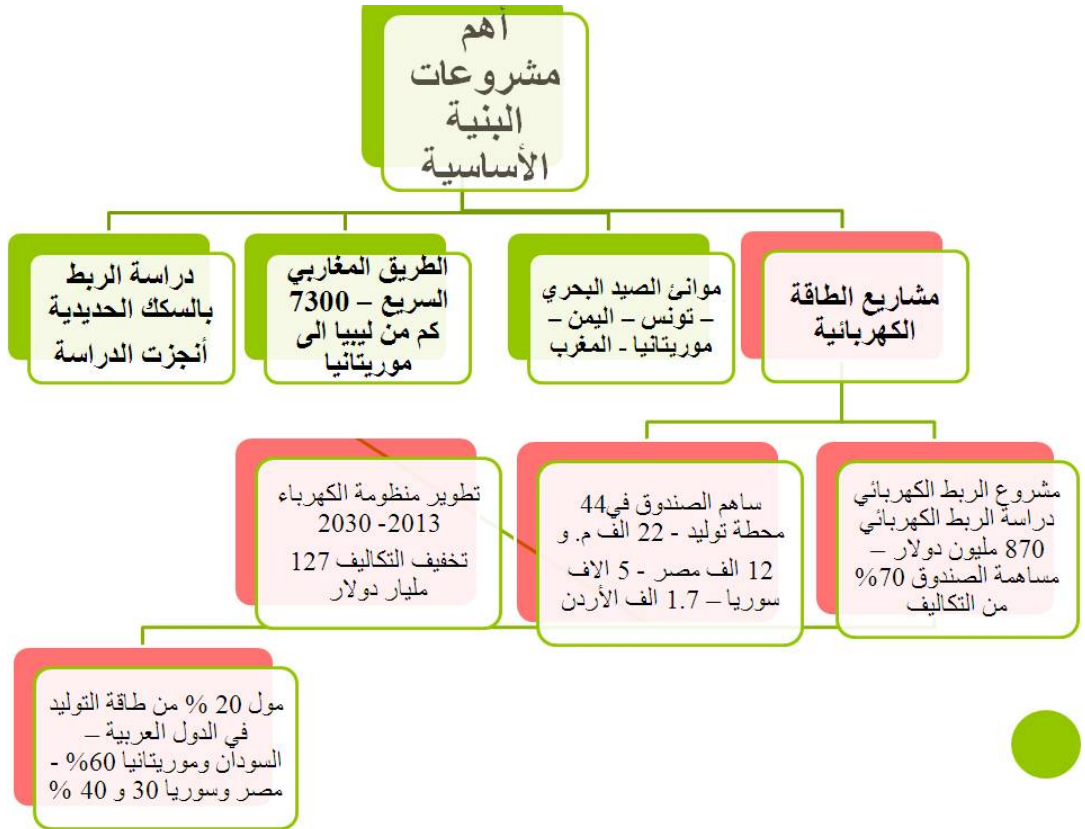
مساهمة الحساب الخاص في الإقراض الزراعي



مساهمة الصندوق العربي في تمويل مشروعات البنية الأساسية

النسبة	إجمالي تمويل الصندوق مليار دولار	المشروع
58%	16.8	إجمالي مشروعات البنية الأساسية
	9.4	الطاقة
	7.4	النقل والاتصالات

0.86	موانئ صيد بحري
2.9	المياه والصرف الصحي



إستراتيجية مستقبلية

التركيز على البحوث و التنمية الرأسية ، وتصميم برامج فعالة في المشاريع التي يساهم الصندوق في تمويلها	العمل مع الدول العربية لإحداث التغيير المطلوب في سياسات الإنتاج والتسويق
تنمية الموارد البشرية: برامج التدريب – الزمالات	التركيز على المياه كمحور رئيسي للتنمية الزراعية والاجتماعية والنظر الى المياه من منظور اقتصادي واجتماعي
تنمية الريف قضية محورية من خلال توفير الخدمات ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويل صناديق الخدمات الاجتماعية	تنمية الموارد الأرضية – استصلاح الأراضي – حماية الأراضي – مكافحة التصحر – الاستثمار الرشيد لهذه الموارد
التوسع في تمويل مشاريع القطاع الخاص	استقطاب التمويل المشترك بالتنسيق مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية
تمويل المشروعات الزراعية الكبرى ، ودعم الصناعات الزراعية	التكيف مع التغيرات المناخية وتراجع الهطول المطري – ودعم البحوث لإنتاج سلالات مقاومة للجفاف
	إعطاء الأولوية لمشروعات البنية الأساسية، والخدمات الزراعية

دور البنك الإسلامي للتنمية في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول بالدول العربية

الأستاذ/ مراد مطيع

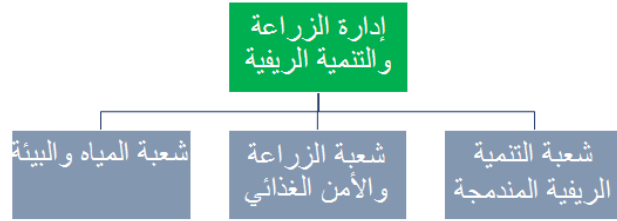
- الفهرس:
 - 1 خصائص المنطقة العربية وتحديات الأمن الغذائي.
 - 2 جهودات البنك في تمويل المشاريع الداعمة للأمن الغذائي في الوطن العربي.
 - 3 أهم البرامج التمويلية للبنك في منذ 2008 .
 - 4 بعض النتائج المنجزة وتأثيرات المشاريع الممولة من البنك .
- خصائص المنطقة العربية وتحديات الأمن الغذائي .
 - اختلاف وتنوع على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والايكولوجي والزراعي.
 - مجابهة نفس التحديات في مجال الأمن الغذائي والتنمية الريفية، من أهمها:
 - ✓ ندرة الموارد المائية (12 دولة عربية تعيش على أقل من 500 م³ في السنة للفرد الواحد).
 - ✓ الاعتماد على التوريد لتغطية جزء كبير يفوق 50% من الحاجيات الغذائية .

- ✓ ارتفاع نسبة خسائر ما بعد الحصاد (الحبوب 14-19%، الأسماك 26% والخضر والفواكه 45%).
- ✓ ضعف مستوى التنمية في الأرياف وضعف المؤسسات الريفية.
- ✓ الارتفاع المنتظر في أفق 2020 على مستوى أسعار المواد الغذائية وخاصة منها الحبوب (20%) واللحوم (30%).
- ✓ الارتفاع المنتظر في كميات المواد الغذائية الموردة في أفق 2020 إلى حدود 115 مليون طن.
- ✓ ارتفاع الأثر الذي يحدثه تغير الأسعار.
- ✓ محدودية الاستراتيجيات والخطط الإقليمية لإيجاد الحلول اللازمة.

- تمويلات البنك الإسلامي في مجال الزراعة والأمن الغذائي بالوطن العربي.
 - بلغت تمويلات البنك الإسلامي للتنمية منذ إنشائه 55.7 مليار دولار لفائدة الدول الأعضاء، منها 5.6 مليار دولار لصالح مشاريع التنمية الزراعية والأمن الغذائي، فيما بلغت تمويلات البنك في مجال الزراعة والأمن الغذائي العربي ما يعادل 1.8 مليار دولار (32% من تمويلات البنك في مجال الزراعة)، وقد ساهم البنك، منذ إنشائه، في تمويل 170 مشروعا زراعيا في 20 دولة عربية.
 - إنشاء إدارة الزراعة والتنمية الريفية.
 - يعطي البنك الإسلامي للتنمية أهمية خاصة لتنمية القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الدول الأعضاء، لذلك تم إنشاء إدارة الزراعة والتنمية الريفية في سنة 2009.

• الهدف :

- أ- تمكين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من تقديم الدعم الفعال للدول الأعضاء لتطوير القطاع الزراعي والأمن الغذائي بصفة مستدامة وشاملة.
- ب- تطوير قاعدة المعارف وأفضل الممارسات في مجال الزراعة والتنمية الريفية.



التنمية الريفية المندمجة :

- التمويل الأصغر الإسلامي والأعمال الاجتماعية.
- التنمية المجتمعية.
- القرى المستدامة.
- دعم تشغيل الشباب.

الأهداف :

- بناء سبل العيش المستدامة .
- زيادة القدرات المحلية وتعزيز التنمية الريفية الشاملة .
- زيادة فرص العمل .



الزراعة والأمن الغذائي :

- التوعية بشأن القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية .
- تنسيق تنفيذ مبادرات الأمن الغذائي .
- تحسين الإنتاجية الزراعية في إفريقيا .
- تطوير سلسلة القيمة .
- تنمية الأراضي الجافة .

الأهداف:

- تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وزيادة الإنتاجية الزراعية .
- تسهيل وصول المزارعين إلى التكنولوجيات الزراعية وخدمات الدعم .
- تعزيز الروابط بين المزارعين والسوق وسلاسل القيمة الزراعية .

المياه والبيئة :

- برنامج البنية التحتية للمياه متعددة الأغراض (المياه والصرف الصحي والري وحصاد المياه).
- بناء القدرة وتقاسم المعرفة حول القضايا المتعلقة بإدارة المياه والبيئة .

الأهداف:

- النهوض بالإدارة المستدامة للمياه.
- تعزيز قدرات الدول الأعضاء على الاستجابة بشكل أفضل للتحديات البيئية العالمية (التي تؤثر على الموارد المائية والأراضي).
- تعزيز المبادرات العابرة للحدود المتعلقة بالمياه .

برامج البنك لدعم الزراعة والأمن الغذائي منذ 2008م

مبادرة إعلان جدة لتعزيز الأمن الغذائي (2008):

- تهدف المبادرة إلى دعم الدول الأعضاء المتضررة من أزمة الغذاء العالمية على تعزيز القطاع الزراعي والأمن الغذائي.
- المساهمة في تلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة والمتوسطة إلى طويلة المدى على حدٍ سواء وذلك بالأساس في الدول الأعضاء الأقل نمواً.
- تعزيز مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إنتاج الغذاء وتطوير القطاع الزراعي بشكل عام .
- الحجم الكلي: 1.5 مليار دولار لمدة 5 سنوات .

المشاريع الممولة من البنك في الدول العربية في إطار إعلان جدة:

- وافق البنك على تمويل 29 مشروعاً بتكلفة جمالية تقدر بـ 213 مليون دولار لفائدة 10 دول عربية (جزر القمر- جيبوتي- مصر- ليبيا- موريتانيا- فلسطين- اليمن- الصومال- السودان- تونس).
- وافق البنك على المساهمة في تمويل مشروع إقليمي لدعم الأمن الغذائي العربي بـ 10 دول عربية (الجزائر- مصر- العراق- الأردن- المغرب- فلسطين- السودان- سوريا- تونس- اليمن).

مبادرة تنمية الأراضي الجافة لمنطقة القرن الأفريقي:

- تهدف هذه المبادرة إلى: الحد من الفقر المدقع ضمن الرعاة والمجتمعات الزراعية الرعوية في المنطقة الجافة الواقعة في القرن الأفريقي من خلال دعم نظم المحاصيل والثروة الحيوانية.
- يشمل البرنامج 3 دول: جيبوتي والصومال وأوغندا.
- يتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع مركز الأهداف الإنمائية للألفية.
- تكلفة المشاريع تقدر بـ 71.6 مليون دولار منها 35.16 مليون دولار مساهمة من البنك على مدى 5 سنوات.

برنامج بناء القدرات لمجابهة انعدام الأمن الغذائي في الساحل الإفريقي (2014 & 2018):
الهدف من هذا البرنامج هو تعزيز قدرات المزارعين والرعاة والمؤسسات لمجابهة تأثيرات الجفاف والمجاعة التي تعصف بدول الساحل الإفريقي. وسيتم تحقيق الهدف الإنمائي للبرنامج من خلال:

- تنمية قدرات المجتمعات المحلية المستهدفة للتكيف مع تغيرات المناخ.
- تعزيز سبل العيش لسكان المناطق الريفية المستهدفة من خلال زيادة إنتاجيتهم الزراعية والحيوانية.
- تحسين قدرة صناع القرار لإدارة الأزمات الغذائية.
- يشمل البرنامج 7 دول في الساحل الإفريقي ومن ضمنها موريتانيا.
- التكلفة الجمالية للبرنامج: 176 مليون دولار منها 17 مليون لمشروع موريتانيا.

برنامج الدعم لتشغيل الشباب:

- أطلق هذا البرنامج في 2012 كمبادرة من البنك للمساهمة في حل مشكلة تزايد البطالة لدى الشباب في الدول العربية.
- يهدف هذا البرنامج إلى تحسين سبل العيش للشباب العاطلين عن العمل من خلال التمكين الاقتصادي المناسب للشباب وتعزيز فعالية الدول في تقديم فرص الحصول على المساعدة التقنية وبرامج التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- يعطي هذا البرنامج أولوية لتشغيل الشباب الريفي وخاصة في مجال الزراعة والمهن التي لها صلة بالإنتاج الغذائي.
- يعتمد برنامج تشغيل الشباب على منهجية البنك للتمويل الأصغر، التي تهدف إلى تطوير نموذج أعمال التمويل الأصغر وإثرائه بأفضل الممارسات المتوافقة مع الشريعة والقيم الإسلامية.
- المرحلة الأولى: 250 مليون دولار وشملت 4 دول: تونس- مصر- ليبيا- اليمن.
- المرحلة الثانية: شملت المغرب ودول أخرى غير عربية.

المنتجات والخدمات المالية المبتكرة لأصحاب الحيازات الصغيرة:

- المشروع في شكل شراكة بين البنك الإسلامي للتنمية وبنك الخرطوم لتطوير رأس المال الاستثماري للتمويل الأصغر الإسلامي.
- يهدف المشروع إلى رفع مستويات العيش للمزارعين الفقراء.
- تكلفة المشروع: 3.5 مليون دولار، ويتم تنفيذها على مدى ثلاث سنوات.
- سيتمكن الخط التمويلي من دعم 150 أسرة من أصحاب الحيازات الصغيرة (حوالي 600 مستفيد) لإنتاج المحاصيل الزراعية ذات القيمة المضافة العالية.

بعض المؤشرات حول مساهمة المشاريع الممولة من البنك في تنمية القطاع الزراعي:

قام البنك بتقييم 14 مشروعاً في مجال الزراعة بعد اكتمال فترة التنفيذ. أهم النتائج تتلخص فيما يلي:

- تعبئة المياه السطحية العذبة من خلال إنجاز 3 سدود بسعة أكثر من 780 مليون م³ وساهمت هذه السدود في توفير المزيد من المياه المتاحة للري وكذلك لمياه الشرب.
- المحافظة على التربة وحصاد المياه من خلال بناء البنى التحتية المناسبة التي تغطي أكثر من 70 ألف هكتار. وساهمت هذه المنشآت في حماية الأراضي الخصبة، والتخفيض في نسبة انجراف التربة.
- المساهمة في تكثيف المحاصيل من خلال:
 - تطوير أكثر من 375 ألف هكتار من الأراضي المروية تستخدم أساسا في إنتاج الحبوب (الأرز والقمح)، والخضروات، وأشجار أفاكهة. على سبيل المثال، في السودان، مشاريع البنك لتطوير وتأهيل الري سمحت من تحسين أداء شبكات الري وساهمت في زيادة إنتاجية أشجار النخيل بأكثر من 120٪، وإنتاجية القمح بأكثر من 15٪.
 - زراعة أكثر من 55 ألف هكتار من الأشجار (أشجار النخيل وأشجار الزيتون واللوز والفسق، وما إلى ذلك).
 - تطوير قدرة تخزين الحبوب بـ 300 ألف طن.
 - تطوير شبكات المسالك الريفية للمزارعين لتحسين الربط بالأسواق حيث ساهم البنك في تمويل أكثر من 1800 كم من الطرق الريفية.
 - النتائج المرتقبة من بعض المشاريع التي اكتمل تنفيذها ولكن لم يتم تقييمها:
 - دعم البحوث لتطوير وتكييف أصناف عالية المردودية عن طريق مركز أيكاردا: إنتاج القمح لدى صغار المزارعين: تم تحقيق زيادة بمعدل 28٪ في العائد تتراوح بين 19٪ للقمح المطري و 27٪ للقمح مع الري التكميلي و 46٪ بالنسبة للقمح المروي.
 - إطلاق العديد من أصناف القمح عالية المردودية وخاصة في السودان والجزائر.
 - تطوير التقنيات المحسنة مثل الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة و السيطرة على الآفات والطفيليات .

أهم التوصيات لدعم الأمن الغذائي العربي :

- إعداد إستراتيجيات وسياسات زراعية على المدى المتوسط والبعيد تأخذ بعين الاعتبار الواقع الوطني والإقليمي والدولي مع الحرص على أن تكتمل الرؤى.
- المزيد من التنسيق بين الدول والمنظمات العربية والإقليمية .
- وضع الآليات التنسيقية والتمويلية لدفع الاستثمار الخاص مع التركيز على الميزات التفاضلية لكل منطقة.
- جودة الدراسات منذ وضع الفكرة الأولية للمشروع حتى إنجاز دراسات الجدوى والدراسات التفصيلية المعمقة.
- اعتماد مقاربات تيسر ربط المنتجين بالأسواق والمؤسسات التمويلية .
- تبادل الخبرات والتجارب الناجحة والبناء عليها في المشاريع الزراعية المستقبلية .
- بناء قدرات المؤسسات القطاعية على مستوى الدول لتحسين جودة تنفيذ المشاريع الزراعية الحكومية.
- تطوير الآليات ورصد التمويلات اللازمة لتحقيق تعهد وصيانة البنى التحتية الفلاحية.

دور ورؤى الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول بالوطن العربي

د. شعلان المشايخي

1. تعريف بالهيئة العربية (الرسالة، الرؤية، الأهداف):

□ الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي مؤسسة مالية عربية ذات شخصية قانونية اعتبارية ودولية مستقلة، أسست في العام 1976 وتم إعلان نفاذ اتفاقية إنشائها في العام 1977.

□ يبلغ رأسمالها المصرح به 225 مليون دينار كويتي (798 مليون دولار أمريكي) تساهم فيه 21 دولة عربية بنسب متفاوتة.

1.1 الرسالة: وفق إستراتيجيتها الجديدة فإن رسالة الهيئة هي توفير احتياجات الغذاء الأساسية لشعوب الدول العربية باستثمار الموارد الزراعية وتميئتها في الوطن العربي.

2.1 الرؤية:

أن تكون الهيئة العربية رائدة في تعزيز الأمن الغذائي العربي في الوطن العربي.

3.1 الأهداف:

وفق إستراتيجيتها الجديدة فإن الهيئة العربية تهدف إلى:

- ✓ توفير المواد الغذائية الأساسية.
- ✓ تعظيم العائد على استثمارات الهيئة في المجال الزراعي.
- ✓ زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول الأعضاء.
- ✓ تنمية مستدامة للموارد الزراعية في الدول الأعضاء.

• الدول المساهمة في الهيئة العربية

بلغ عدد الدول الأعضاء 21 دولة تساهم في رأسمال الهيئة بنسب مختلفة

تسلسل	الدولة	النسبة المئوية من رأسمال الهيئة (مليون دينار كويتي) **
1	الملكة العربية السعودية	22.50
2	دولة الكويت	19.50
3	دولة الإمارات العربية المتحدة	15.00
4	جمهورية السودان	15.00
5	جمهورية العراق	15.00
6	دولة قطر	7.50
7	جمهورية مصر العربية	3.00
8	جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1.50
9	الملكة المغربية	0.60
10	الجمهورية الإسلامية السورية	0.10
11	الجمهورية العربية السورية	0.05
12	جمهورية الصومال	0.05
13	جمهورية تونس	0.10
14	مملكة عمان	0.10
15	مملكة البحرين	0.10
16	الملكة الأردنية الهاشمية	0.05
17	جمهورية ليبيا	0.05
18	دولة فلسطين	0.05
19	الجمهورية اليمنية	0.05
20	جمهورية مصر المتحدة	0.05
21	جمهورية جيبوتي	0.05
	المجموع	100.4

** نسبة التبرعات وفقاً لجميع المساهمة المالية.
* دينار كويتي واحد يعادل 1000 دولار.
... 2011 م ...

• **النشاط الاستثماري للهيئة والفرص المتاحة:**

- يعتبر نشاط الاستثمار الزراعي هو المحرك الرئيسي لأنشطة الهيئة ولذلك قامت الهيئة بتأسيس عدد من الشركات الزراعية العاملة في القطاع الزراعي ومتابعة أداؤها وتقديم الدعم الفني والإداري لها وهي منتشرة في الدول العربية الأعضاء حيث بلغ عددها 34 شركة حتى نهاية العام 2013، منها 28 شركة قائمة و4 قيد التأسيس والتنفيذ، والمساهمة في مؤسستين ماليتين.
- بلغ حجم استثمارات الهيئة في شركاتها القائمة والشركات قيد التنفيذ نحو 378 مليون دولار في كما في نهاية عام 2013.

• **1.2. توزيع استثمارات الهيئة في الدول العربية:**

- تتوزع استثمارات الهيئة في الشركات الزراعية على عدد 12 دولة عربية وفق الفرص الاستثمارية والميزة النسبية في تلك الدول، حيث بلغت استثمارات الهيئة في السودان نحو 58.6% من جملة الاستثمارات، تليها مصر بنحو 8.6% ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 7.5%، والسعودية بنحو 6.7% والعراق بنحو 6.3% وتمثل بقية الدول العربية الأعضاء نحو 12.2%.

• **2.2. توزيع استثمارات الهيئة على مختلف القطاعات:**

• **موجهات إستراتيجية الهيئة (2014-2018):**

- نفذت الهيئة إستراتيجية جديدة من أجل تحقيق أهدافها المعلنة، وتمثل موجهاتها الرئيسية في الآتي:
- ✓ إعادة النظر في توزيع استثمارات الهيئة جغرافياً بهدف توظيف الموارد الزراعية المتاحة في كافة الدول العربي.
- ✓ إعادة هيكلة الشركات التي تساهم فيها الهيئة بما يعزز فاعليتها في تأمين الغذاء، وتعظيم عوائدها.
- ✓ استثمار جزء من الأموال المتاحة في شركات قائمة ذات معدلات نمو عالية بالتركيز على أنشطة القيمة المضافة في السلع الغذائية الإستراتيجية.
- ✓ إعطاء أولوية المساهمة في الشركات مع المستثمرين من القطاع الخاص ممن يتمتعون بالخبرة في المجال الزراعي ويسجل راسخ في الإدارة.
- ✓ وضع سياسة استثمارية للشركات تعمل على تحفيز القطاع الخاص وتمكن من استغلال الموارد في مشروعات جديدة.
- ✓ تطوير معايير الاستثمار في المشروعات التي تساهم فيها الهيئة.
- ✓ تكثيف البرامج الإنمائية والأبحاث التطبيقية الرامية إلى زيادة الإنتاج لدى صغار ومتوسطي المزارعين في العالم العربي من خلال توظيف إمكانات الجهات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والعالمية ذات العلاقة، لكونها تشكل 85% من منتجي الغذاء في الوطن العربي.

4. **الموارد الزراعية المتوفرة في العالم العربي:**

- تقدر المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في الوطن العربي بنحو 1,402 مليون هكتار وتقدر المساحة الصالحة للزراعة منها بنحو 197 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة فعلياً في الزراعة تقدر بنحو 70 مليون هكتار وتشكل نسبة 35.5%.
- تقدر استخدامات المياه في الدول العربية بنحو 190.7 مليار متر مكعب سنوياً، وهي تمثل نسبة 72% من مجموع الموارد المائية المتاحة.
- بلغ عدد سكان الوطن العربي نحو 360 مليون نسمة عام 2014 وتشكل نسبة القوى العاملة فيه نسبة 37% يستحوذ منها القطاع الزراعي على نسبة 94%.

5. **جدوى الاستثمار في القطاع الزراعي وأثاره:**

- تغيير مفهوم مخاطر الاستثمار الزراعي في الوقت الحاضر نتيجة لتحسن بيئة الاستثمار وارتفاع أسعار السلع الغذائية مما جعل القطاع الزراعي من القطاعات الجاذبة للاستثمار.
- من الآثار الإيجابية للاستثمار في القطاع الزراعي أنه يحقق العديد من الأهداف المالية والتنموية كما أنه يوفر فرص العمل لعدد كبير من العاملين خاصة في الريف ويساعد أيضا في رفع مستويات المعيشة بالنسبة لسكان الريف.
- كذلك يعمل الاستثمار الزراعي على توفير المواد الأساسية الضرورية للعديد من الصناعات تساعد في تحقيق الأمن الغذائي للدول. هذا بالإضافة إلى الفوائد البيئية المتمثلة في حفظ التوازن البيئي وغيرها من الفوائد.

6. التحديات التي تواجه الاستثمار الزراعي في الدول العربية:

- خلال مسيرتها التي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود في مجال الاستثمار الزراعي، واجهت الهيئة تحديات كبيرة تمثلت في الآتي:
- ✓ ضعف البنية التحتية الأساسية في المناطق الزراعية (الخدمات الضرورية) لجذب الاستثمارات الزراعية.
 - ✓ غياب أو ضعف أو عدم تفعيل التشريعات الخاصة بالاستثمار الزراعي وتضارب الجهات المعنية بتطبيقها في معظم الدول العربية.
 - ✓ عدم توفر آلية مناسبة لتنسيق التكامل من أجل الاستفادة من الموارد العربية. فبينما تزخر بعض الدول العربية بفوائض مالية كبيرة ولا تتوفر بها موارد زراعية فإن بعض الدول الأخرى تزخر بموارد زراعية ولا تتوفر لديها موارد مالية.
 - ✓ عدم الاستخدام الأمثل للموارد ويشمل ذلك مياه الري وأنظمة الصرف، خصائص الأرض الزراعية واستعمالها، النمط المحصولي وقابلية الأرض لإنتاج محصول دون آخر، ضعف الإجراءات والتشريعات لحماية مصادر إنتاج الغذاء.
 - ✓ ضعف البحث العلمي والخبرة العملية والمهنية في مجال استنباط تقاوي تتلاءم مع البيئة والمناخ في الدول العربية مما أدى لتدني إنتاجيات المحاصيل مقارنة بالدول المتقدمة.
 - ✓ ضعف الخدمات الزراعية المساندة مثل خدمات التسويق والتخزين والتصنيع الغذائي ومؤسسات تمويل والتأمين الزراعي.
 - ✓ عدم توفر الدعم من قبل بعض الحكومات للجانب الزراعي.

7. التوجهات الجديدة للهيئة العربية في اختيار المشروعات:

- في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية في مجال الغذاء واتساع الفجوة الغذائية في الوطن العربي، توجهت الهيئة لوضع إستراتيجية جديدة لاختيار المشروعات المناسبة لخدمة أهدافها مستندة إلى التوجهات التالية:
- ◀ التركيز على مشروعات مبنية على مفهوم الإنتاج الزراعي الكبير وتتسم بالتأثير المباشر في تعزيز الأمن الغذائي الكمي والنوعي.
 - ◀ مشروعات تعتمد على تطبيق مفهوم الميزة النسبية في الدول العربية في تحقيق التكامل الزراعي بين الدول الأعضاء.
 - ◀ مشروعات تتسم بالريادة في تطبيق التقانة المتطورة في الإنتاج الزراعي ونقلها إلى صغار المنتجين لزيادة قدراتهم الإنتاجية.

8. الانفتاح على القطاع الخاص:

- اتسمت معظم شركات الهيئة في السنوات السابقة مع القطاع الحكومي بعدم الفعالية مما أثر سلبا على نتائج أدائها الاستثماري.
- نتيجة للتغيرات الاقتصادية المستمرة وتوجه معظم الدول العربية لانتهاج اقتصاديات السوق الحر وتمكين القطاع الخاص من قيادة النشاط الاستثماري، فقد بدأت الهيئة العربية تعي أهمية الانفتاح على القطاع الخاص المؤسسي المتميز لما يتمتع به من قدرات إدارية ومالية وتنظيمية فاعلة تساعد في تحسين واستدامة جدوى الاستثمار في القطاع الزراعي.

• من خلال هذا التوجه دخلت الهيئة في السنتين الأخيرتين 2013 – 2015 في شراكات إستراتيجية مع القطاع الخاص، وعلى سبيل المثال شاركت القطاع الخاص في تأسيس الشركات التالية:

- ✓ مشروع تربية أمهات الدجاج اللحم في سلطنة عمان برأس مال 156 مليون دولار (تحت التأسيس).
- ✓ مشروع شركة الخدمات الزراعية في موريتانيا (تحت التأسيس).
- ✓ مشروع اللحوم الحمراء في السودان برأس مال 119 مليون دولار (تحت التأسيس).
- ✓ مشروع إنتاج الأعلاف في السودان.
- ✓ مشروع إنتاج أعلاف الدواجن في مصر (تحت التوسعة).
- ✓ مشروع تأهيل شركة الريان العربي في المملكة العربية السعودية (تحت التنفيذ).
- ✓ مشروع إنتاج تقاوي البطاطس في تونس (تحت التأسيس).
- ✓ مشروع الصندوق الاستثماري ICD برأس مال 600 مليون دولار.

1.8. أهم المعطيات لجذب القطاع الخاص للاستثمار الزراعي:

- ✓ توفير الأرض بالمساحة والموقع المطلوب للمستثمر (شراء / تعاقد / تجديد مضمون).
- ✓ تطبيق قوانين وحوافز الاستثمار بصورة شفافة ودون إجراءات معقدة.
- ✓ أهمية تسهيل تحويل الأموال للخارج لشراء المعدات والآلات الزراعية ومدخلات الإنتاج.
- ✓ توفير الحكومات للبنى التحتية الأساسية لقيام المشروعات الزراعية مجاناً للمستثمر، وخصوصاً الكهرباء وطرق المواصلات والخدمات الأخرى.
- ✓ توفير الدعم الحكومي للقطاع الزراعي.

2.8. دور المؤسسات التمويلية والقطاع الحكومي في دعم القطاع الخاص:

مما لا شك فيه أن تحسن مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي وارتفاع أسعار السلع الغذائية دفع العديد من المؤسسات المالية للبحث عن آلية تمكنها من تمويل القطاع الخاص العامل في الإنتاج الزراعي. وقد اتخذت هذه المؤسسات آليات متعددة شملت ما يلي:

- ✓ تمويل البنى التحتية والخدمات الأساسية في مناطق الإنتاج.
- ✓ الدخول في شراكات مع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الزراعة.
- ✓ تمويل احتياجات القطاع الخاص من الأصول الثابتة وتكاليف التشغيل لرفع كفاءته.
- ✓ تقديم الخدمات المصرفية المساندة مثل فتح الاعتماد وتقديم الضمانات وخدمات التأمين لتقليل المخاطر.

9. دور الهيئة العربية في تشجيع الاستثمار المسئول في الدول العربية:

- ظلت الهيئة العربية وما زالت تعمل على رصد واستغلال الفرص الزراعية المتاحة في الدول العربية والترويج لها بهدف تعزيز الأمن الغذائي العربي.
- وفي هذا الإطار قامت الهيئة بتكثيف جهودها للبحث عن فرص استثمارية حقيقية لتعزيز استثماراتها في الدول العربية.
- لقد تكلل ذلك بحصر وتصنيف عدد من الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول العربية وذلك على النحو الموضح في جدول (1) أدناه:

الدولة	المشروع / الفرصة الاستثمارية	م
دول الإمارات العربية المتحدة	اللقاحات والأمصال البيطرية	1
جمهورية السودان	تسمين وتصنيع اللحوم الحمراء	2
دولة الكويت	إنتاج وتصنيع الألبان	3
سلطنة عمان	الزراعة المائية في البيوت المحمية	4
موريتانيا	إنتاج وتسويق اللحوم الحمراء	5
موريتانيا	توسعة شركة الخدمات الزراعية	6

7	صيد وتجهيز الأسماك	موريتانيا
8	الدواجن	موريتانيا
9	جمع وتصنيع الألبان	موريتانيا
10	مصنع علف الدواجن	جمهورية مصر العربية
11	تسويق الفواكه والخضر	المملكة المغربية
12	إنتاج وتصنيع وتسويق لحوم الأغنام	المملكة المغربية
13	تصنيع المعدات الزراعية	المملكة المغربية
14	إنتاج الدواجن	الجزائر
15	تسويق الخضر والفاكهة	تونس
16	إنتاج وإكثار تقاوي البطاطس بالزراعة النسيجية	تونس
17	مشروع إنتاج وتسويق اللحوم	المغرب

10. الخلاصة:

اكتسبت الهيئة العربية ثقة وخبرات علمية وعملية متنامية خلال مسيرتها التي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود في مجال الاستثمار الزراعي تمكنت خلالها من:

- تأسيس أكثر من 30 شركة في الدول العربية تهتم بإنتاج وتصنيع السلع الغذائية الأساسية (السكر، الزيوت، الدواجن، الألبان، الأسماك، الحبوب الزراعية والبذور المحسنة).
- تبوأ دوراً ريادياً في تنمية الموارد الزراعية العربية وإدخال وتوطين التقانات الزراعية الحديثة التي تناسب البيئات العربية.
- تأسيس علاقات وثيقة مع المنظمات والمؤسسات العربية والأجنبية بهدف تطوير القطاع الزراعي وتشجيع فرص الاستثمار به.
- تأسيس علاقة شراكة ببناء مع القطاع الخاص لإنجاح المشروعات المشتركة.
- تحقيق العديد من الإنجازات على الساحة العربية، وعلى سبيل المثال لا الحصر:
 - ✓ تطوير العمليات الزراعية في القطاعين المطري والمروي في الدول العربية الأعضاء من خلال إدخال التقانات الزراعية الحديثة في مشاريعها الاستثمارية والتنموية.
 - ✓ نقل ونشر وتوطين نظام الزراعة بدون حرث والري المحوري في السودان.
 - ✓ إنشاء الوحدات البحثية التطبيقية والإرشادية لخدمة الاستثمار الزراعي الحديث.
 - ✓ تنفيذ العديد من البرامج التنموية لخدمة صغار المزارعين والمنتجين.
 - ✓ عقد المؤتمرات واللقاءات العلمية والزراعية والاستثمارية.

مداخلة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي

الأستاذ/ صلاح حسن همام

الورقة تتناول عدد من المحاور شملت:

- مؤشرات الغذاء في دول المجلس.
- واقع واتجاهات الطلب علي الغذاء .
- التعاون الزراعي الخليجي المشترك .
- التوجه للاستثمار الزراعي نحو الخارج .
- جهود اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الأمن الغذائي الخليجي.
- نتائج وتوصيات .

بداى ذي بدء نود تسليط بعض الضوء على واقع استهلاك وإنتاج الغذاء في دول المجلس، حيث إن هذه الدول تستورد نحو 80% - 90% من احتياجاتها الغذائية من الخارج وذلك بسبب عجز الإنتاج المحلي عن سد حاجة السوق، فضلاً عن عدم القدرة على تلبية الارتفاع المستمر في معدلات الاستهلاك المباشر أو ذلك المخصص للتصنيع الغذائي.

تتمثل أهم واردات دول المجلس الست خلال عام 2014 م في مجموعة الحبوب بنحو 30% ثم الألبان ومشتقاتها بنحو 16% واللحوم البيضاء والحمراء بنسبة 14%

في حين نجد إن صادرات هذه الدول في هذا القطاع ولذات العام تمثلت في الألبان ومشتقاتها والسكر المكرر والأسماك والفواكه.

هناك تباين في تقدير حجم الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية لهذه الدول ففي العام 2014 م قدرت بنحو 20 مليار دولار بعد إن كانت في العام 2001 م لا تتجاوز 9 مليارات دولار، ويرجع السبب في ذلك لأمر عدة لعل أهمها:

- زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

- زيادة معدلات النمو السكاني حيث يتوقع تجاوز عدد السكان نهاية هذا العام 48 مليون نسمة.

- ارتفاع حصة الفرد من الدخل القومي .

- تزايد الوعي بأهمية الغذاء الصحي .

- دخول اتجاهات حديثة في الاستهلاك الغذائي.

- تزايد مظاهر المدنية في المجتمعات الخليجية.

- توقع تواصل النمو على الغذاء خلال السنوات القادمة.

إما فيما يخص إنتاج الغذاء فكما هو معلوم فإن دول المجلس تعاني من محدودية الأراضي الصالحة للزراعة . إذ أن إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في دول المجلس بلغت نحو 3,8 مليون هكتار تستحوذ المملكة العربية السعودية على أكثر من 90% منها ويلاحظ بأن هذه المساحات لا تشكل نسبة تذكر قياساً بمساحات دول المجلس إذ نجدها تمثل في السعودية بحدود 1,7% وفي الإمارات 3% في حين نجد أن مساحة الأراضي الزراعية على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 18% وفي بريطانيا 24% والصين 52%.

تجدر الإشارة إلي أن أهم المنتجات الخليجية تتمثل في الحبوب والخضروات والفواكه ومنتجات الحليب والبيض ومنتجات الأسماك والدواجن . من جانب آخر تعاني دول الخليج شحاً واضحاً في المياه العذبة المتجددة وتصنف بأنها من الدول ذات الندرة المائية .

لقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي الخليجي يمثل أهمية كبرى لدول المجلس لا سيما بعد تنامي التحديات التي تواجهها هذه الدول وتوقع ظهور تحديات أخرى جديدة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ولعل أبرز هذه التحديات:

- محدودية الموارد الزراعية .

- التحديات المتعلقة بالأبعاد المناخية والبيئية .

- قلة الاستثمار والتمويل الموجه للنشاط الزراعي.

- ضعف اهتمام القطاع الخاص بتوجيه استثماراته نحو القطاع الزراعي.

- عدم وجود سياسة زراعية واضحة.

- المشاكل الخارجية التي قد تواجه الدول المنتجة والمصدرة للغذاء مثلما حدث في روسيا خلال عام 2010م عندما فرضت حظراً على تصدير القمح نتيجة لما تعرضت له من جفاف وحرائق الغابات ، وعندما قضت الأمطار الموسمية والفيضانات العاتية على محاصيل الأرز والذرة في الصين وأستراليا والباكستان والهند.

وفي سبيل ذلك قامت دول المجلس بالعديد من الجهود تمثلت فيما يلي:

- إقرار سياسة زراعية ومائية مشتركة تعمل على تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس وفق إستراتيجية موحدة تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- العمل على زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال حماية وتنمية المحاصيل الزراعية المستوطنة.
- إقامة المشاريع الزراعية والسمكية المشتركة مع الاستفادة من المزايا التي يحققها الاتحاد الجمركي لدول المجلس.
- وضع إستراتيجية غذائية تسمح بالتصدير والاستيراد بين دول المجلس وتؤسس لمخزون إستراتيجي من الغذاء (خليجي- خليجي) وربما خليجي - عربي . ولا شك أن مثل هذا الأمر من شأنه تقليل درجة تركيز السلع الغذائية

المستوردة من مصادرها وتجنب المزاومة عند الشراء من السوق الغذائية العالمية من دول تمتلك قوة مؤثرة أكبر من دول المجلس.

- التوسع في التعليم والتدريب الزراعي في جامعات دول المجلس والتركيز على البحوث العلمية الزراعية والإرشاد المختص في كل دولة حسب الظروف المناخية .

جهود دول المجلس للاستثمار الزراعي الخارجي :

في إطار مواجهة دول المجلس ضغوطا كبيرة لتحقيق الأمن الغذائي سعت سواء من خلال مؤسساتها الرسمية أو بتوجيه مستثمريها من القطاع الخاص لعقد اتفاقات شراكة استثمارية ضخمة مع عدد من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وذلك لسد احتياجاتها من المنتجات الزراعية واستفادة المنتجين من المكاسب التي من شأنها تعزيز تدفق الاستثمارات الخليجية.

وفي هذا الصدد فقد وقعت هذه الدول عددا من الاتفاقات مع العديد من الدول القريبة جغرافيا مثل السودان ومصر والمغرب وكينيا وأثيوبيا وباكستان واندونيسيا وكمبوديا وفيتنام وغيرها وقد تمثلت هذه الشراكات بشراء أراضي زراعية أو شراء حصص في مشاريع زراعية قائمة.

وقد حققت هذه الشراكات نجاحا في بعضها وإخفاقا في البعض الآخر لأسباب عديدة (ضرائب على الصادرات ، اضطرابات عمالية ، نقص التجهيزات اللازمة لتشغيل الآليات ، مشاكل مع السكان المحليين ، صعوبة التحويلات المالية بالعملة الصعبة وغيرها).

وأمام المشكلات المتزايدة التي تواجهها المشروعات الزراعية في الدول النامية بدأت هذه الدول في تغيير مساراتها نحو الدول المتقدمة التي يفوق إنتاجها الغذائي استهلاكها ويكون فيها الرأي العام أقل حساسية تجاه المشروعات التي يمتلكها أجانب ، كما هو الحال في أوروبا وأمريكا وبعض المناطق الأخرى التي تقل فيها المخاطر والمشكلات السياسية والاجتماعية وغيرها.

ومع ذلك فإن الاستثمار في مثل هذه الدول يكون أعلى كلفة وعادة ما تقل فيها فرص إقامة مشروعات على مساحات واسعة كما هو الحال في الدول النامية وفي أغلب الأحيان تكون المشاركة في شكل شراء حصص في رأسمال شركات قائمة فعليا وذلك بهدف الانتقال بها من مستوى معين إلى مستويات أعلى وذلك بضح استثمار مالي فيها.

ومؤخرا كلفت حكومات دول الخليج الأمانة العامة لمجلس التعاون لمخاطبة الشركات المتخصصة في المجال الزراعي لإعداد دراسة جدوى بالمشروعات والخيارات المتاحة سواء بإنشاء صندوق أو شراكات إستراتيجية مع دول أخرى في الخارج أو إنشاء شركة سواء كانت خاصة أو حكومية أو مشاركة بين القطاعين العام والخاص وذلك انطلاقا من مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج.

جهود اتحاد غرف دول مجلس التعاون في مجال الأمن الغذائي:

كان للاتحاد جهودا مبكرة في موضوع الأمن الغذائي الخليجي تمثلت في تنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة ذات الصلة للتعريف بأبعاد المشكلة واقتراح الحلول الهادفة لتنسيق وتكامل السياسات والبرامج الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي الخليجي ويسعى الاتحاد لتحقيق هذا التوجه من خلال ما يلي:

- الترويج وتبني تأسيس صناديق استثمارية خليجية مشتركة للاستثمار في مشروعات الأمن الغذائي .
- الترويج لتأسيس شركات للاستثمار الزراعي والحيواني والسمكي .
- الترويج لتأسيس مركز للبحوث الزراعية في دول المجلس.
- تبني عمل دراسة مسحية شاملة بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون والبنك الإسلامي للتنمية حول الأمن الغذائي .
- التنسيق مع المنظمات والهيئات الإقليمية المتخصصة لبلورة فرص استثمارية في مجال الأمن الغذائي.
- التفاوض مع الدول المستهدفة لتوفير أراضي زراعية للمستثمرين الخليجين .

وتقوم رؤية الاتحاد لتحقيق الأهداف المذكورة علي ما يلي :

- اعتماد إستراتيجية خليجية موحدة لتحقيق التكامل الزراعي الأولي وزيادة حجم الصناعات الغذائية التي تراعى فيها المزايا النسبية .
- إعطاء أولوية للاستثمار الزراعي في البلاد العربية.

- الإسهام في المحافظة على البيئة والتصحر والعمل على تطوير مصادر المياه بالتقنية الحديثة.
- التركيز على برامج البحث العلمي لتطوير القطاع الزراعي وتبني المشروعات العلمية والتقنية لمراكز البحوث والجامعات.
- تشجيع القطاع الخاص الخليجي للدخول في مجال الاستثمار الزراعي.

وختاماً فإنه على الرغم من المساعي المقدره التي تبذلها دول المجلس لتقليص حجم الفجوة الغذائية فإن الأمر يتطلب المزيد من الجهود والخطوات التي من شأنها مواجهة هذه الظاهرة وفي هذا السياق يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- تصميم خطة طويلة المدى لمواجهة أي طارئ سواء كان طبيعياً أو جيوسياسياً، مثل إيجاد مخزون إستراتيجي للسلع الأساسية يحمي دول المجلس من تقلبات الأسعار، أو مشكلات في الدول المنتجة لا تسمح بتصدير المنتجات الزراعية ، وقد شرعت دول المجلس بالفعل في تصميم صوامع لتخزين الغلال ذات سعات تخزينية عالية تكفي لمدد تمتد من ستة أشهر إلى سنة، وذلك حتى يكون لديها احتياطي كاف لمواجهة أية أزمة غذاء عالمية طارئة.
- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات التي تعزز الأمن الغذائي ، سواء عبر التوسع في الاستثمار الزراعي محلياً أو إقليمياً أو عن طريق الدخول في شراكات عالمية في مجال الصناعات الغذائية ورسم خارطة طريق حكومية - خاصة مشتركة لتقديم جملة من الحوافز والدعم للقطاع الخاص لتحقيق هذا الهدف.
- إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر بشأن الأغذية والأعلاف لتبادل المعلومات والبيانات عبر شبكة تربط السلطات الرقابية المعنية بسلامة الغذاء في الدول الأعضاء ، مع تعزيز الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية الخاصة بالأغذية والزراعة، خاصة المتعلقة بالحد من تأثيرات ظاهرة تغير المناخ على القطاع الزراعي وقطاع الموارد المائية بدول المجلس.
- تعزيز التعاون مع كافة المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالأمن الغذائي وتعزيز قدرة منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- النهوض بقطاع الثروة السمكية بدول المجلس خاصة وأن هذه الدول غنية بمختلف أشكال الأحياء البحرية من الأسماك وغيرها والتي لا تتوافر في غيرها فالخليج العربي يشبه انعزاله يشكل بيئة بحرية غنية ومتميزة.

دور الصندوق الكويتي في التنمية الزراعية لأجل الأمن الغذائي في الدول العربية

د. عبد الرضا بهمن

مقدمة:

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مؤسسة تنموية وتمويلية أنشأتها دولة الكويت في ديسمبر 1961 حيث اقتصرته عملياته حتى يوليو 1974 على البلدان العربية فقط ، وبعد ذلك توسع مجال نشاطه ليشمل سائر البلدان النامية. والغرض الرئيسي للصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها لتنفيذ برامج التنمية فيها . ويقوم الصندوق بتحقيق أهدافه بالطرق التالية :

- تقديم القروض الميسرة لتمويل المشاريع التنموية للدول المستفيدة .
- تقديم المنح والمساعدات الفنية .
- المساهمة في رأس مال مؤسسات تمويل إنمائية .
- تمثيل دولة الكويت في مؤسسات التمويل الإنمائي وغيرها من المؤسسات الدولية الإقليمية ، والإشراف على المنح الحكومية المقدمة إلى الدول الصديقة .

القروض:

بلغت القيمة الإجمالية لقروض الصندوق حتى نهاية 2015 نحو 5.7 مليار دينار كويتي (19.4 مليار دولار أمريكي) لتمويل 917 مشروعاً تستفيد منها نحو 104 دولة منها 16 دولة عربية والتي يبلغ عدد القروض المقدم لها نحو 376 قرضاً ،

أي 41٪ من إجمالي عدد القروض . ويمكن توزيع نسب مبالغ قروض الصندوق حسب التوزيع الجغرافي الموضح في الجدول رقم (1) .

جدول رقم (1)

توزيع مبالغ قروض الصندوق (5.7 مليار د.ك) حسب التوزيع الجغرافي حتى نهاية 2015

المنطقة	نسبة القروض (%)
دول عربية	56
شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	18.2
دول غرب أفريقيا	9.6
دول شرق ووسط وجنوب أفريقيا	7.2
دول وسط آسيا وأوروبا	6.6
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2.4

كما يوضح الجدول رقم (2) نطاق قروض الصندوق من ناحية التوزيع النسبي للقطاعات المختلفة حتى نهاية

2015 .

جدول رقم (2)

التوزيع النسبي لمبالغ قروض الصندوق (5.7 مليار د.ك) على القطاعات

القطاع	نسبة القروض (%)
النقل والمواصلات	35
الطاقة	24
الزراعة	17
الصناعة	7.3
المياه والصرف الصحي	9
الصحة والتعليم	3.7
بنوك التنمية	3
أخرى	1

المنح والمساعدات الفنية:

يهتم الصندوق كثيرا بدراسات الجدوى ، ولذا أعطى أهمية لتقديم المنح لتمويل دراسات فنية واقتصادية لمساعدة الدول النامية على الإسراع في الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المختلفة لتنمية قطاعات البنية الأساسية . كذلك يقدم الصندوق معونات فنية لتمويل خدمات الخبراء الأفراد للمساهمة في تزويد الخبراء لهذه الدول ، وذلك لتحسين كفاءة أداء الجهاز الحكومي في إعداد وتنفيذ المشروعات الإنمائية . كما يقدم الصندوق مساعدات لمؤسسات ومعاهد ولجان فنية لتغطية تكاليف برامج ومؤتمرات تتعلق بالبيئة والمياه والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج مكافحة الأمراض الوبائية . وبلغت مبالغ المنح والمساعدات الفنية للجهات المختلفة نحو 135 مليون دينار كويتي لتغطية 253 منحة ومساعدة فنية حتى نهاية 2015 ، منها 38٪ للدول العربية بمبلغ يشكل حوالي 54٪ من إجمالي المبالغ ، و 20٪ منها للقطاع الزراعي .

المساهمات في موارد مؤسسات التنمية:

للصندوق صلاحيات تشمل حق المساهمة في موارد المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية التي تستهدف مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادها ، كما يتضح من الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3) مساهمات الصندوق في رأسمال المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية

مليون دينار كويتي

المؤسسة	القيمة
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	169.7
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	14.616
الصندوق الأفريقي للتنمية	73.555
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	2.0
البنك الأفريقي للتنمية	32.962
مؤسسة التنمية الدولية	35.387

20.719	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
72.930	البرنامج الخاص لمساعدة الدول الأفريقية جنوب الصحراء
14.097	برنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة
435.966	المجموع

إدارة المنح المقدمة من دولة الكويت :

يقوم الصندوق أحيانا بالإشراف على المنح المقدمة من حكومة دولة الكويت لمساعدة الدول الصديقة في بعض المشاريع التنموية وتلك ذات طبيعة خاصة لدعم إعمار المنشآت كالمدارس ، والمسكن ، والمستشفيات والمساجد ، وتوفير المياه للأرياف واستصلاح الأراضي وبرامج مكافحة الأمراض ، وبصورة خاصة في الدول التي عانت من كوارث طبيعية كالزلازل والفيضانات والجفاف ، إضافة إلى مساعدة اللاجئين النازحين جراء الحروب الأهلية وغيرها . وقد بلغت القيمة الإجمالية للمنح المقدمة من الحكومة تحت إشراف الصندوق حتى نهاية عام 2015 حوالي 1500 مليون دينار كويتي ، وأكثر من 95% منها موجهة للدول العربية .

مساهمة الصندوق في دعم القطاع الزراعي :

للمشاريع الزراعية آثار اجتماعية واقتصادية يصعب قياسها ماديا ، ولذا فإن الصندوق يدعم في اختيار المشاريع الزراعية معتمدا على أهمية العائد الاقتصادي والآثار الاجتماعية الإيجابية لتنمية العنصر البشري الذي يعتبر أهم العناصر الداخلة في المشاريع التنموية . ويولي الصندوق اهتماما خاصا بمشاريع القطاع الزراعي لعدة أسباب ولعل أهمها :

- إن غالبية السكان في الدول النامية تعيش على الزراعة كمصدر رئيسي للرزق ، حيث أن نسبة سكان الأرياف تشكل ما بين 60% و 80% من مجموع السكان فيها ، وأغلبهم تمتهن الزراعة التقليدية وهم من صغار المزارعين الفقراء ، ومن الضروري الاهتمام برفع مستويات معيشتهم .
- يساهم القطاع الزراعي بتوفير فرص العمل للحد من هجرة سكان الأرياف إلى المدن ، وتوليد الموارد الأساسية لتغطية بعض احتياجات القطاعات الأخرى ، حيث تساهم الزراعة في توفير المواد الأولية الداخلة في كثير من الصناعات التحويلية المحلية كصناعة الأخشاب والورق والدباغة ، المواد الغذائية بشتى أنواعها من الخضروات والفواكه واللحوم والأسمك .
- رفع مستوى الإنتاج الزراعي يساعد على تخفيض الواردات من بعض السلع الغذائية والمحافظة على الأسعار ، خاصة أن الإنفاق على المواد الغذائية يمتص نسبة كبيرة من دخل الأسرة في كثير من البلدان .

فروع القطاع الزراعي:

- وتغطي المشاريع الزراعية ما بين 15% - 18% من النشاط الكلي للصندوق وتشمل الفروع المختلفة للقطاع الزراعي ومنها :
- الزراعة المروية واستصلاح الأراضي لإنتاج المحاصيل .
 - الثروة الحيوانية لإنتاج اللحوم والبيض والألبان .
 - الثروة السمكية وتشمل الاستزراع ، وتطوير الصيد التقليدي ، وإنشاء موانئ الصيد وتطوير مخازن حفظ الأسماك .
 - إحياء المراعي الطبيعية وحماية المواشي من الأمراض .
 - مشاريع بناء السدود لتخزين المياه للأغراض الزراعية المختلفة .
 - مشاريع زراعية - صناعية منها إنتاج وتصنيع السكر ، ومصانع إنتاج الألبان ، ومطاحن الدقيق وصوامع تخزين الحبوب ، ومصانع ألواح الخشب ، وإنتاج وتعليب الفواكه والخضروات وإنشاء المسالخ لتجهيز اللحوم .
 - برامج عمليات بنوك التنمية لتوفير الائتمان لصغار المزارعين .

السمات العامة للمشاريع الزراعية :

تهدف المشاريع الزراعية التي يمولها الصندوق إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الريفية والمساهمة في تحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية بشتى أنواعها لتقليل الفجوة الغذائية ، والتخفيف من حدة الهجرة إلى المدن . وتتسم هذه المشاريع في الوصول للأهداف المنشودة بتحقيق الآتي :

- 1) زيادة الإنتاج والإنتاجية عن طريق الاستغلال الأمثل للأراضي القابلة للزراعة .
- 2) توزيع ملكية الأراضي على الأسر الزراعية وتوفير الخدمات الأساسية لها تمكينا من الاستقرار الدائم لتلعب دورا كبيرا في استمرار الإنتاج .
- 3) توفير خدمات الإرشاد الزراعي ، ولذا تتضمن كثيرا من اتفاقيات قروض الصندوق نصوصا يتعهد المقترض بمقتضاه بأن تقوم الجهات المعنية بتوفير جميع مستلزمات الإرشاد الزراعي اللازمة لمنطقة المشروع ، بما في ذلك

دون حصر وضع برامج التدريب اللازمة والمطلوبة للمرشدين الزراعيين لمساعدة المزارعين في تطوير وزيادة الإنتاج.

4) الاهتمام بالتعليم والتدريب الزراعي لتوفير الأعداد الكافية من الكوادر الفنية للعمل في إدارة وتنمية القطاع والمشاريع الزراعية المختلفة ، لتشمل جميع التخصصات كالإنتاج النباتي والحيواني ، والدراسات البيطرية ، وعلوم التربة والمياه ، والميكنة الزراعية ومكافحة الآفات الزراعية وغيرها .

5) الاهتمام بالبحوث الزراعية عن طريق إجراء الدراسات والتجارب التطبيقية الخاصة بتحسين الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الإنتاج ، وذلك بالتعاون المباشر بين مراكز الإرشاد ومحطات البحوث الزراعية ، ولذا تتضمن بعض اتفاقيات القروض تعهدا لإجراء البحوث التطبيقية ونقل نتائجها الإيجابية إلى المزارعين والمربين بواسطة المرشدين الزراعيين .

6) توفير القروض الزراعية وتسهيل تسويق المنتجات ، ولأجل حصول المزارعين على فوائد المشروع كاملة ، يتعهد المقترض بأن تتوفر القروض الزراعية الميسرة وبسعر فائدة معقول لتمكين المزارعين من تمويل المستلزمات من المدخلات الأساسية كالأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات والمعدات ، وعلى الجهات المقترضة بأن تقوم بتسهيل عملية تسويق الإنتاج الزراعي الإضافي الناتج عن المشروع .

نشاط الصندوق الكويتي في مجال التنمية الزراعية في الدول النامية:

تتميز القروض الزراعية المقدمة من الصندوق لجميع الدول المقترضة بالمرونة الكافية ، أخذاً في الاعتبار الظروف الاقتصادية للبلد وطبيعية المشروع .

وتتميز هذه القروض بالآتي :

- متوسط قيمة القرض	= 5.1 مليون د.ك	(8.5 مليون د.ك للدول العربية).
- متوسط مدة القرض	= 20 - 25 سنة.	
- متوسط فترة الإهمال	= 3 - 5 سنوات .	
- متوسط سعر الفائدة	= 1% - 3% .	
- متوسط عنصر المنح	= 55 - 80% .	

ويبلغ إجمالي القروض المقدمة إلى الدول من قبل الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية عام 2015 حوالي 5.7 مليار دينار كويتي وذلك لتمويل 917 مشروعاً إمائياً منه 197 مشروعاً زراعياً . ويمثل نصيب القطاع الزراعي من مجموع مبالغ القروض نسبة 17% أي حوالي 969 مليون دينار . كما أن القروض التي خصصت لقطاع النقل والمواصلات لها أثر إيجابي كبير على التنمية الريفية ، خاصة في المناطق الزراعية من ناحية تسهيل عمليات نقل المواد الغذائية إلى المدن للتسويق وكذلك فإن القطاعات الأخرى كالمياه والكهرباء لها تأثير إيجابي على التنمية الزراعية .

بدأ تاريخ أول مشروع زراعي بتمويل من الصندوق الكويتي في الدول العربية عام 1962 في الأردن لتطوير وادي اليرموك ، ويمكن التطرق إلى وصف مختصر لبعض المشاريع الزراعية التي ساهم الصندوق في تمويلها في بعض الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية .

مشروع ري الحوز الأوسط وتساً وت السفلي (المملكة المغربية):

بلغ مقدار القرض المقدم 19.5 مليون دينار كويتي ومدته 24 سنة بما فيها فترة الإهمال (4 سنوات) ، وبسعر فائدة قدره 3.5% سنوياً . ويعتبر هذا المشروع جزءاً من برنامج تطوير منطقتي الحوز الأوسط وتساً وت السفلي في شرق وشمال شرق مدينة مراكش . ويهدف البرنامج إلى تطوير 59 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ، لغرض زيادة الإنتاج الزراعي في المنطقتين المذكورتين ، بما يسهم بالمساعدة في سد حاجة البلاد من الغذاء إلى جانب رفع المستوى المعيشي للسكان ، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في الحد من الهجرة من الريف إلى المدن ، ويتكون المشروع من إنشاء شبكات ري وصرف وطرق ، واستصلاح الأراضي وأعمال الحماية من الفيضانات ، بالإضافة إلى إنشاء المباني وتوفير المعدات وخدمات الإشراف والتدريب والدراسات . ويساهم المشروع في زيادة نسبة الكثافة الزراعية من 90% قبل المشروع إلى 130% بعد تنفيذ المشروع . ويستفيد من هذا المشروع أكثر من 10 آلاف أسرة زراعية وهم من صغار المزارعين الذين تقل مساحة الحيازة التي يملكها كل منهم عن 3 هكتارات .

مشروع مياه نهر الليطاني للري والشرب (لبنان):

يهدف المشروع إلى تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في مناطق الجنوب الشرقي من البلاد ، كمساهمة في تنمية وإعمار الجنوب اللبناني ، وذلك عن طريق نقل جزء من مياه النهر الليطاني وتوفيرها لري حوالي 15 ألف هكتار من الأراضي الزراعية . كما يهدف المشروع إلى توفير مياه الشرب لتلبية احتياجات السكان . ويشمل المشروع أعمال استصلاح الأراضي ، وتمديد شبكات الري والصرف الزراعي كالقنوات والأنابيب ، وإنشاء الطرق ، وتشبيد خزانات

ومحطات ضخ لنقل المياه وشبكات توزيعها ، ومحطات معالجة مياه الشرب ، إضافة إلى المعدات والأجهزة ، والخدمات المختلفة والدعم المؤسسي . ومن منافع المشروع إعادة المهجرين إلى مناطقهم الأصلية نتيجة توفر فرص عمل.

وتقدر الزيادة الزراعية الناتجة عن المشروع بأكثر من 500 ألف طن من المحاصيل المختلفة كالخضروات والفواكه والأعلاف ، حيث تصل الكثافة المحصولية إلى حوالي 130 % .

ويقدر عدد السكان المستفيدين مباشرة من المشروع بحوالي 400 ألف نسمة . وتقدر مساهمة الصندوق الكويتي في تمويل المشروع بحوالي 40 مليون دينار كويتي (136 مليون دولار أمريكي) .

مشروع إعادة تأهيل وتطوير صناعة الدواجن (مصر):

يهدف المشروع للإسهام في إعادة تأهيل وتطوير صناعة الدواجن لتلافي آثار أنفلونزا الطيور والحماية منه ، وذلك من خلال تمويل عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية لتمويل مشروعات متعلقة بإنتاج وتجهيز وتسويق الدواجن وتشمل هذه المشروعات المجازر ومستلزماتها ، تطوير مزارع إنتاج اللحوم والبيض ، وتطوير محلات بيع الدواجن ومصانع تجهيز الأعلاف . وكذلك توفير قروض لصغار مربي ومنتجي الدواجن ، وذلك لتقليل مخاطر أمراض الدواجن . ومن منافع المشروع توفير مصدر هام ورخيص الثمن من البروتين الحيواني ، والمحافظة على الصحة العامة ، وكذلك توفير فرص عمل لحوالي 2 مليون عامل معظمهم من ذوي الدخل المحدود كما أن لهذا المشروع آثار اقتصادية على قطاعات الزراعة وصناعة الأعلاف والنقل والتسويق . ويبلغ قرض الصندوق الكويتي 26 مليون د.ك (94 مليون دولار أمريكي) مما يشكل أكثر من 60% من التكاليف الإجمالية .

مشروع استصلاح 400 ألف فدان في شمال سيناء (مصر) :

يبلغ مقدار القرض المقدم 45 مليون دينار كويتي ، ويهدف المشروع إلى الاستفادة من مياه الصرف الزراعي المالحة وخطها بمياه النيل ، الأمر الذي يمكن من استصلاح 400 ألف فدان في صحراء سيناء ، وزيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، وذلك بواسطة نقل مياه الري من ترعة السلام الواقعة غرب قناة السويس عبر سحارة تحت القناة ثم إلى منطقة العريش لري الأراضي التي تم مسحها وتحديدها . ويشمل المشروع سحارة بكفاءة تصريف 142 متر مكعب في الثانية وبطول 1300 متر وعمق 12 مترا تحت قاع قناة السويس ، وشبكات قنوات الري والصرف ، ومحطات ومضخات ري وصرف وما يلزمها من الأعمال المدنية ، واستصلاح الأراضي الزراعية ، وكذلك تشييد عدة قرى وما يلزمها من طرق ومساكن ومراكز صحية وتعليمية ووسائل الاتصالات ، وشبكات نقل ومحطات توزيع الكهرباء . وللمشروع عدة منافع اقتصادية واجتماعية واستراتيجية تتمثل فيما يلي :

- 1) دعم وزيادة الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي الأمر الذي سيؤدي إلى مساهمة ملموسة في سد الفجوة الغذائية وزيادة فرص التصدير من المنتجات ، ويؤثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات .
- 2) توطين حوالي مليون نسمة في منطقة المشروع مما سيساعد على تخفيف الازدحام السكاني في منطقة الدلتا في شمال ترعة السلام غرب القناة والمناطق الأخرى وإيجاد فرص للعمل الإنتاجي لهم في المنطقة .
- 3) يعتبر توطين هذا العدد من السكان في منطقة المشروع في شبه جزيرة سيناء ذا أهمية إستراتيجية تتمثل في حماية مصر بخلق درع سكاني في الجهة الشرقية ، وذلك بالإضافة إلى تنمية المنطقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية

مشروع ري الخابور (سوريا):

يمثل المشروع عنصرا رئيسيا في الخطة الرامية لاستغلال الموارد المائية المتاحة لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في الغذاء . ويهدف المشروع إلى زيادة الإنتاج الزراعي في مساحة زراعية صافية تقدر بحوالي 40 ألف هكتار في محافظة الحسكة في الشمال الشرقي من البلاد . ويتكون المشروع من سد أنشئ على نهر الخابور، وقد تم تشييد قنوات الري والصرف والطرق الحقلية ، ومحطات الضخ وأبار للري وتوفير الدعم الإداري ومراكز الرصد والتدريب ، وإعادة توطين سكان بعض القرى . ويستفيد من المشروع حوالي 20 ألف أسرة ويعمل معظمهم بالنشاط الزراعي ، وزادت الكثافة الزراعية من 100 % قبل المشروع إلى 150 % على أقل تقدير بعد تنفيذ المشروع .

مشروع الضخ الشتوي لمياه نبع السن (سوريا):

يهدف المشروع إلى تلبية الاحتياجات الضرورية من مياه الري لحوالي 12 ألف هكتار ، عن طريق ضخ المياه من نبع السن وتخزينها خلال فترة الشتاء واستخدامها صيفا لأغراض الري . ويقع المشروع ضمن الشريط الساحلي الذي يعتبر مركزا زراعيا هاما ، ويشمل أعمال إنشاء وإصلاح بعض السدود ، وتشييد محطات ضخ ، إضافة إلى تأهيل وتحسين شبكات الري والصرف ، وتوفير المعدات اللازمة والإشراف الهندسي . ويقدر عدد الأسر المستفيدة من المشروع بحوالي 13 ألف أسرة تقوم بنشاط الأعمال الزراعية خاصة زراعة وإنتاج الخضروات والحمضيات .

ويساهم المشروع في تحسين الوضع المعيشي لهذه الأسر عن طريق زيادة قيمة الإنتاج التي تؤمن حاجة البلاد بالإضافة إلى بعض الكميات المخصصة للتصدير. كما يساهم المشروع على استقرار سكان المنطقة، مما له أثر اجتماعي جيد.

مشروع مجمع سدي أعالي عطيرة وستيت (السودان):

يهدف المشروع إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المنطقة الشرقية من البلاد من خلال توفير مياه الري لمساحة قدرها حوالي 700 ألف فدان ، وذلك بعد إنشاء منظومة مائية متكاملة تشمل سدي المشروع . ويساهم المشروع في زيادة محاصيل زراعية تقدر بحوالي 2.1 مليون طن سنويا وسترثف الكثافة الزراعية من 53% قبل المشروع إلى حوالي 100% بعد تنفيذ المشروع . إضافة إلى ذلك يشمل المشروع محطة كهرومائية ويستفيد من المشروع حوالي 500 ألف نسمة يقطنون في أكثر من 200 تجمع سكاني من قرى ومدن .

مشروع تطوير إنتاج الأعلاف (موريتانيا):

يهدف المشروع إلى تطوير زراعة الأعلاف وتحسين الإنتاج الحيواني ، وذلك لتنفيذ إستراتيجية البلاد المتعلقة بالأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية ، يشتمل المشروع على إنشاء مزارع نموذجية وتوفير خدمات الإرشاد والتدريب ، وبناء حظائر لتربية الماشية ، وإجراء الأبحاث الميدانية بهدف تحسين أساليب الري والزراعة والإنتاج الحيواني . ويساهم في رفع الدخل المتولد من زيادة إنتاج الألبان واللحوم ، والتقليل من واردات البلاد من الأعلاف المستوردة . ويغطي المشروع مساحة قدرها 5 آلاف هكتار على شكل واحات صحراوية ، لإنتاج الأعلاف الخضراء على مدار العام مما يساهم في استقرار المواطنين الذين يعتمدون على مهنة الرعي ، ويستفيد من المشروع مباشرة أكثر من 1000 أسرة فلاحية .

برنامج بحوث زراعية لدعم الأمن الغذائي في الوطن العربي:

يساهم الصندوق بالتعاون مع مؤسسات أخرى كالبانك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل برنامج بحوث زراعية يهدف إلى تحسين وزيادة الإنتاج الزراعي ودعم الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل الأزمات العالمية كالتغيرات المناخية ، وزيادة النمو السكاني والأزمات الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الغذائية . ويهدف البرنامج إلى زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق استنباط أصناف جديدة للمحاصيل ، وتحسين وتطوير الأساليب والأنماط الزراعية ، والاستخدام الأمثل لمصادر المياه . كما يهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية للبحوث الزراعية من خلال تدريب باحثين ومختصين شباب في هذا المجال ، وكذلك تأسيس شراكات فعالة في بحوث المحاصيل الإستراتيجية .

ويشرف على البرنامج المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (أيكاردا) . ويتم إجراء البحوث والتجارب التطبيقية في عدد من الدول العربية الزراعية . ويتكون المشروع من عدة نشاطات منها تمهيدية وأخرى تطبيقية حيث يتم عقد ورش عمل تضم المؤسسات الوطنية للبحوث والإرشاد الزراعي .

ويركز البرنامج على تطوير وتعزيز الإنتاجية في مناطق رائدة يتم اختيارها في الدول المعنية ، وتطوير الحالات والتجارب الناجحة لنشر نتائجها على نطاق أوسع في ظروف مماثلة في نفس البلد أو بلد آخر ، وتوسع الحالات الناجحة والخبرات المكتسبة لتصل إلى مرحلة الإنتاج . ولتحقيق الأمن الغذائي لاجد من تحسين وتطوير استغلال الموارد الزراعية كالمياه والأرض لزيادة الإنتاجية وبكفاءة فنية واقتصادية ، من خلال تزويد المزارعين بأصناف محسنة من البذور ، وتقنيات متطورة بواسطة الباحثين ومؤسسات الإرشاد والتدريب الزراعي . وتتطلب الحالة الراهنة الحاجة الماسة إلى مزيد من البحوث لتحقيق التنمية والأمن الغذائي ، إذ أن هناك فجوة كبيرة في الكادر البحثي في الوطن العربي . ولذا يركز البرنامج على إجراء البحوث التطبيقية التي تحتاجها الدول العربية في مجال الزراعة وتطوير وتشجيع مهارات الباحثين الوطنيين .

صندوق الحياة الكريمة:

تم إنشاء صندوق الحياة الكريمة في عام 2008 بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي بمبادرة من أمير دولة الكويت ، يهدف إلى دعم توفير السلع الغذائية الأساسية والمساهمة في مشاريع إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول الفقيرة . وتم إسناد إدارة حساب هذا الصندوق إلى الصندوق الكويتي الذي قام بدوره بتوزيع المنحة ليستفيد منها بعض الدول الإسلامية الأشد فقرا والأقل نموا حسب تصنيف الأمم المتحدة . ولأجل تحقيق الأثار الاقتصادية والاجتماعية الايجابية تم استغلال مبالغ المنحة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في مجال الزراعة وتوفير الغذاء يشمل تربية الحيوان وصيد الأسماك والتصنيع الزراعي التحويلي ، إضافة إلى توفير القروض الموسمية لمساعدة صغار المزارعين لتمويل المدخلات الزراعية والخدمات اللازمة للإنتاج . وتضم قائمة الدول المستفيدة من صندوق الحياة الكريمة 22 دولة منها 7 دول عربية .

أهم معوقات القطاع الزراعي:

هناك العديد من العوامل التي تعيق النهوض في القطاع الزراعي في الدول النامية ومنها العربية ، ويمكن إيجاد الحلول لها ، ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

- ضعف البنى التحتية في المناطق الريفية (طرق ، كهرباء ، مخازن ، مراكز تسويق) .

- قلة الموارد المالية المخصصة للمشاريع الزراعية (انخفاض نسبة ميزانية القطاع من الموازنة العامة).
- كوارث طبيعية مدمرة (موجات جفاف ، فيضانات ، حرائق الغابات ، حروب أهلية).
- ضعف أجهزة التمويل والائتمان الزراعي .
- النقص في المدخلات الأساسية وارتفاع أسعارها .
- تواضع خدمات البحوث والتدريب والإرشاد .
- هجرة الأيدي العاملة من الأرياف إلى المدن .
- قوانين ملكية وتوزيع الأراضي / تقليص حجم الحيازات الزراعية .
- مركزية الدولة والتحكم في الأسعار والمنتجات الإستراتيجية .
- تدهور شبكات الري والصرف الزراعي (قلة الصيانة الدورية وتدني الإنتاجية وكفاءة استغلال المياه) .
- الرعي الجائر والنمط التقليدي في تربية الحيوان والنقص في الخدمات البيطرية .
- غياب المكننة الزراعية .
- عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في النشاطات الزراعية .

ويتلخص بعض الحلول لمواجهة المعوقات بالآتي :

- فتح المجال أمام الملكية الفردية للأراضي الزراعية .
- إلغاء الاحتكار وتحرير الأسعار .
- تشجيع استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي .
- إلغاء الضرائب والرسوم على المنتجات والصادرات الزراعية .
- توفير ودعم المدخلات الزراعية الأساسية .
- تسهيل توفير القروض الميسرة لصغار المزارعين .
- تطوير أساليب تسويق السلع الزراعية .
- زيادة مساحات الزراعة المروية وتطويرها والاستغلال الأمثل للموارد المائية .
- دعم وتشجيع البحوث الزراعية التطبيقية .
- دعم الخدمات المساندة كالطرق الريفية وتحسين الخدمات الاجتماعية كالتعليمية والصحية .

الخلاصة والاستنتاج:

تحظى مشاريع القطاع الزراعي ، خاصة الزراعة المروية بأهمية عالية في الحصول على الدعم لها في السنوات الأخيرة بعد أزمة الغذاء في عام 2008 ، إذ تستحوذ على نسبة ما بين 30% - 80% من الإنفاق الحكومي على الاستثمارات الزراعية في الدول المختلفة . كما تجدر الإشارة إلى أن النصيب الأكبر من المعونات الإنمائية الدولية يخصص لمشاريع الزراعة المروية كإنشاء شبكات الري والصرف الزراعي وبناء السدود ، فعلى سبيل المثال فقد حظيت مشاريع الري بنسبة 90% تقريبا من الإقراض الزراعي للصندوق الكويتي .

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بأمن المياه ، إذ أن 30 - 40 في المائة من إنتاج الأغذية في العالم يأتي من الأراضي المروية التي تشكل 16% فقط من مجموع الأراضي المزروعة ، ومن المتوقع مستقبلا أن تساهم الزراعة المروية في إنتاج غذائي أكبر باستخدام كميات أقل من المياه عما هي في الوقت الحاضر حيث يعتمد حوالي 2.5 مليار من سكان الأرض على الزراعة المروية . وخلال السنوات الثلاثين القادمة سيعتمد ما نسبته 80% من الإمدادات الغذائية اللازمة لإطعام سكان العالم على الزراعة المروية ، أي أن الأمن الغذائي يرتبط ارتباطا وثيقا بما تحققه مشاريع الري من نجاح . ومن الثابت من تجارب الصندوق الكويتي خلال السنوات الماضية أن الاستثمار في القطاع الزراعي لأجل الأمن الغذائي من المجالات المربحة لسببين رئيسيين:

الأول: أن توفير الغذاء هو استثمار في الإنسان ، وإن المردود الاقتصادي للاستثمار في توفير حياة آمنة للبشر كبير ومجز ومستمر للأجيال المقبلة.

الثاني: أن السوق الخاص بالغذاء سوق متسع ومتنام ، فلن يستغنى سكان العالم عن الاحتياجات الغذائية ، لذلك فالاستثمار في الأمن الغذائي هو استثمار في المستقبل.

أما مقومات نجاح الاستثمار في الأمن الغذائي ، فهناك 4 عوامل وهي :

- 1) توافر رأس المال المناسب .
- 2) توافر المياه وتربة زراعية ومناخ إنتاجي جيد ، ومساحات مناسبة للاستثمار.
- 3) استخدام أساليب حديثة في الزراعة المرورية وإنتاج محاصيل ذات إنتاجية عالية ، وتقنين استخدام المياه .
- 4) تطبيق إدارة جيدة لتنفيذ المشاريع وتشغيلها وتسويق منتجاتها .

دور الصندوق السعودي للتنمية في تمويل مشاريع الاستثمار الزراعي المسئول بالدول العربية

أ. سعيد بن مبارك الزهراني وأ. مسفر بن راشد آل فهاد

دور المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالقاهرة في تشجيع الاستثمار

الزراعي المسئول بالوطن العربي

Mr.Roble Sabrie

Structure of the presentation

- **Evolution of Responsible Agricultural Investments (RAI) principles**
- **Stakeholders and FAO role**
- **RAI relevance for Arab region**

Evolution of RAI principles

2007-2008 Global food price crisis stimulated renewed interest in agricultural investment

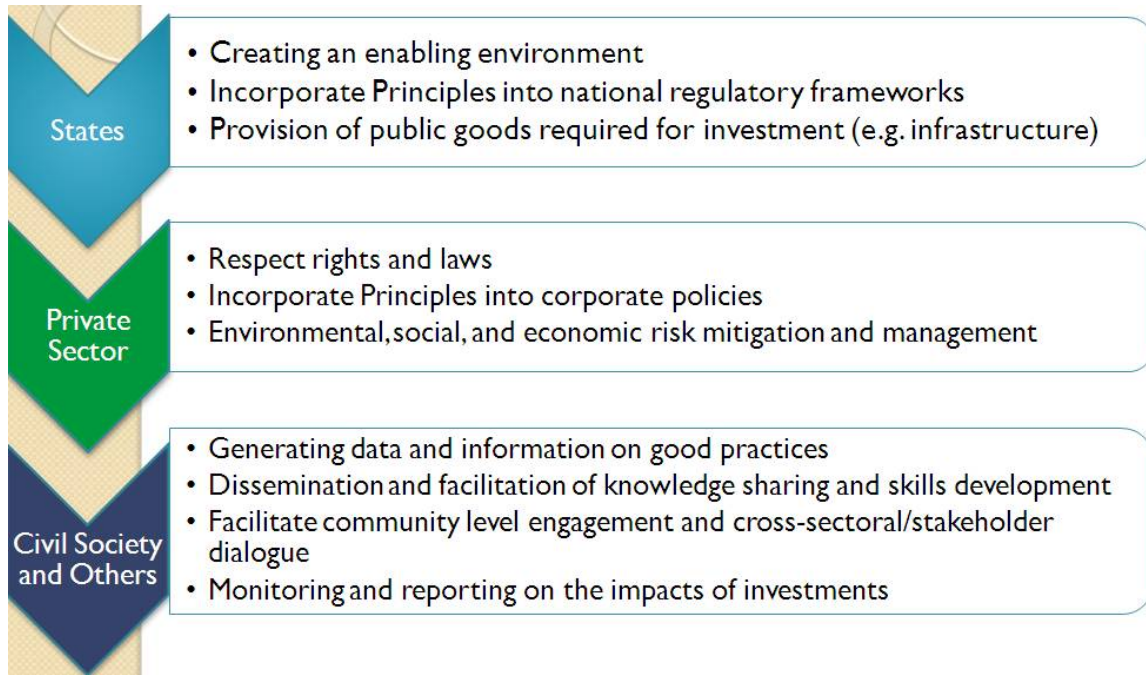
- Not just more investment, targeted and fair investment (responsible)
- The RAI principles are the first international attempt endorsed by stakeholder to provide a systematic guidance to this end. Voluntary and non binding.

Objective of RAI Principles

To promote responsible investment in agriculture and food systems that contribute to food security and nutrition, thus supporting the progressive realization of the right to adequate food in the context of national food security.

- To be in line with the Voluntary Guidelines on the responsible governance of tenure of land, fisheries and forests in the context of national food security (VGGT).

How can stakeholders apply the Principles?



FAO Role

- FAO also played a key role in drafting the principles and facilitating the multi-stakeholder discussions and final negotiations (Oct.2014);
- Needs emerging from member countries;
- Policy support;
- Technical advice and capacity development;
- Promotion of international dialogue and consultation among all stakeholders;
- Research and knowledge dissemination and guidance tools;
- Advocacy to secure commitment from investors and governments; communication and outreach.

RAI relevance for Arab region

- The Arab region is unique as it is both a recipient of investment and investor in other region of the world
- Intra-regional constitutes the bulk of the international investment in agriculture in the region.
- Countries such as Egypt and Sudan are the largest recipients.
- International mostly from the Gulf States (others i.e. China and South Korea).
- Countries in the region are also heavily investing beyond the region(Asia, Africa, and Latin America);
- Ensure that the right legislative and policy frameworks are in place ensure compliance;
- Local dimension;
- Further evaluation needed(i.e. trends and sectors; needs and issues)

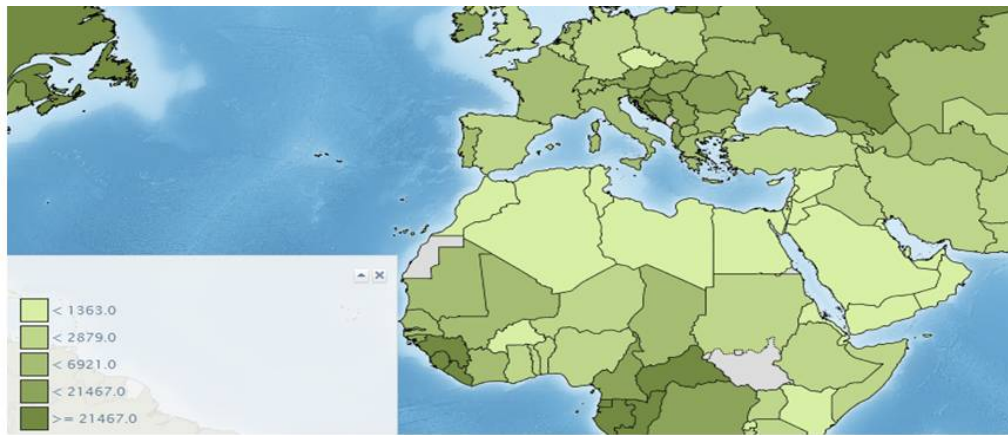
Challenges of Agriculture and Investments in the Arab region:?

- Limited water availability
- Low efficiency and productivity of production system
- Population growth and urbanization
- Dependence on food imports
- **not just more investment, targeted investment**

Limited water availability

main critical development issue

Worldwide 7000 m³/p/y Arab region 1200 m³/p/y (as low as 130 m³/p/y)

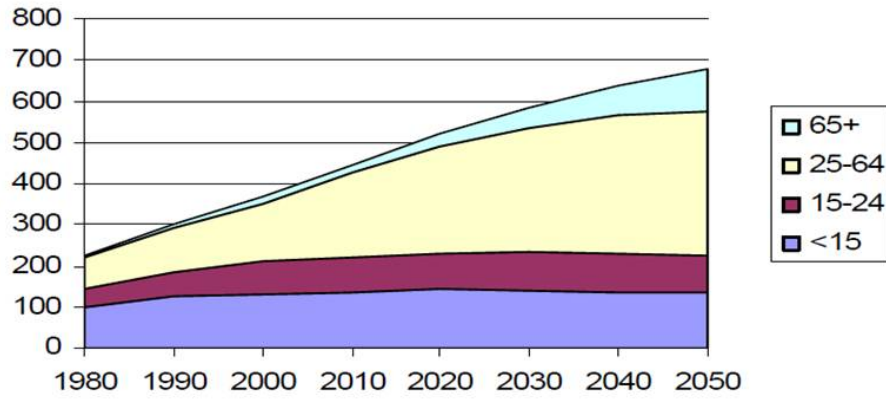


Low efficiency and productivity of production system

- Water efficiency of irrigation below 46%
- Raising this figure to 70 percent would save about 50 billion m³ of water annually.
- Low productivity of rain fed areas, which constitute over 75 percent of the cultivated area
- Wastewater remains largely untapped for agricultural

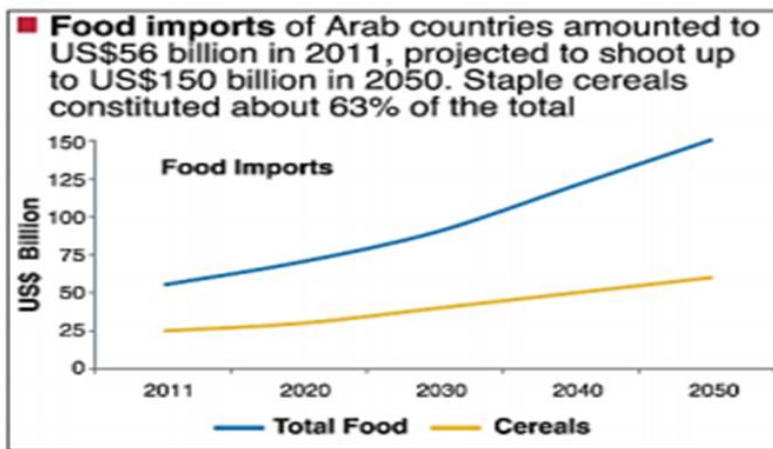
Population growth and urbanization

- Rapid growth
- population living in urban areas will exceed 70 percent in 2050

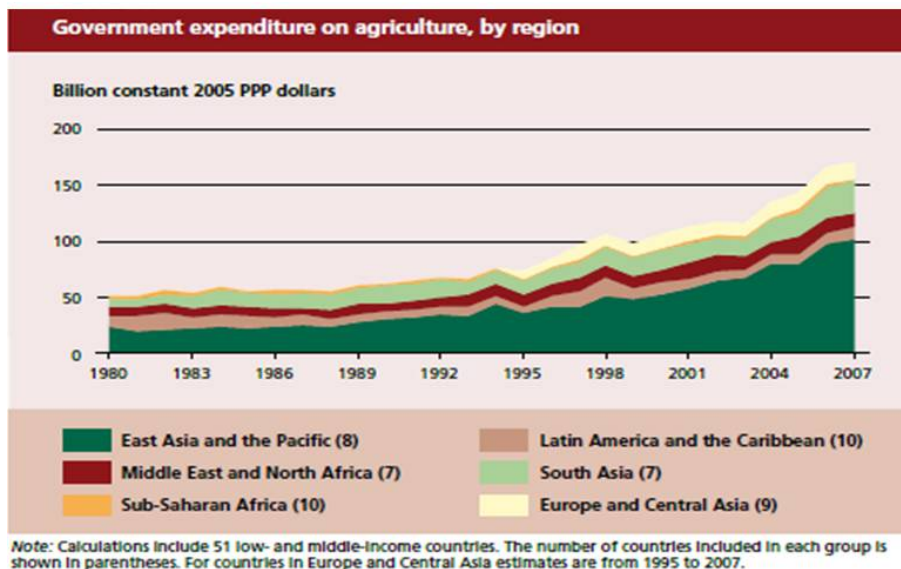


Dependence on food imports

- Arab countries import at least 50 percent of the food calories



Public Investments trends in agriculture



The 10 Principles at a glance

1. Contribute to food security and nutrition
2. Contribute to sustainable and inclusive economic development and the eradication of poverty
3. Foster gender equality and woman's empowerment
4. Engage and Empower Youth
5. Respect tenure of land fisheries, forests and access to water
6. Conserve and sustainably manage natural resources, increase resilience, and reduce disaster risks
7. Respect cultural heritage and traditional knowledge, and support diversity and innovation
8. Promote safe and healthy agriculture and food systems
9. Incorporate inclusive and transparent governance structures, processes, and grievance mechanisms
10. Assess and address impacts and promote accountability

تجربة فلسطين في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول

م. أحمد صالح ذياب ربايعه

1. تمهيد :

ضمن إطار الجهود المبذولة من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، في مجال رصد ومتابعة مدى تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وأهم الإجراءات المتبعة لتشجيع الاستثمار الزراعي، والاطلاع على واقع ومحددات الاستثمار الزراعي، وبالتالي استعراض تطبيقات ومجالات الاستثمار الزراعي المسئول في إطار مبادرات الأمن الغذائي العربي، ثم تقديم توصيات واقتراحات لأهم الآليات لتشجيع القطاع الخاص العربي في تبني وتفعيل مبادئ عربية للاستثمار الزراعي المسئول في الدول العربية، والتعرف على الجهود القطرية المبذولة لتحسين أوضاع الأمن الغذائي. وبناء على دعوتكم لنا في فلسطين للمشاركة في حضور اللقاء القومي حول " الاستثمار الزراعي المسئول من أجل الأمن الغذائي العربي " والذي تعتمزم المنظمة العربية للتنمية الزراعية عقده في مقرها في الخرطوم خلال الفترة (5-7 / 10 / 2015).

وعند الحديث عن الحالة الفلسطينية، فإنه من الجدير بالاهتمام أن نأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه الحالة التي تتميز عن باقي الدول العربية الشقيقة والصديقة، والمتمثلة بوجود سلطة احتلال تهيمن على مقومات الشعب الاقتصادية وتدمرها، وتمنعه من استغلال موارده الطبيعية، والحصار المالي والاقتصادي وتعرله عن العالم الخارجي بأسره.

فرغم كل ما تقوم به إسرائيل من وضع القيود والمعوقات إلا أن صمود الشعب الفلسطيني وحكومته الوطنية يتحدى كل تلك القيود والمعوقات والحصار، حيث قامت الحكومة الفلسطينية منذ نشأتها في المناطق الفلسطينية على بذل أقصى الجهود الممكنة لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب (الاستقرار الأمني والسياسي الداخلي، القوانين الاقتصادية والضريبية المطلوبة، قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، المناطق والمدن الصناعية، الاتفاقيات الاقتصادية وغير ذلك....).

1.1 المقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني، إضافة لاعتباره جزءاً ومكوناً أساسياً من مكونات النسيج الوطني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، بالإضافة للأهمية التقليدية للزراعة بالنسبة للشعوب والدول فإنها تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للفلسطينيين حيث أنها تمثل عنوان صمود وتصدي وتثبيت بالأرض التي هي مركز الصراع والمستهدفة بالصادرة والاستيطان، كما وأنها تشكل ملاذاً ومصدراً للدخل والغذاء بشكل عام وخاص في أوقات الأزمات والحصار، حيث أن نسبة لا بأس بها ممن منعوا من العمل في إسرائيل خلال الانتفاضة الأولى والثانية قد لجأوا إلى العمل الزراعي.

وتعتبر الزراعة إحدى الأنشطة الاقتصادية التي تستهدف استغلال الطاقات والموارد المتاحة وإنتاج مختلف السلع الزراعية اللازمة لإشباع الرغبات والحاجات الإنسانية. وتعتبر من أقدم الأنشطة الاقتصادية وإن لم تكن أهمها في الوقت الحالي لبعض التجمعات، وتعتبر العمود الفقري للنشاط الاقتصادي لتلك المجتمعات.

لقد تطور مفهوم الزراعة إلى أن أصبح يشمل إنتاج السلع النباتية والحيوانية والتزويد بالمدخلات الزراعية، التسويق الزراعي، الإقراض الزراعي، التصنيع الزراعي، البنية التحتية الزراعية والقوانين التشريعية الزراعية، وعليه فإن الزراعة اليوم تعتبر عملية متداخلة تؤثر وتتأثر بالقطاعات الاقتصادية الأخرى المكونة للناتج القومي.

وتنبع أهمية القطاع الزراعي من دوره الكبير في:

- 1- التنمية الاقتصادية الشاملة في المجتمع .
 - 2- المساهمة الكبيرة في الناتج القومي .
 - 3- توفير فرص العمل واستيعاب أعداد كبيرة .
 - 4- توفير العملة الأجنبية من خلال التصدير للخارج.
 - 5- توفير الغذاء والاحتياجات الأساسية للمجتمع.
 - 6- توفير الموارد والمواد الخام للقطاعات الأخرى وخصوصاً الصناعة.
 - 7- الترابطات الأمامية والخلفية لمشاريع القطاع الزراعي .
- تمتاز فلسطين بموقع في وسط العالم العربي وعلى الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، جعلها محط أطماع المستعمرين والمحتلين، حيث وقعت تحت الانتداب البريطاني نتيجة الحرب العالمية الأولى وحتى 1948، ونتيجة لحرب 1948 قامت دولة الاحتلال (إسرائيل) والتي سيطرت على الجزء الأكبر من فلسطين (فلسطين التاريخية 27 ألف كم²) والذي تقدر مساحته بحوالي 21 ألف كم² وهي من أخصب الأراضي الزراعية، ونجم عن ذلك تشريد أكثر من مليون فلسطيني إلى ما تبقى من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (6 آلاف كم²)، بالإضافة إلى الدول العربية المجاورة . ونتيجة لتضحيات ونضال الشعب الفلسطيني وثورته خلال سنوات الاحتلال وانتفاضته المباركة (1987) فقد قامت الحكومة الفلسطينية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاق أوسلو في العام 1993.

2.1 أهداف التقرير:

يهدف هذا التقرير إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

- 1 - عرض صورة موجزة حول المناخ الاستثماري الفلسطيني في الماضي والحاضر.
- 2 - أهم الإجراءات المتبعة لتشجيع الاستثمار وعوامل جذب الاستثمارات الخارجية.
- 3 - تناول بعض آفاق ومجالات الاستثمار الزراعي.
- 4 - التعرف على الجهود القطرية المبذولة لتشجيع الاستثمار المسئول من أجل تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي.

منهجية التقرير:

من أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه فقد تم استخدام منهجية خاصة لدراسة مثل هذه المواضيع حيث اعتمد فيها على:

- 1-مراجعة الدراسات والنشرات الإحصائية والاتفاقيات والاطلاع على المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة.
 - 2- القيام بعدد من المقابلات مع ذوي العلاقة بالموضوع والجهات الرسمية وخصوصا وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، هيئة تشجيع الاستثمار، وذلك من أجل الاطلاع على الوضع العام للاستثمار والأمن الغذائي الفلسطيني.
- الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي في فلسطين:**
- تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 6245 كم²، أي ما يعادل 6245 ألف دونم منها 5880 كم² هي مساحة الضفة الغربية و 365 كم² مساحة قطاع غزة، حيث تشكل المساحة المزروعة ما نسبته 29 % أي حوالي 1,815 مليون دونم من إجمالي المساحة الكلية، منها 90 % في الضفة الغربية مقابل 10 % في قطاع غزة، علما بأن المساحة المزروعة أصبحت أقل بنسبة 5 % أي حوالي 100 ألف دونم عن السنوات الأربع الماضية، وذلك بسبب ما قامت به سلطات الاحتلال الإسرائيلية من مصادرة وتجريف وتدمير. إضافة إلى حوالي 1,9 مليون دونم مراعى و 260 ألف دونم أراضي حرجية. فحتى الآن لم يتم تسليم المراعي والمناطق الحرجية إلى الحكومة الفلسطينية إلا 7 % فقط، حيث لا زالت إسرائيل تعتبرها مناطق عسكرية (هذا فضلا عن جدار الفصل العنصري - جدار القضم والضم_ الذي قامت إسرائيل في السنوات الأخيرة الماضية التي من خلاله صادرت حوالي 20 % من الأراضي الفلسطينية الخصبة، واثلاف وتدمير عشرات آبار المياه الفلسطينية) (الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة - 2000-2013).

وتقدر المساحة المروية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 241 ألف دونم أي ما نسبته 15 %، والتي تمثل أشجار ألفاكهة والخضراوات والمحاصيل الحقلية (125 ألف دونم في غزة والتي تمثل حوالي 65 % من المساحة الزراعية و 116 ألف دونم في الضفة الغربية والتي تمثل 8 % من مساحة الأراضي الزراعية). وهذا يعود إلى سياسة إسرائيل التي حرمت الفلسطينيين من الاستفادة من المياه المتوفرة لديهم و مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وبالتالي عدم زيادة المساحة المروية، التي تزرع بالخضار والحمضيات والفواكه والزهور أيضا، أما باقي المساحة المزروعة والتي تقدر بحوالي 1,574 مليون دونم فهي تزرع بالزراعات البعلية والتي أهمها الزيتون والحبوب والبقوليات والأعلاف (الإحصاءات الزراعية أعداد مختلفة 2000 - 2013).

تتراوح معدلات سقوط الأمطار في فلسطين ما بين 100-700 ملم في السنة، وتهطل الأمطار في الفترة ما بين شهر تشرين ثانٍ و شهر أيار. ويقدر معدل كمية المياه المخصصة للأغراض الزراعية سنويا بحوالي 175 مليون متر مكعب، ويشكل ذلك 64 % من مجموع المياه المستعملة لكافة الأغراض والبالغة 275 مليون متر مكعب.

تمتاز فلسطين بتنوع في مناخها بشكل عام، حيث يسمح هذا التنوع بزراعة عدد من المنتجات الزراعية طوال السنة وتوفرها أيضا، ففي فصل الصيف يتم إنتاج الخضار والفواكه في المناطق الوسطى والساحلية ويمكن أيضا في فصل الشتاء إنتاج الخضار وأنواع من الفواكه في منطقة الأغوار وبكميات كبيرة ونوعية جيدة، إذ يعط هذا التنوع قدرة كبيرة على إنتاج المنتجات الزراعية طوال العام والاستفادة من الميزة النسبية (القدرة التنافسية) التي يحققها الوقت الذي تنتج فيه وبالتالي تحقيق أرباح عالية، إضافة إلى ذلك يعتبر المناخ بشكل عام معتدلا جافا صيفا وباردا شتاء ولهذا دور كبير في إنتاج المنتجات الزراعية.

ومن ناحية أخرى فإن للزراعة الفلسطينية أهمية سياسية كبيرة وخصوصا أنها المستخدم الأول للأرض والمياه واللذان يشكلان محور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إضافة إلى أن الأرض هي مصدر الانتماء الوطني إلى فلسطين، لذا يجب أن يتم وضع الزراعة الفلسطينية على سلم أولويات الحكومة الوطنية من حيث الإنفاق وحصتها من المشاريع.

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني ومن أولويات مرحلة التنمية التي تمر بها فلسطين، ويعود ذلك لأسباب وعوامل كثيرة منها أن الزراعة تمثل نظام حياة وأسلوب معيشة ومصدرا للدخل، وتتعدى الزراعة كونها عملية إنتاجية إلى كونها نظام أمن غذائي واجتماعي ومحورا من محاور التنمية الريفية.

أما من الناحية الاقتصادية، يعتبر القطاع الزراعي محركا اقتصاديا هاما في فلسطين، حيث يوفر فرص عمل لـ 11,5% من القوى العاملة، وكما بلغت نسبة العملات في القطاع الزراعي 33% من المجموع الكلي للأيدي العاملة لعام 2010. وبلغ إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية للعام 2011 حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حوالي 1295 مليون دولار مقسمة بنسبة 70% للضفة الغربية و 30% لقطاع غزة. وبلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي للعام 2013، (4,1%) في حين بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالضفة الغربية 3,4%. ويلاحظ أن هناك تراجعا في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الخدمات والإنشاءات وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى سياسة الاحتلال التي عملت على تهميش القطاع الزراعي الفلسطيني خلال مصادرة الأراضي وأضعاف القدرة التنافسية للمنتج الزراعي الفلسطيني في الأسواق المحلية والخارجية، إضافة إلى التذبذب في إنتاج المحاصيل الأساسية كالزيتون والزيت والخضار والتي تتأثر بشكل مباشر بعوامل الطقس (معهد الأبحاث التطبيقية - أريج _ مشروع تقييم الإنتاج والاستهلاك ..).

أما على صعيد الحركة التجارية للقطاع الزراعي للقطاع الزراعي، فتشكل المنتجات الزراعية حوالي 6.3% من المجموع الكلي للصادرات حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية 56.7 مليون دولار في نهاية عام 2013 بنسبة ارتفاع بلغت 32% عن عام 2011، وتسهم الزراعة أيضا بشكل مباشر في تحسين البيئة والمحافظة عليها، كما تزود جزءا من القطاعات الاقتصادية الأخرى بمتطلبات ومدخلات الصناعة، وفي نفس الوقت يعتبر الإنتاج الزراعي مستهلكا ومستخدمًا لمخرجات الإنتاج والخدمات من القطاعات الأخرى.

بحسب نتائج التعداد الزراعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2010، بلغ مجموع الأيدي العاملة في القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية 292 ألف عامل. وتنقسم الأيدي العاملة في القطاع الزراعي ما بين أيدي عاملة مؤقتة 48% ودائمة 52%، أما على مستوى الضفة الغربية، فقد بلغ مجموع الأيدي العاملة الدائمة في القطاع الزراعي 113 ألف أي ما يعادل 46% من مجموع الأيدي العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك انتقالا ملحوظا للأيدي العاملة من القطاع الزراعي إلى العمل داخل إسرائيل أو العمل في قطاعات اقتصادية أخرى مثل التجارة أو الخدمات ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى تدني العائد من الزراعة وتنامي مساهمات القطاعات الأخرى داخل سوق العمل الفلسطيني.

يشكل القطاع الزراعي مصدرا للدخل لكثير من الأسر والعائلات الفلسطينية، كما تهيمن الزراعة الأسرية على القطاع الزراعي بشكل رئيسي. وقد بلغت نسبة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي داخل الأسرة الفلسطينية 95% من المجموع الكلي للعاملين في القطاع الزراعي. أما فيما يخص مشاركة المرأة في القطاع الزراعي فقد بينت نتائج التعداد الزراعي أن مجموع النساء العاملات في القطاع يصل إلى أكثر من 4,97 ألف امرأة أي ما نسبته 33% من مجموع الأيدي العاملة في القطاع الزراعي. وتشير النتائج إلى أن 45% من النساء العاملات يعملن بشكل دائم في الزراعة، في حين أن 3% منهن فقط يعملن مقابل أجر، بمتوسط يومي قدره 60 شيكلا (18 \$) فقط. كما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تدني الملكية الزراعية لدى النساء حيث أن 9,7% من الحيازات الزراعية تمتلكها نساء خلال العام الزراعي 2010/2009.

يعتبر موضوع الاكتفاء الذاتي من المواضيع المهمة ومن ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي لمعظم الدول. وعلى الصعيد المحلي، نلاحظ أن الاكتفاء الذاتي يأتي في الدرجة الأولى في سلم الأولويات للجهات الفاعلة في القطاع الزراعي، حيث لوحظ أن هناك ارتفاعا بمقدار يصل إلى 5% سنويا في نسب الاكتفاء الذاتي، وتختلف نسبة الاكتفاء الذاتي من فترة إلى أخرى بالاعتماد على إنتاجية القطاع الزراعي من موسم إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى تبعا للظروف المناخية وطبيعة المنطقة وتوفر الموارد المائية. ومن خلال مراجعة الإحصاءات الزراعية وعمل مقارنة ما بين الإنتاج والاستهلاك على محاصيل الخضروات، يلاحظ أن كثيرا من هذه المحاصيل قد وصلت لمراحل متقدمة من الاكتفاء الذاتي بسبب توجه المزارعين إلى زراعة الخضروات في السنوات الأخيرة والابتعاد عن زراعة غيرها من المحاصيل بسبب ما تحققه من أرباح للمزارع، وبسبب إمكانية استغلال الأراضي الزراعية الأكثر من دورة إنتاجية عند زراعتها، خاصة أن الدورة الإنتاجية للخضروات قصيرة مقارنة بالمحاصيل الأخرى، أضف إلى ذلك البنية التحتية التي تحتاجها المحاصيل الأخرى مثل أشجار البستنة. كما لوحظ

أن معظم إنتاج أشجار البستنة تنتج أقل من حاجة الاستهلاك الأسري واقتصر تحقيق الاكتفاء الذاتي على بعض المحاصيل مثل العنب والزيتون والخبوخ. أما على مستوى المحاصيل التي لا تحقق اكتفاء ذاتيا بسبب وجود فجوة كبيرة بين الاستهلاك والإنتاج. وعلى الرغم من أن زراعة المحاصيل الحقلية (القمح، الشعير، العدس، الحمص،...) هي زراعة بعلية تعتمد على مياه الأمطار، فقد شهدت زراعته خلال السنوات العشر الأخيرة تراجعا يعود إلى مجموعة من الأسباب إضافة إلى تدبذب مياه الأمطار، وتتلخص هذه الأسباب في قلة الأرباح للدونم الواحد وهذا مردوده إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتدهور الأصناف المستخدمة، وقلة مقاومة الأصناف للأفات والأمراض. أما باقي الأسباب فتتمثل في تفتت الملكية. والزحف العمراني ومصادرة الأراضي من قبل الاحتلال الإسرائيلي وإتلافه لمساحات من الأراضي الزراعية كذلك الأمر في عدم تمكن المزارع الفلسطيني من الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة في مناطق "ج" والتي تقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، ويضاف إلى أسباب التراجع التغيير الحاصل في النمط الزراعي وتحويل الأراضي الحقلية إلى أراضي بستنة وضعف الإرشاد الزراعي والبحث العلمي وعدم اتباع الدورات الزراعية المناسبة.

رغم التطورات التي حصلت في القطاع الزراعي والمؤشرات التي ذكرت سابقا إلا أنه مازالت هناك تحديات ومشاكل تواجه القطاع الزراعي وتحد من تطوره. ويعتبر الصراع السياسي من أهم هذه التحديات خاصة فيما يتعلق بممارسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في:

- 1- مصادرة الأراضي .
 - 2- السيطرة على الموارد الطبيعية وخاصة المائية منها.
 - 3- الحد من حرية حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية من جهة وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى إضافة إلى القيود المفروضة على التجارة الخارجية أدت إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتسويق الزراعي.
- ففي خلال السنوات العشر الماضية تم اقتلاع أو تجريف ما مجموعه 2,5 مليون شجرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والتي تصل قيمتها التقديرية إلى 55,3 مليون دولار أمريكي، وعزل 184,899 دونما من الأراضي الزراعية الخصبة خلف جدار الفصل العنصري. كما نجد أن القطاع الزراعي يعاني بشكل كبير من محدودية الموارد المائية المتاحة وآلية الحصول عليها، بسبب سيطرة الجانب الإسرائيلي على أكثر من 82% من الموارد المائية المتواجدة في الأراضي الفلسطينية. وتنحصر المصادر المتاحة للزراعة في الأراضي الفلسطينية بما يلي: المياه الجوفية المتمثلة في المياه التي يتم ضخها من الآبار المستغلة من الينابيع ، والمياه التي يتم شراؤها من شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) وبلغت كمية المياه التي تم توفيرها من المصدرين 7,365 مليون متر مكعب عام 2013، وتقدر كميات المياه المتاحة لري المحاصيل الزراعية حوالي 174 مليون متر مكعب سنويا.
- ومن المشاكل الأخرى التي يواجهها القطاع الزراعي تلك المتعلقة بالتغيرات المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على إنتاجية المحاصيل الزراعية نتيجة تدبذب كميات الأمطار المتساقطة، إضافة إلى صغر وتشتت الحيازات الزراعية مما قلل كفاءتها الإنتاجية والعائد المادي الناتج عنها. وقد أسهمت هذه المشاكل مجتمعة في زيادة نسبة المخاطرة وعزوف الكثيرين عن العمل في القطاع الزراعي، ومما أسهم أيضا قلة الاستثمارات الزراعية. كما ويعاني القطاع الزراعي من تواضع ومحدودية الموازنات المخصصة له ضمن موازنة الحكومة الفلسطينية والجهات المانحة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.
- ويعاني القطاع الزراعي أيضا من مشاكل في تسويق المنتجات الزراعية بسبب قلة بيوت التعبئة والتغليف وضعف إمكانية التخزين والتبريد لدى المزارعين والأسواق المركزية، أضف إلى ذلك المنافسة من قبل المنتجات الإسرائيلية وارتفاع تكاليف الإنتاج وتذبذب أسعار المنتجات وغياب المؤسسات التسويقية ، وهذا يظهر في العجز في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية، حيث أن قيمة واردات فلسطين من المنتجات الزراعية تتعدى قيمة صادراتها بشكل كبير جدا.
- ومن أجل الارتقاء بهذا القطاع الفاعل والمهم اقتصاديا واجتماعيا وتاريخيا وسياسيا، ينبغي اتخاذ العديد من الإجراءات العملية لإحداث التغيير وخلق قطاع زراعي متطور ومستدام.

فعلى مستوى التخطيط:

- 1- منح مزيد من الاهتمام والدعم للقطاع الزراعي من قبل المؤسسات الحكومية الفلسطينية من خلال عدم الاكتفاء بتحديد الاحتياجات وتطوير إستراتيجيات عملية لدعم تنمية القطاع مع وجود التزام حقيقي لتحقيق الاستراتيجيات، بسبب القيود المستمرة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على هذا القطاع ومزارعيه.
- 2- زيادة الميزانية المخصصة لهذا القطاع وتشكيل صندوق وطني خاص للتعويض المالي ضد الأزمات الطبيعية والصدمات الاقتصادية.
- 3- حماية صغار المزارعين ومنتجاتهم ودعم زراعاتهم الأسرية وتمكين المرأة الريفية .

- 4- تشجيع البحوث الزراعية وتبني التقنيات الممكنة.
- 5- إنشاء قاعدة بيانات وطنية ونظام المعلومات الزراعية.
- 6- تطوير رزنامة الإنتاج الزراعية وإعادة دراسة وتقييم الاتفاقيات الزراعية التي وقعت واستبدالها بأخرى أكثر جدوى عند الضرورة.

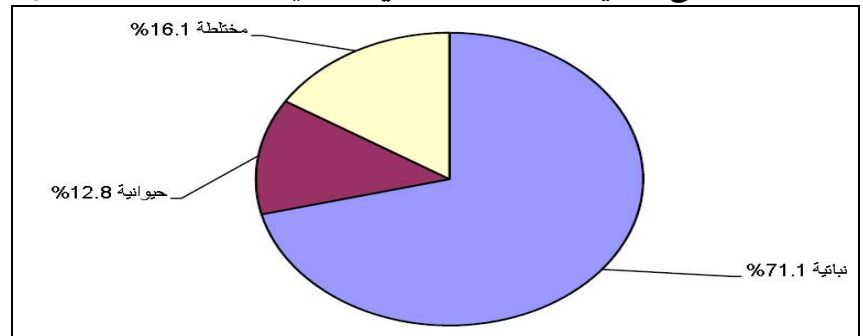
على الصعيد الوطني:

- 1- توفير البنية التحتية الزراعية المناسبة.
- 2- تشجيع الاستخدام الأمثل للمصادر المائية الزراعية.
- 3- المساعدة في توفير مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة بعيدا عن سيطرة الاحتلال.
- 4- إقامة الصناعات الزراعية الداعمة وحماية المنتجات الزراعية الفلسطينية والموارد الوراثية الزراعية.
- 5- أما على مستوى التسويق فلا بد من زيادة القيمة التنافسية والتسويقية للمنتجات الزراعية الفلسطينية محليا وخارجيا والسيطرة على دخول السلع الزراعية الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية خاصة تلك التي يتم إنتاجها فلسطينيا.
- 6- وأخيرا ينبغي تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية وتفعيلها لتجنب الازدواجية وتعظيم فائدة المزارع بشكل خاص والقطاع الزراعي بشكل عام.

الإنتاج الزراعي:

أظهرت نتائج التعداد الزراعي الفلسطيني لعام 2009\2010 أن عدد الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية بلغ 111,310 حيازة، منها 908,90 حيازة في الضفة الغربية وتشكل ما نسبته 81,7 %، أما في قطاع غزة فبلغ عدد الحيازات الزراعية 20,402 حيازة، تشكل ما نسبته 18,3 % وذلك خلال العام الزراعي 2009\2010. أما على صعيد نوع الحيازات، فقد أشارت النتائج إلى أن الحيازات الزراعية النباتية والبالغ عددها 79,176 حيازة في الأراضي الفلسطينية هي الأكثر شيوعا، حيث وصلت نسبتها إلى 71,1 % من إجمالي الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية، منها 65,267 حيازة (82,4 %) في الضفة الغربية، و 13,909 حيازة (17,6 %) في قطاع غزة. وقد بلغ عدد الحيازات الزراعية المختلطة في الأراضي الفلسطينية 17,893، تشكل ما نسبته 16,1 % من إجمالي الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية منها 14,762 حيازة (82,5 %) في الضفة الغربية و 3,131 حيازة (17,5 %) في قطاع غزة.

شكل 1: التوزيع النسبي للحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية حسب النوع، 2009\2010



أما الحيازات الحيوانية فبلغ عددها 14,241 حيازة في الأراضي الفلسطينية، تشكل ما نسبته 12,8 % من إجمالي الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية منها 10,879 حيازة (76,4 %) في الضفة الغربية و 3,362 حيازة (23,6 %) في قطاع غزة.

وتشير النتائج إلى أن النسبة الأكبر من الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية كان الغرض الرئيسي من الإنتاج فيها هو للاستهلاك الأسري بواقع 78,815 حيازة وذلك بنسبة 70,8 % من إجمالي الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية، وذلك خلال العام الزراعي 2009\2010.

أما على مستوى فئات المساحة للحيازات الزراعية فنجد أن 42,2 % من الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية تقع ضمن فئة المساحة الصغيرة (أقل من 3 دونمات)، و 21,0 % منها تقع ضمن فئة المساحة (3 - 5,99 دونم) و 12,1 % منها تقع ضمن فئة المساحة (6,0 - 9,99 دونم). أما فيما يتعلق بمتوسط حجم الحيازة الزراعية فبلغ 10,84 دونم في الأراضي الفلسطينية بواقع 12,16 دونم في الضفة الغربية و 5,0 دونم في قطاع غزة.

الإنتاج الزراعي النباتي:

بلغت المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية 957,170 دونم منها 92,1 % في الضفة الغربية و 7,9 % في قطاع غزة كما هو الحال في 2010\10. وتحتل محافظة جنين أكبر مساحة أرضية مزروعة بين المحافظات في الأراضي الفلسطينية بواقع 185,426 دونم مشكّلة 19,4 % من مجموع المساحة الأرضية المزروعة، تليها محافظتا الخليل ونابلس بنسبة 16,5 % و 12,9 % على التوالي، أما أقلها فكانت في محافظتي غزة وشمال غزة بنسبة 1,1 % و 1,3 % على التوالي.

المحاصيل الحقلية:

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية خلال العام الزراعي 2009 \ 2010 في الأراضي الفلسطينية 241,936 دونم، منها: 223,906 دونم في الضفة الغربية و 18,030 دونم في قطاع غزة. بالنسبة لنمط الري فقد شكّلت مساحة المحاصيل الحقلية البعلية في الأراضي الفلسطينية نسبة 96,2 %. وقد شملت هذه المساحات زراعة العديد من المحاصيل الحقلية التي كانت أكثرها مساحة على النحو التالي:

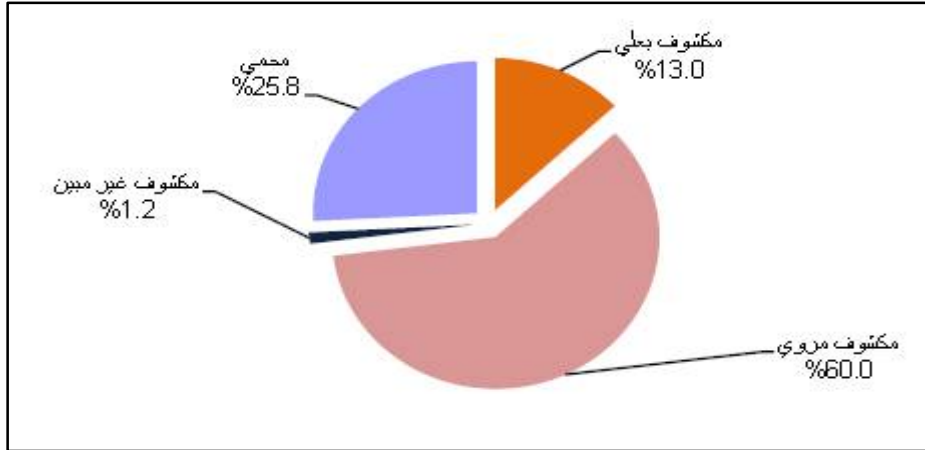
جدول 1: مساحة وإنتاجية وإنتاج المحاصيل الحقلية التي تحتل أكبر المساحات المزروعة في الأراضي الفلسطينية - بحسب التعداد الزراعي 2009 \ 2010

المحصول	المساحة (دونم)	الإنتاجية (طن/دونم)	الإنتاج (طن)
1. قمح	115,883	0.196	22,713
2. شعير	62,134	0.114	7,083
3. برسيم	13,257	0.146	1,936
4. بيقيا	12,247	0.4	4,899
5. حمص (يابس)	6,297	0.107	674
6. كرسنة	6,172	0.061	376
7. سمسم	4,640	0.070	325
8. تبغ	3,577	0.072	258
9. بصل يابس	4,396	1.664	7,315
10. يانسون	2,400	0.069	166
11. زعتر	2,099	1.287	2,701
12. عدس	1,228	0.042	52

محاصيل الخضروات:

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالخضروات خلال العام الزراعي 2009 \ 2010 في الأراضي الفلسطينية 127,257 دونم، منها: 100,579 دونم في الضفة الغربية و 26,678 دونم في قطاع غزة، وبلغت مساحة محاصيل الخضروات البعلية المكشوفة في الأراضي الفلسطينية 16,541 دونم، والمساحة المكشوفة المروية بلغت 76,384 دونم، أما المساحة المحمية فقد بلغت 32,859 دونم ويبين الشكل التالي نسبة كل من هذه الأنماط الزراعية.

شكل 2: التوزيع النسبي لمحاصيل الخضروات في الأراضي الفلسطينية حسب نمط الري لموسم 2009\2010



و يبين الجدول التالي أهم محاصيل الخضار التي يتم إنتاجها في الأراضي الفلسطينية. وقد تم تصنيف المحاصيل من حيث الأهمية بناء على مقدار المساحة المزروعة حيث تمتعت المحاصيل التالية بأكبر المساحات المزروعة.

جدول 2 : مساحات و إنتاج أهم محاصيل الخضروات في الأراضي الفلسطينية حسب بيانات التعداد الزراعي

لموسم 2009\2010

المحصول	المساحة (بالدونم)	الإنتاج (طن)
1. خيار	18,330	85,794
2. كوسا	17,531	36,786
3. بندورة	14,202	119,065
4. بطاطا عادية	13,814	41,130
5. باذنجان	8,981	42,169
6. قرنبيط	5,887	15,819
7. ذرة صفراء	5,445	7,171
8. فلفل (حلو و حار)	5,223	17,799
9. ففوس	3,698	2,354

محاصيل البستنة الشجرية:

بلغت المساحة المزروعة بأشجار البستنة في الأراضي الفلسطينية 542,363 دونما، منها 501,818 دونم في الضفة الغربية و 40,545 دونم في قطاع غزة. وقد شكلت أشجار البستنة المثمرة في الأراضي الفلسطينية ما نسبته 93,3% من المساحة المزروعة بأشجار البستنة فيما شكلت المساحة غير المثمرة 6,7% من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة في الأراضي الفلسطينية. كما بينت النتائج أن 88,3% من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة في الأراضي الفلسطينية هي أراضي بعليّة. وقد شكلت مساحة أشجار الزيتون ما نسبته 85,3% من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة في الأراضي الفلسطينية. وعند مراجعة المساحات المزروعة بباقي محاصيل البستنة الشجرية تبين أن أكبر المساحات المزروعة بعد الزيتون كانت لكل من المحاصيل المبينة في الجدول التالي:

جدول 3: المساحات والكميات المنتجة لأهم محاصيل البستنة الشجرية في الأراضي الفلسطينية لموسم 2009\2010

المحصول	المساحة (بالدونم)	الإنتاج (طن)
1. زيتون	436,883	69,441
2. عنب	19,956	14,229

3. لوزيابس	10,863	1,315
4. ليمون	5,767	12,440
5. برتقال	6,050	12,964
6. حمضيات أخرى	3,968	7,951
7. بلح	4,811	5,106
8. خوخ (دراق)	3,214	2,129
9. تين	2,835	1,239
10. برقوق	1,571	618
11. جوافة	2,211	4,183
12. موز	965	2,682

الإنتاج الزراعي الحيواني:**الأبقار:**

بلغ عدد الأبقار التي يتم تربيتها في الأراضي الفلسطينية 33,925 رأساً وذلك كما هو في يوم العد 1\10\2010، منها 24,290 رأساً في الضفة الغربية و 9,635 رأساً في قطاع غزة. وتوزعت الأبقار حسب السلالة في الأراضي الفلسطينية بنسبة 59,7 % للأبقار الهولندية، و 19,2 % للأبقار البلدية، و 13,6 % للأبقار المهجنة، و 7.5 % للأبقار الأخرى. أما بالنسبة لتوزيع الأبقار في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التربية فقد كانت بنسبة 87,6 % تربية مكثفة، و 12,2 % تربية شبه مكثفة. وفيما يتعلق بتوزيع الأبقار حسب الغرض الرئيسي للتربية في الأراضي الفلسطينية فقد كانت بنسبة 58,6 % للحليب أساساً، و 41,2 % للحوم أساساً.

الضأن:

تشير النتائج أن عدد رؤوس الضأن التي يتم تربيتها في الأراضي الفلسطينية بلغ 567.236 رأساً، منها 505.833 رأساً في الضفة الغربية، و 61,403 رأساً في قطاع غزة. وتوزعت أعداد الضأن حسب السلالة في الأراضي الفلسطينية بنسبة 52,9 % للبلدي (العواسي)، و 35,7 % للعساف (المخلاع)، و 11,0 % للمهجن، و 0,4 % للسلالات الأخرى. أما حسب نوع التربية في الأراضي الفلسطينية فقد كانت بنسبة 47.6 % تربية مكثفة، و 49,4 % تربية شبه مكثفة، و 3.0 % غير مبين فيها نوع التربية. أما بالنسبة لتوزيع الضأن في الأراضي الفلسطينية حسب الغرض الرئيسي للتربية فقد كانت بنسبة 72,4 % للحليب أساساً، و 27,5 % للحوم أساساً.

الماعز:

بلغ عدد رؤوس الماعز التي يتم تربيتها في الأراضي الفلسطينية 219,364 رأساً، منها 207.214 رأساً في الضفة الغربية، و 12.150 رأساً في قطاع غزة. وتوزعت أعداد الماعز حسب السلالة في الأراضي الفلسطينية بنسبة 85.6 % للماعز البلدي، و 6,2 % للماعز الشامي، و 7,9 % للماعز المهجن، و 0.3 % للسلالات الأخرى. أما بالنسبة لتوزيعها حسب نوع التربية في الأراضي الفلسطينية فقد كانت بنسبة 38.8 % تربية مكثفة، و 57,7 % تربية شبه مكثفة. أما بالنسبة لتوزيع الماعز حسب الغرض الرئيسي للتربية في الأراضي الفلسطينية فقد كانت بنسبة 75,9 % للحليب أساساً، و 24,0 % للحوم أساساً.

مزارع الدواجن:

بلغ عدد أمهات الدجاج اللحم في الأراضي الفلسطينية 399,4 ألف طائر، وبلغ عدد الدجاج اللحم 31.1 مليون طائر، أما عدد الدجاج البيض فقد بلغ 1,5 مليون طير، فيما بلغ عدد طيور الحبش 521.1 ألف طير منها 274,7 ألف طائر ذكر و 246,4 ألف طائر أنثى، وذلك خلال العام الزراعي 2009\2010. وفي يوم العد 1\10\2010 بلغت أعداد الدواجن المرباة

في الأراضي الفلسطينية 4.7 مليون طائر من الدجاج اللاحم، و 166,9 ألف طائر من الحبش، أما مساحة العنابر العاملة في الأراضي الفلسطينية فبلغت 1,367,760 م².
النحل:

بلغ عدد خلايا النحل في الأراضي الفلسطينية 38,216 خلية. و بالنسبة لتوزيع الخلايا حسب النوع فقد بلغت 35.494 خلية حديثة بنسبة 92.9 %، مقابل 2,722 خلية تقليدية بنسبة 7.1 %.

1.4.1 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي :

هو عبارة عن جميع الوحدات والمنتجات من السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع داخليا والتي يعبر عنها بالقيمة النقدية خلال سنة واحدة.

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الأساسية المنتجة في الاقتصاد الفلسطيني والذي لعب وما زال يلعب دورا أساسيا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إلا أن مساهمته النسبية قد بدأت بالتراجع المستمر بعد منتصف التسعينات، علما أن القيمة المطلقة للناتج الزراعي وقيمه المضافة أخذت بالتزايد. ويعود السبب الأساسي وراء تراجع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادة الكبيرة والمضاعفة في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى للاقتصاد الفلسطيني إضافة إلى دخول أنشطة أخرى.

وبعد قيام الحكومة الفلسطينية واهتمامها بتطوير البنية التحتية والمقومات الاقتصادية في المناطق الفلسطينية، حيث أدى ذلك إلى تطور القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى المكونة للاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير جدا فاق نسبة التطور في القطاع الزراعي.
ومن أهم الملاحظات على ذلك :

- 1- الوساطة المالية، فهذا النشاط لم يكن موجود قبل قيام الحكومة الفلسطينية، حيث أن إسرائيل منذ الاحتلال سيطرت على جميع المؤسسات المالية وقامت أيضا بإغلاق جميع البنوك التي كانت عاملة في فلسطين قبل الاحتلال ، إضافة إلى فرض العديد من القيود والإجراءات التعسفية اتجاه الشعب . ويلاحظ أن هذا النشاط قد ساهم بنسبة 2,4 % من الناتج القومي الإجمالي.
- 2- الإدارة العامة والدفاع، فبعد قيام الحكومة الفلسطينية وجد هذا النشاط، حيث يمثل جميع الخدمات والأنشطة التي تقوم بها الدولة وتوفرها لأبناء شعبها، حيث ساهم هذا النشاط بنسبة 9.6 %.
- 3- الجمارك وضريبة القيمة المضافة، فقد نصت اتفاقية باريس على أن يكون من حق الحكومة الفلسطينية الحصول على الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي يستوردها الشعب الفلسطيني، حيث كانت جميع هذه الضرائب تذهب لخزينة الاحتلال الإسرائيلي ، في حين لم ينفق على الشعب الفلسطيني إلا القليل الذي لم يذكر، وبعد قيام الحكومة الفلسطينية أصبح هذا النشاط يساهم بنسبة 13.6 % وهي في ارتفاع مستمر وذلك بسبب تزايد الواردات وتحسين أداء أجهزة الحكومة الفلسطينية في تحصيل تلك الضرائب، إلا أن هذا النوع من الضرائب قد انخفضت نسبة مساهمته خلال انتفاضة الأقصى المباركة (2000-2002) وذلك بسبب انخفاض الواردات الفلسطينية، إضافة إلى قيام إسرائيل بمنع تحويل الأموال التي تجبها من الجمارك والضرائب على الواردات التي يستوردها الشعب الفلسطيني إلى الخزينة الفلسطينية.
- 4- التعدين والصناعة ، تطور هذا القطاع بشكل ملموس بعد قيام الحكومة الفلسطينية وخصوصا بعد تطوير وتحسين البنية التحتية والفوقية لهذا القطاع، حيث وصلت نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين إلى 24 % في الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8 % فقط في المتوسط خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي.
- 5- قطاع وأنشطة الخدمات والنقل وتجارة الجملة والمفرق والتي كانت تصنف قطاع الخدمات خلال الاحتلال الإسرائيلي، حيث تساهم هذه الأنشطة بعد قيام الحكومة الفلسطينية بحوالي 55 %، وبالتالي فقد زادت بشكل كبير عما كانت عليه خلال الاحتلال الإسرائيلي.
- 6- قطاع الزراعة، يلاحظ أن قطاع الزراعة قد انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,4 % بعد قيام السلطة الوطنية، علما أنه كان يمثل ما بين 25 – 35 % خلال الاحتلال . بالرغم من أن النسبة المطلقة لقطاع الزراعة قد زادت بشكل ملموس بعد قيام الحكومة الفلسطينية، وبالنسبة لانخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة، فهو ناتج عن تضاعف

والزيادة الكبيرة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الصناعة والخدمات ، إضافة إلى دخول قطاعات وأنشطة أخرى إلى الاقتصاد الفلسطيني لم تكن موجودة خلال الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية .
وأخيرا وليس آخر فرغم تناقص الأهمية النسبية للزراعة في الاقتصاد الوطني نتيجة النمو المتسارع في القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 13 % لسنة 1996 ، ولمزيد من التفاصيل انظر جدول رقم (4) الذي يوضح التغير نسبة مساهمة القطاع الزراعي، إلا أن ذلك سوف يضع على كاهل الزراعة واجبا هاما هو زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء نتيجة النمو السكاني الكبير في المجتمع الفلسطيني.

جدول رقم (4) مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)

السنة	نسبة مساهمة القطاع الزراعي من GDP (%)
1991	25
1993	19,5
1994	13,7
1996	12,7
1998	6,9
2000	10
2002	7,3
2004	7,1
2006	5,8
2008	5,7
2010	5,2
2012	4,7

* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- أعداد مختلفة وإحصاءات دراسات سابقة)
ملاحظة : نسبة المساهمة محسوبة للقيمة المضافة .

• نظم الإنتاج الزراعي :

يساهم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة الفقر عن طريق توفير الغذاء والدخل والعمل للمزارعين وأصحاب العلاقة الآخرين، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين مستويات المعيشة للمواطنين، حيث يحقق الإنتاج الزراعي المحلي نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من معظم الخضار، الزيتون، زيت الزيتون، لحوم الدواجن والبيض، والعسل، والعنب والتين هذا مع العلم بأن معظم مدخلات ومستلزمات الإنتاج مستوردة.
أما بالنسبة للمساحات المزروعة فأنها تشهد تذبذبا من سنة إلى أخرى بسبب تذبذب كميات الأمطار، وهذا يؤثر على كميات الإنتاج النباتي وبشكل خاص الزيتون والمحاصيل التي قد يصل إنتاجها في السنوات الجيدة خمسة أضعاف السنوات الرديئة وكذا الحال بالنسبة لأعداد وإنتاج الثروة الحيوانية والتي تعتمد بشكل أساسي على أسعار الأعلاف والأمطار وبشكل خاص الأغنام والماعز وتبعاً لذلك هناك تذبذب في إنتاج اللحوم والحليب والبيض حيث أن إنتاج اللحوم في تناقص بينما إنتاج الحليب والبيض في تزايد خلال السنوات الخمس الأخيرة.

أهم المعوقات والتحديات والقضايا ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي :

- 1- التشوهات الناجمة عن الاحتلال وبشكل خاص تحديد مساحة الصيد البحرية، الإغلاقات الدائمة، الإغراق، تهجير وترهيب البدو والصيادين، الحد من حركة السلع والأفراد الداخلية، منع إدخال السلالات الحيوانية والبذور والأشتال من الخارج.
 - 2- الاعتماد على الاستيراد في توفير مدخلات ومستلزمات الإنتاج والتكاليف الإضافية التي يتقاضاها الوسطاء الإسرائيليون حيث إن معظمها يمر من خلالهم ويظهر ذلك بشكل جلي في حالة الإنتاج الحيواني حيث تشكل كلفة مستلزمات الإنتاج 75٪ من قيمة الإنتاج الحيواني.
 - 3- تدني الإنتاجية وبشكل خاص بالنسبة للأغنام والماعز والمحاصيل البعلية ويرجع ذلك بشكل أساسي لضعف الخدمات المقدمة والتمويل والإدارة المزرعية وأنشطة ما بعد الحصاد، بالإضافة إلى انتشار الأمراض المستوطنة والعبارة.
 - 4- عدم القدرة على تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية، وذلك نتيجة الإغلاقات كما ذكرنا سابقاً، بالإضافة إلى سيطرة السلطات الإسرائيلية على المعابر ونقاط الاتصال مع العالم الخارجي.
 - 5- إغلاق المراعي الطبيعية وطرقها وملاحقة وقتل المزارعين الفلسطينيين في الحقول.
 - 6- قلع وتدمير الأشجار المثمرة، البيوت البلاستيكية، شبكات الري، الطرق الزراعية، الآبار الارتوازية، المعدات الزراعية، بالإضافة إلى مصادرة وإغلاق مساحات زراعية واسعة وفي بعض الأحيان تجريفها.
 - 7- عدم تمكن المزارعين من متابعة محاصيلهم الزراعية (ري، تسميد، ...)، بالإضافة إلى عدم تمكنهم من جني ثمار المحاصيل، وهذا ما حدث فعلاً خلال موسم قطف ثمار الزيتون، مما أثر سلباً على قيمة الإنتاج الزراعي وعلى مردود المزارعين.
 - 8- عدم استقرار الأسواق المحلية في المحافظات الفلسطينية، نتيجة تذبذب الكميات المعروضة، والتذبذب الكبير في أسعار المنتجات الزراعية، مما أثر سلباً على الكميات المتوفرة في الأسواق وبالتالي على احتياجات الأسرة الغذائية. كل ذلك نتيجة الإغلاقات الإسرائيلية الفلسطينية.
 - 9- انخفاض العائد الزراعي وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتكاليف النقل والشحن والتحميل والتنزيل.
 - 10- عدم تمكن المزارعين من استغلال الأراضي خارج التجمع السكاني، والقريبة من المستوطنات الإسرائيلية والنقاط العسكرية، ونقاط المراقبة العسكرية، والحوافز العسكرية.
- ومن جهة أخرى وعند الحديث عن الحالة الفلسطينية، تجدر الإشارة إلى أن العامل السياسي المتمثل بالاحتلال الإسرائيلي وممارسته القمعية يحتل المرتبة الأولى في قائمة العوامل التي تؤثر على القطاع الزراعي والأمن الغذائي في فلسطين، ومن المعروف بالطبع أن الاحتلال الإسرائيلي أثر ليس فقط على القطاع الزراعي فقط بل على كافة القطاعات التنموية الأخرى في الأراضي الفلسطينية فعاث فيها خراباً وتكديلاً، ولا يوجد متسع في هذا التقرير لذكر كافة هذه الممارسات. وأخيراً وليس آخراً وبشكل مختصر إعطاء نبذة عن واقع القطاعات الاقتصادية (جدول رقم 5) وذلك بناءً على تقرير أعده اتحاد الصناعات الفلسطينية عن واقع القطاعات الإنتاجية في فلسطين خلال العام 2009.

جدول رقم (5) القطاعات الإنتاجية في فلسطين (2009)

القطاع الاقتصادي	نسبة الإنتاج %	مساهمته من التشغيل %	مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي %	مساهمته في الصادرات %
1- قطاع الحجر والرخام	12 %	14 % (8500)	5,5 %	26 %
2- التصنيع الغذائي	24 %	17 %	6 %	25 %
3- الأدوية	5,2 %	2 %	1 %	2 %
4- الجلود والأحذية	2,5 %	5 %	1 %	1,5 %
5- الملابس والمنسوجات	6 %	20 %	2 %	-
6- الاتصالات وتكنولوجيا	25 %	10 %	8 %	6 %

المعلومات			
7- السياحة	14 %	24 %	

ويلاحظ من الجدول السابق أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد نام ومتطور ولديه الكثير من الفرص الاستثمارية في جميع القطاعات الاقتصادية، ولديه القدرة الكبيرة على استيعاب والتعاطي مع المعوقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

2- الاستثمار والمناخ الاستثماري :

(1-2) ما هو الاستثمار؟ *What is Investment?*

الاستثمار هو أحد أفعاليات الأساسية الأربع التي تتم في الحياة الاقتصادية وهذه الفعاليات هي: الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وحول هذه الفعاليات تدور الحياة الاقتصادية، فإما أن تنمو وتزدهر، وإما أن تتقلص وتتأزم وفقا للتغيرات التي تطرأ عليها منفردة أو مجتمعة، وهي مرتبطة مع بعضها متداخلة فيما بينها، حتى تكاد تؤلف معا حلقة واحدة. (قاسم، 1994).

فالحكمة الاقتصادية في زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار والاستهلاك، زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة التشغيل والحد من مشكلة البطالة، وإن زيادة الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع وبالتالي زيادة الإنتاج أي زيادة الاستثمار من ثم زيادة التشغيل.

إذا فإن الفعاليات الأساسية هي عبارة عن حلقة واحدة فأي تغير في أحد أجزائها يؤثر على الأجزاء الباقية .

فلاستثمار: هو شراء السلع الرأسمالية التي تستعمل مباشرة في العمليات الإنتاجية مثل شراء الآلات والأبنية لإنشاء مصانع ومشاعل ومزارع وفنادق وملكية عقارية... الخ، والتي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية. وبهذا يعتبر الاستثمار بمثابة زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع.

ويعرف الاستثمار بأنه: تكوين رأس مال واستخدامه، بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر. وأنه بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو بالإضافة إلى رأس المال.

ويقسم الاستثمار إلى نوعين: **تلقائي، ومحفز.**

فلاستثمار التلقائي: هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار ما يدره من عائد، كاستثمارات الحكومات لإقامة صناعات ثقيلة أو صناعات حربية... الخ.

وأما **الاستثمار المحفز:** فهو الاستثمار الذي يقبل عليه الأفراد بدافع توقع عائد مجز منه، ولولا توقع هذا العائد لما أقدم الأفراد عليه.

وهناك نوع آخر من الاستثمار، يطلق عليه "الاستثمار المالي": وهو قيام المؤسسات أو الأفراد بشراء أحد الأصول المالية (الأسهم، المستندات، والمشتقات) والتي تنتج عوائد معينة في فترة زمنية معينة، وذلك بأقل الأخطار الممكنة، ورغم أن هذا التعريف تعريفًا ضيقًا للاستثمار، إلا أنه يقتضي القيام بدراسة وتحليل هذا النوع من الاستثمارات المتمثلة بالأوراق المالية كالأسهم والسندات.

ويهدف الأفراد من استثماراتهم إلى زيادة ثرواتهم والمحافظة عليها، ومن ضمن هذا المفهوم، فإن شراء بيت للسكن يمكن أن يكون استثمارًا لكثير من الأفراد، إذ أن أسعار المساكن في ارتفاع مستمر، وهذا ما يمكن أن ينجم عنه مكاسب رأسمالية.

أما ما يطلق عليه الاستثمار الإنتاجي أو الاقتصادي فهي تلك الأنشطة التي تتعلق بشراء أصول لإنتاج البضائع أو الخدمات، وذلك بهدف زيادة الثروات إلى حدها الأعلى.

فهدف زيادة الثروات إذن هو هدف مشترك بالنسبة للاستثمار المالي والاستثمار الاقتصادي على السواء. فدافع الربح هو الذي يشجع الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على القيام بهذه الأنشطة. ولأن الحصول على الربح يوازيه إمكانية تحمل الخسائر، فإن جميع القرارات الاستثمارية تسبقها عادة دراسات مكثفة تهدف إلى تقليل التعرض إلى المخاطر إلى أبعد حد ممكن (جابر، 1989).

فلاستثمار هو العامل الأساسي في النمو الاقتصادي، كما أنه يؤلف عنصرا فعالا ديناميكيا في مقومات الدخل، ولهذا فإن الاستثمار هو أول العوامل التي يهتم بها المحللون الاقتصاديون لمراقبة النشاط الاقتصادي ومعرفة اتجاهه نحو النمو أو التقلص والكيفية التي يتم بها كل من النمو أو التقلص. وأن ما يحدث من تطورات على حركة الاستثمار في البناء

والتشييد أو في الآلات والمعدات والأدوات، أو في المخزون لدى المنتجين أو في صافي الاستثمار الأجنبي يلقي ضوءاً على الفعالية الاقتصادية وتطور العمالة والدخل، وكيف ستكون اتجاهاتها العامة في المستقبل القريب على الأقل. وتأتي أهمية الاستثمار من كونه الأداة التي تزيد بها الطاقة الإنتاجية للوطن والآلية التي يتم بها الاستثمار تتمثل في قيام المجتمع بالامتناع عن استهلاك الناتج كله والاحتفاظ بقسم منه على شكل بضائع إنتاجية (أدوات وآلات ووسائل نقل.....) ليقوم باستعمالها لزيادة الإنتاج ورفع طاقته عن المستوى السابق. وعلى القائمين على رسم السياسات التنموية في البلد تحديد معدل النمو بشكل مسبق، ومن ثم تحديد الموارد المطلوبة لتحقيق هذا المعدل. وبعدئذ يتم حصر الموارد المتاحة التي يمكن على أساسها تحقيق المعدل المزمع الوصول إليه في حدود تلك الموارد، ولهذا لا بد من توجيه الادخارات الخاصة والعامة الوجهة الصحيحة في استثمارات تلبى أهداف الخطة ضمن إطارها العام وسياسة البلد التنموية، وعندئذ لا بد من سن التشريعات، ووضع القوانين المنظمة لعملية الاستثمار بما يتناسب والأهداف المرجوة للاقتصاد الوطني. (قاسم، 1994).

2-2) المناخ الاستثماري :

تلعب ظروف العرض والطلب وعوامل الجذب والطرْد للاستثمار دوراً كبيراً في سلوك ومواقف الأفراد في مجال الاستثمار، حيث يشكل قانون تشجيع الاستثمار، السياسات الاقتصادية والقوانين الضريبية والمالية والمناطق الصناعية وغيرها؛ المكونات الرئيسية للمناخ الاستثماري.

فالمناخ الاستثماري: هو عبارة عن مجموعة الظروف والعناصر المؤثرة في اتجاهات حركة رأس المال وأماكن توطنه من أنظمة وقوانين اقتصادية وسياسية وعوامل جذب استثمارية سائدة في مجتمع ما، تعمل في مجملها على إيجاد فرص استثمار مربحة تؤدي بدورها إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في تلك المشروعات؛ ولهذا فعلى الأجهزة المختصة في البلد أن ترشد المستثمر إلى الفرص الاستثمارية التي لم يتعرف عليها، والتي تكون قد حددت سلفاً ضمن نظام "الأولويات" تملية احتياجات البلد، ضمن سياسته الاقتصادية بما يتناسب وطموحات أفرادها وإشباع حاجاتهم. وللمناخ الاستثماري ثلاثة أطر وهي: الاقتصادي، السياسي والقانوني.

أولاً: الإطار الاقتصادي:

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة للبلد تنظم العلاقات بين رأس المال والدولة، ووجود سياسات وإجراءات تنظيمية تدعم الاستقرار وتعطي الثقة لرأس المال للإقدام على الاستثمار بالمشروعات الاقتصادية في الدولة ويشمل الإطار الاقتصادي على ما يلي:

1- الاستقرار الاقتصادي، والذي يقصد به استقرار التوجهات الاقتصادية العامة للدولة في إستراتيجية واضحة يتبين منها جليا دور القطاع الخاص، ومدى انفتاح الاقتصاد خارجياً وتفاعله ضمن الأطر الإقليمية والعالمية، واستقرار السياسات الاقتصادية المتبناة لتحقيق الأهداف وفق سلم أولوياتها.

2- حجم السوق المحلي، فكلما كان حجم السوق المحلي كبيراً كلما كان الإقبال على الاستثمار أكبر، رغم أننا هنا لا نقصد فقط عدد السكان ولكن نقصد أيضاً القوة الشرائية التي يملكها السكان ومستوى معيشتهم.

3- إمكانيات الاستيراد والتصدير، ويشمل ذلك على إجراءات وقوانين واعفاءات الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى البنية التحتية اللازمة لذلك كتوفير الشاحنات والسفن والطائرات والخدمات المساعدة.

4- مدى توفر المواد الخام والأيدي العاملة المؤهلة والمدربة، فتوفر المواد الخام واللازمة للعملية الصناعية والإنتاجية، وتوفر الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وخصوصاً الطبقة الوسطى، التي أصبحت من المقومات الأساسية لقيام الصناعة حيث تمثل هذه الجهة حلقة الوصل بين الإدارة العليا المخططة والمحددة للسياسات والأهداف العامة للشركات وبين الإدارة المنفذة (الدنيا) التي تقوم بتنفيذ كل ما يطلب منها. حيث تلعب الإدارة الوسطى دور الواسطة بين الإداريين بالإضافة إلى تقديم النصح والإرشاد والتنفيذ الآلي.

5- مدى توفر مصادر الطاقة اللازمة للعملية الصناعية والإنتاج، إذ أصبحت تكاليف الطاقة تشكل نسبة كبيرة من المصاريف الإنتاجية وخصوصاً في الصناعات التي تعتمد بشكل أساسي على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا، أي الاستخدام المكثف لرأس المال، إذ أن الكثير من الدول تحرص على توفير مصادر الطاقة وبأقل تكلفة ممكنة.

6- مدى توفر البنية التحتية والفوقية سواء المادية أو الاجتماعية وخصوصاً المرافق العامة كالطرق والموانئ وغيرها، بالإضافة إلى توفر المؤسسات العامة التي تقوم بتسيير أمور الشعب وسن القوانين والتشريعات التي تحكم نشاط المجتمع.

7- معدل النمو الاقتصادي والذي يتمثل في معدل نمو الدخل القومي الحقيقي أو الناتج القومي. فإن ارتفاع هذا المعدل يدل على الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج أو زيادة التصدير أو اكتشاف مصادر وثروات جديدة بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، حيث يتولد عن ذلك رغبات وحاجات جديدة. إذ سيؤدي ذلك إلى جذب دخول استثمارات جديدة إلى تلك البلاد التي تكون فيها معدلات النمو مرتفعة إذ يدل الارتفاع في معدل النمو إلى عدم إشباع حاجة السوق المحلي للسلع والخدمات. وكذلك سهولة التصدير هذا فضلا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعات القانونية التي تنعم بها تلك الدول ذات معدلات النمو المرتفعة وكذلك الإعفاءات التي تمنح من قبلها للاستثمارات الجديدة. وليس أدل على ذلك ما حصل في توجه الاستثمارات اليابانية والتي أصبحت تتجه إلى دول جنوب شرق آسيا بدلا من أوروبا وأمريكا.

8- سعر الصرف: ويؤثر هذا المتغير في حجم وهيكّل الطلب والعرض المحليين، كما يؤثر في حجم وهيكّل الطلب الخارجي، ويتحقق ذلك من خلال تأثيره في حجم وهيكّل الإنفاق الكلي، ويرافق انخفاض سعر الصرف غالبا في المدى القصير على الأقل ارتفاع في الرقم القياسي العام للأسعار، إثر ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية المستوردة، ويتبع ذلك انكماش في الطلب المحلي الذي يعقبه هبوط في حجم المبيعات، وانخفاض في الإنفاق الاستثماري الخاص. ويتحول جزء من الطلب الكلي باتجاه السلع المنتجة محليا التي لا تستخدم مستلزمات إنتاج مستوردة، أو تستخدمها بنسبة أقل من غيرها، فيزداد الاستثمار الخاص باتجاه إنتاج تلك السلع.

9- سعر الفائدة: تشير أدبيات النظرية الاقتصادية إلى أهمية سعر الفائدة باعتباره متغيرا مؤثرا في حجم الاستثمار الخاص من خلال علاقة عكسية مباشرة، فإذا كان معدل العائد أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق فإن ذلك يشجع على قيام الاستثمارات، أما إذا كان العكس فإن ذلك يدعو إلى الأحجام والامتناع عن الاستثمار.

10- الضرائب: وتؤثر بشكل عام - تأثيرا غير مباشر وفعال على الاستثمار الخاص، حيث يعتمد على معدل وهيكّل الضرائب، ومن تلك الضرائب ضريبة الدخل، والضرائب الجمركية، وضريبة المبيعات، وضريبة الدخل مثلا لها تأثير مباشر على حجم الدخل الشخصي القابل للتصرف، إلا أن انعكاس هذا التأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكي وهيكّله، وعلى الادخار الشخصي، يتوقف على درجة تشتت توزيع الدخل الشخصي، وتصاعدية الضريبة، ويعد انخفاض الإنفاق بشكل عام بسبب ارتفاع معدل ضريبة الدخل من ارتفاع الأسعار، ويؤثر سلبا على معدلات الأرباح وعلى الاستثمار الخاص، كما أن الضريبة على صافي الدخل (الأرباح) للشركات والمؤسسات تؤثر سلبا على حجم الأرباح المحتجزة لغرض الاستثمار.

أما الضرائب الجمركية، فإن تأثيرها غير المباشر على الاستثمار الخاص يتوقف على هيكّلها، وعلى مرونة الطلب السعرية للسلع المستوردة، وما لهذه السلع من بدائل محلية. وبشكل عام، فإن للضرائب الجمركية على السلع الكمالية أثرا موجبا على معدل الادخار، كما تخفف من وطأة المنافسة على السلع المحلية، فتزداد إيرادات من المبيعات، ومعدلات الأرباح، وهذا يحفز بالتالي الاستثمار الخاص.

11- حجم الائتمان المصرفي (من ضمنه الجاري المدين): تشير الأدبيات ذات العلاقة إلى أن للسيولة النقدية ولحجم الائتمان المصرفي المتاح صلة وثيقة بحجم الاستثمار الخاص للشركات والمؤسسات في الدول النامية، لأن هذه الشركات والمؤسسات في بيئتها الاستثمارية الناشئة لم تصل بعد إلى مستوى النمو والنضج الذي يؤهلها لتمويل ذاتها، سواء من خلال أرباحها المحتجزة، أو من خلال طرحها لأسهم جديدة في السوق المالي، كما هو الحال في الدول المتقدمة.

12- التضخم: ويؤثر هذا المتغير تأثيرا سلبيا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيره على توقعات الأسعار النسبية، ورفع مخاطر الاستثمار. ويظهر الاهتمام بهذا المتغير عند المقارنة بين أرباح العام الحالي والعام المقبل، إذ أن التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملية المحلية، ولهذا أثر كبير جدا على القرارات الاستثمارية وأنواعها. لذلك تحرص الكثير من الدول على المحافظة على معدل التضخم ما أمكنها ذلك.

13- معدل التبادل التجاري: يؤدي انخفاض معدل التبادل التجاري السلعي، بمعنى ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقارنة بأسعار السلع المصدرة، إلى ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي من مؤشرات قياس الاستقرار الاقتصادي، ويؤثر ذلك سلبا على الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج (أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة)، كما يؤثر على التوزيع القطاعي للاستثمار بسبب تغير الأسعار النسبية للسلع المنتجة محليا.

14- المديونية الخارجية: ويؤثر ازدياد نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نسبة خدمة الدين بشكل سالب على الاستثمار الخاص، ويعتبر عدم التيقن في مختلف مجالات الاقتصاد الكلي، الذي يرافقه تنامي المديونية الخارجية، من الأسباب الرئيسية لهذا التأثير. ويتأثر هذا العامل بمؤثرات عدة من أهمها اختلاف توقيت

تحويل الموارد للجهات الدانئة، وسمة عدم الاستقرار في مفاوضات إعادة الجدولة، والتردد في تنفيذ إجراءات سياسات التصحيح، والضغوط على سعر الصرف، واقتطاع نسبة مهمة من الناتج القومي الإجمالي لسداد خدمة الديون التي تؤثر سلبا على معدل الادخار المحلي، إضافة إلى قيود السيولة في السوق الدولي لرأس المال التي تواجهها دول نامية عديدة بسبب تنامي متأخرات خدمة الديون. (عبد الجبار أثيل - 1996).

كل هذه العوامل تشكل حافزا لقرار الاستثمار وأن عدم توفرها يكون طاردا لرأس المال ولقرار الاستثمار:

ثانياً: الإطار السياسي :

ويمثل الإطار السياسي العلاقات الداخلية والخارجية للدولة من حيث مدى الاستقرار الذي تنعم به البلد سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي.

فالاستقرار السياسي: والذي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة في حجم الاستثمار الخاص، ويأتي الاهتمام بهذا المتغير في الأدبيات الحديثة من خلال التركيز على الطبيعة غير المرنة للإنفاق الاستثماري الخاص بعيد المدى، إذ من الصعب نقل رأس مال ثابت مستخدم في نشاط إنتاجي معين إلى نشاط آخر مختلف دون أن يترتب على ذلك تكلفة عالية نسبياً. وينعكس عدم الاستقرار السياسي بشكل سلبي على حجم الطلب، كما يؤثر على هيكله بشقيه الداخلي والخارجي. ويتأثر جانب العرض بالكيفية ذاتها من خلال عدم الاستقرار في مصادر التزويد بمستلزمات الإنتاج، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في التكاليف، وضعف الثقة في استقرار نظم الحوافز، الأمر الذي يعرقل استمرار النشاطات الإنتاجية، ويؤثر بالتالي على الاستثمار الخاص. (أمين عبد الجبار - 1996).

فالأجواء العامة الهادئة والأوضاع السياسية المستقرة للدولة هي من أهم العوامل المشجعة لحركة رأس المال باتجاه الاستثمار سعياً وراء الربح ضمن إقامة المشروعات الاقتصادية الجديدة.

وتبذل الدول جهوداً كبيرة لاستقطاب الاستثمارات الخاصة، رغم أن هذه الجهود قد لا تفلح، في زيادة الاستثمارات إذا ما سادت روح التشاؤم والتردد بين المستثمرين، ولذلك فإن غياب الاستقرار السياسي سيزيد من عنصر المخاطرة، وبالتالي فإنه يؤثر سلباً على الجدوى الاقتصادية للمشروع على المدى الطويل، إذ بينت الدراسات الميدانية التي أجريت على عينة من الشركات متعددة الجنسيات أن الاستقرار السياسي في البلدان المضيفة يأتي في مقدمة العناصر التي تؤثر على قراراتها الاستثمارية. Frank, 1980, p 130-131 بالإضافة إلى العوامل الداخلية وخصوصاً التوتر والاضطراب والديمقراطية والاتفاقيات الخارجية السياسية أو الأمنية أو التجارية مع العالم الخارجي حيث تلعب تلك العناصر دوراً كبيراً في اجتذاب الاستثمارات الخارجية، وإقامة المشاريع أو طردها. ويقول الدكتور أحمد أبو إسماعيل إن من الجائز أن تبذل الدولة دوافع كبيرة لتشجيع الاستثمارات الخاصة، ولكن تذهب هذه الدوافع أدراج الرياح إذا ساد روح التشاؤم في أوساط المنظمين، فإذا كانت الحالة السياسية مثلاً غير مستقرة، فقد يؤدي هذا إلى قلقلة نفوس المنظمين، ومن ثم فلا يكون عندهم الاطمئنان الكافي للمضي في مشروعات جديدة (مكحول والشخشير - 1995).

ثالثاً: الإطار القانوني (التشريعي):

وهو عبارة عن القوانين والتشريعات التي تحكم النشاط الاقتصادي لضمان حقوق كل من المستثمر والدولة والمواطن (المستهلك).

ويعتبر التشريع من العوامل الرئيسية التي تسهم في خلق مناخ استثماري ملائم، إذ لا بد للمستثمر، سواء كان فلسطينياً أم عربياً أم أجنبياً، أن يكون على علم بالوضع القانوني الذي سيحكم نشاطه ويحدد الأحكام والالتزامات والحوافز والضمانات التي سيتمتع بها مشروعها. ويقدر ما تنجح السلطة في إصدار أعداد تشريعات ملائمة تنظم أموال الشركات، وتنظم العلاقات بين أطراف العمل الثلاثة (المستثمر والعمال والحكومة) والأنشطة المصرفية والضريبية وحقوق الملكية ونشاطات الاستيراد والمحاكم التجارية، إضافة لوجود قوانين تشجع الاستثمار التي تلائم البلد واحتياجاته، التي توجه السياسة الاستثمارية في البلد وفق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموضوعة فيه، بما يضمن حقوق الدولة والمستثمر، وإصدار التشريعات وتعديلها ومتابعتها تطبيقها بما يخدم المصلحة العامة. (قاسم - 1994).

وتحتوي هذه الأطر على عناصر وعوامل سياسية واقتصادية وقانونية متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها بعضاً، إذ يؤدي تفاعلها إلى نتائج قد تعمل كعوامل جذب استثماري لرأس المال أو طاردة له.

1-3) الاستثمار قبل عام 1993:

ساد المناخ الاستثماري خلال الاحتلال الإسرائيلي (1967 - 1994) وجود العديد من العراقيل والمعوقات المقيدة والطاردة لرأس المال المحلي والأجنبي من المناطق الفلسطينية، رغم أنه لم تكن هناك سياسة اقتصادية إسرائيلية واضحة تجاه المناطق المحتلة في بداية الاحتلال، وذلك لانشغال إسرائيل بالمسائل الأمنية والسياسية المترتبة على الاحتلال، إلا أنه سرعان ما تكشفت لإسرائيل حقائق اقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن استخدامها لصالح الاقتصاد الإسرائيلي المحاصر ضمن الدول العربية المجاورة من خلال السيطرة الإسرائيلية على جميع الحدود والمعابر مع تلك الدول. فقد عمدت سلطات الاحتلال من خلال العديد من الأوامر العسكرية والممارسات لمحاربة رأس المال الفلسطيني والعمل على تهريبه وتهجير أصحابه، من أجل منع الفلسطينيين من بناء اقتصاد مستقل يكون دعامة للكيان الفلسطيني الوليد. فمنذ الأيام الأولى للاحتلال أصدرت السلطات الإسرائيلية:

- 1- قرار بتجميد نشاطات البنوك العاملة في فلسطين.
- 2- أهملت البنية التحتية بشقيها المادي والاجتماعي، ومن خلال سيطرة سلطات الاحتلال على إصدار التراخيص منعت الفلسطينيين من الاستثمار في العديد من المشاريع.
- 3- عدم الاستقرار ووضوح الإطار القانوني السائد في المناطق الفلسطينية، حيث أصدرت العديد من الأوامر العسكرية سواء بدوافع اقتصادية أو أمنية، وذلك من أجل تحقيق مصلحة سلطات الاحتلال، وحرمان الاقتصاد الفلسطيني من التقدم والنمو.
- 4- فرضت سلطات الاحتلال قيوداً مشددة على عمليات التصدير والاستيراد سواء بالنسبة للمواد الخام أو المعدات أو المنتجات المصنعة، من خلال سيطرتها الكاملة على المعابر الحدودية مع الدول المحيطة.
- 5- عدم السماح للفلسطينيين باستعمال وسائل النقل الجوية أو البحرية أو البرية،
- 6- فرض رسوم جمركية عالية على عمليتي الاستيراد والتصدير، أدت إلى فقدان الميزة التنافسية للسلع الفلسطينية في الخارج.
- 7- الإجراءات المعقدة التي اتبعتها سلطات الاحتلال، كانت تؤدي في أغلب الأحيان إلى إفساد المنتجات وخصوصاً الزراعية منها، الممارسات الضريبية التعسفية، التي أجبرت العديد من المشاريع على إغلاق أبوابها.
- 8- أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي ساد المناطق الفلسطينية خلال سنوات الاحتلال إلى ارتفاع عنصر المخاطرة للاستثمارات وبالتالي إجماع المستثمرين عن القيام بعملية استثمار في المناطق الفلسطينية، وهذا أدى إلى هروب رأس المال المحلي إلى الخارج سعياً وراء تحقيق الربح في ظل وجود استقرار سياسي واقتصادي.

وقد نجم عن هذه الإجراءات تحولات جذرية في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة تتمثل في :

- 1- ضعف نمو الاقتصاد الفلسطيني :
- 2- تدني أهمية القطاع الزراعي والصناعي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي (GNP) بالنسبة للتشغيل حيث تراوحت نسبة العمال في إسرائيل إلى 40% من الأيدي العاملة للضفة والقطاع.
- 3- تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
- 4- محاصرة الاقتصاد الفلسطيني ونقل الأزمات الاقتصادية إليه. (علاونة، 1989).

لقد تركزت الاستثمارات في الضفة وقطاع غزة خلال الاحتلال الإسرائيلي على المشاريع الخدمائية وخصوصاً بناء العمارات والإسكانيات الفخمة، وفي قطاع الصناعة فقد نشطت بعض الفروع التي كان يتم فيها التعاقد مع الباطن وخصوصاً مشاغل الخياطة والتي أصبحت رهينة بيد الإسرائيليين فعند حدوث أي إغلاق أو حصار اقتصادي للمناطق الفلسطينية فإن هذه المشاغل تتوقف عن متابعة عملها إلى حين فتح الإغلاق والسماح للعرب واليهود من شحن البضاعة من المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل. وبالنسبة للفروع الصناعية الأخرى فقد نشطت ولكنها بقيت تعمل أقل من طاقتها الإنتاجية إذ قدرت الطاقة الإنتاجية بحوالي (40-60%) وفق دراسة للدكتور باسم مكحول والسبب في ذلك هو عدم قدرة

تلك الشركات على تسويق منتجاتها في الخارج. وذلك من خلال الإجراءات وسياسات الاستيراد والتصدير الإسرائيلية. بالإضافة إلى أن تلك الشركات تعتمد بشكل أساسي على عنصر العمل بشكل مكثف وأن لذلك آثار سلبية كثيرة، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع التكلفة مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية لمنتجاتها. ومن خلال الاطلاع على الوضع خلال تلك الفترة يلاحظ وجود عدة عوامل أدت إلى الإحجام الكبير لدى أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية على قيام المشاريع الاقتصادية والإنتاجية ومن تلك العوامل:

- 1- عدم وجود نظام مالي ومصرفي يقدم القروض اللازمة .
 - 2- إهمال سلطات الاحتلال البنية التحتية والفوقية من حيث المرافق العامة والمؤسسات اللازمة، 3- إصدار الأوامر العسكرية والتي هدفت في معظمها إلى منع الاستثمار وتهجير رؤوس الأموال وأصحابها إلى الخارج .
 - 4- فرض الضرائب التعسفية وغيرها من العوامل التي أدت إلى إحجام المستثمرين،
- حيث انعكس ذلك على ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بل أدى ذلك إلى تشويه القطاعات الاقتصادية في المناطق المحتلة.

(4.1) الاستثمار بعد عام 1993:

رافق عملية السلام التي جرت في مطلع التسعينات نظرة تفاؤلية في المنطقة العربية بشكل عام والمناطق الفلسطينية بشكل خاص، إذ اعتبرت عملية السلام الدائرة حالياً هي عبارة عن مشروع اقتصادي تحاول كل الدول أطراف العملية السلمية والدول المشاركة والداعمة لعملية السلام محاولة الحصول على أكبر جزء من المكاسب الممكنة وبسط نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة. إذ أولت الحكومة الفلسطينية منذ تسلمها زمام الأمور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة الوضع الاقتصادي والاستثماري كل جهود مستطاعة وفقاً لإمكانياتها المتاحة فرغم ذلك التفاؤل المصاحب للعملية السلمية وما سيحققه السلام من مكاسب اقتصادية لجميع الدول في المنطقة إلا أن خلق مناخ استثماري ملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى المناطق الفلسطينية لا يزال عرضة للعديد من العوائق أهمها:

1. ضبابية الاستقرار السياسي في المناطق الفلسطينية .
 2. ضبابية الاستقرار الاقتصادي في المناطق الفلسطينية .
 3. مماطلة وتهرب إسرائيل من الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.
 4. عدم إيفاء الدول المانحة بالتزاماتها المالية تجاه الحكومة الفلسطينية وترجمتها إلى حقيقة.
- رغم ذلك فإن الحكومة الفلسطينية منذ قيامها على أرض الوطن أخذت على عاتقها تحمل المسؤولية تجاه تنشيط العملية الاستثمارية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

فبالنسبة للإطار الاقتصادي وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب ، فلا شك أن السياسة الاقتصادية الفلسطينية المعتمدة على مبدأ اقتصاديات السوق والمنافسة الحرة وخصخصة القطاعات الاقتصادية والحرية الاقتصادية الكاملة، توفر المناخ الملائم للاستثمار، رغم أنه وفي ظل الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية بباريس، 1994- والتي اثبتت الواقع عدم إمكانية تطبيقها من أجل خدمة الاقتصاد الفلسطيني للشغرات الكثيرة الموجودة بها، والتي تجعل الاقتصاد الفلسطيني يشبه الاتحاد الجمركي لإسرائيل مع عدم تكافؤ المنافع حيث أن الأقوى هو الذي يكسب أكثر، الأمر الذي لم يبق للاستثمارات حرية من الحركة والعمل أي حرية الدخول والخروج بالأموال والسلع والمواد الخام دون قيود أو جمارك من أجل تشجيع وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم وخصوصاً الحركة والانتقال الخارجي.

وهناك أيضاً قضية الإغلاق الداخلي والذي طبق على المناطق الفلسطينية منذ بداية 1995 وما زال حتى الآن ساري المفعول حيث يستمر إلى عدة شهور دون انقطاع . فقد عمل الإغلاق الداخلي على قطع المناطق الفلسطينية أولاً الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى قطع المحافظات والمدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض هذا أدى إلى إحالة ذهاب العمال والموظفين إلى مواقع عملهم ومنع انتقال السلع والمواد الخام في التحرك من مصادر إنتاجها إلى مصادرها، إذ عمل ذلك على أضعاف النشاط الاقتصادي في المناطق الفلسطينية ، مما أدى إلى تراجع كبير في النمو الاقتصادي، وكذلك ارتفاع في نسبة البطالة إلى مستويات قياسية من 25 – 60 ٪ وذلك وفقاً للظروف السائدة في المناطق الفلسطينية .

وبالنسبة للبنية التحتية، فالملاحظ حالياً أن دور الحكومة الفلسطينية في ذلك ما زال محدوداً وليس كما يجب وكافياً لتشجيع الاستثمارات الأجنبية للقدوم إلى المناطق الفلسطينية أي أن البنية التحتية الحالية المتوفرة في مناطق السلطة الوطنية لا تعتبر في عناصر الجذب الاستثماري والتي تحتاج إلى الكثير من العمل والتهيئة والتي من أهمها: الشوارع الواسعة والموانئ لنقل وشحن البضائع، والمطارات، والخدمات العامة وخصوصاً الكهرباء والمياه والهاتف.

لقد أصدرت دراسات عديدة بينت أن غياب الجهاز المالي والمصرفي في المناطق الفلسطينية، هو أحد أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف وتدهور وتراجع النشاط الاقتصادي خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي. ولكن وعندما سمحت الحكومة الفلسطينية للبنوك التي أغلقت عشية الاحتلال الإسرائيلي، فتح أبوابها وخصوصاً أن هذه البنوك أصبحت تعمل دون وجود بنك مركزي يلزمها بقوانين وتشريعات معينة، حيث أصبحت تعمل كما تشاء، إذ عملت على امتصاص الأموال المتوفرة لدى أبناء الشعب الفلسطيني والتي تراوحت ما بين (5.6) مليارات دولار وتم تحويلها إلى الخارج. فآين دورها التنموي في المناطق الفلسطينية وآين القوانين التي يجب أن تلزمها باستثمار وإعطاء تسهيلات داخل المناطق، أو آين القوانين التي تمنعها من تحويل هذه الأموال إلى الخارج، وآين المعاملة بالمثل للبنوك الفلسطينية المحلية والتي طلبت من بعض الدول المجاورة التي فتحت بنوكها عندنا حتى تفتح فروعها لها في تلك الدول.

من الملاحظ أن البنوك التي سمحت الحكومة الفلسطينية لها بفتح أبوابها عملت وتعمل على أضعاف وتشويه الاقتصاد الفلسطيني وذلك من خلال سياساتها الإقراضية والائتمانية (فكم نصيب القطاع الزراعي من نشاط تلك البنوك - بالتأكيد قد لا يساوي 10% من قروض السيارات فقط)، إذ يفضل أن تقوم السلطة الوطنية باتخاذ إجراءات وسن القوانين تقابل فيه هذا الوضع، فلو بقيت الأموال موجودة بين أيدي الشعب - تحت البلاطة وفي المخدة - لكان أفضل.

وبالنسبة للإطار القانوني الذي سيحكم النشاط الاقتصادي في المناطق الفلسطينية، فالملاحظة على ذلك أن مساهمة الحكومة الفلسطينية ما زالت متواضعة رغم أن الحكومة منذ بداية قيامها على أرض الوطن سعت إلى إصدار قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني من أجل تمهيد الطريق أمام القطاع الخاص الفلسطيني والعربي والأجنبي، للقيام بدوره في عملية البناء والتطوير ومنافسة الدول المحيطة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والتقليل من أثر العوامل الطارئة لرأس المال، وخاصة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ووضوح القوانين والسياسات الاقتصادية والاستثمارية للبلد وفق أولويات التنمية.

(5.2) قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني 1998:

لقد هدف القانون إلى تشجيع الاستثمارات المحلية وعودة رؤوس الأموال الفلسطينية المهاجرة والأموال العربية والأجنبية لكي تتخذ من المناطق الفلسطينية وطناً ثانياً لها وذلك من خلال تقديم الحوافز المادية والإجرائية كإعفاء الأرباح من الضرائب، تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير وإجراءات الترخيص التي تشجعها على أن تضع فلسطين على خريطة الاستثمارات العالمية. وتجعلها بؤرة جذب لتلك الأموال.

ولكن هل استطاع قانون تشجيع الاستثمار القيام بالدور والهدف الذي أصدر من أجله؟

تم إصدار قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (6) في العام 1995، بالطبع لم يرقم قانون تشجيع الاستثمار بالدور الذي وجد من أجله وذلك بسبب المعايير التي اعتمدها لحصول المستثمر على الإعفاءات بالإضافة إلى عدم ملائمة تلك المعايير للمشاريع الاقتصادية القائمة في المناطق الفلسطينية. حيث واجه القانون انتقادات عديدة من قبل المستثمرين وذوي العلاقة.

وبعد ذلك تم تعديل قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) للعام 1998 لتشجيع الاستثمار في فلسطين، في ظل النقص الحاصل في رؤوس الأموال التي يتم استثمارها في مناطق الحكومة الفلسطينية وفي ظل مناخ خصب لمشاريع من الممكن أن تساهم في جعل المجتمع الفلسطيني مجتمعاً منتجاً بدلاً من كونه مجتمعاً استهلاكياً في بعض مجالات الحياة خاصة أنه مجتمع يذخر بالطاقة العاملة. ومن أهم حوافز الاستثمار التي قدمها القانون الجديد والتي أشار إليها الكثير من رجال الأعمال والمحامين الذي من ضمنهم الأستاذ المحامي زهدي التميمي المستشار القانوني لجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين.

وبقراءة متأنية نجد أن لهذا القانون أهمية بالغة في تحقيق أهداف وأولويات التنمية في فلسطين من خلال زيادة الاستثمارات وذلك:

1- بتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار 2- تسهيله وتقديم الضمانات للمستثمرين.

3- منحهم الحوافز التي تزيد مع زيادة قيمة أي استثمار سواء كان في مشاريع قائمة أو مشاريع جديدة.

في حديثنا عن حوافز الاستثمار في فلسطين لا بد وأن نتطرق لأهم النصوص القانونية التي جاءت بهذا الخصوص في قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين ومن ثم نتحدث عن المشاريع المستثناة من الإعفاءات والمزايا بنص القانون المذكور ثم نتحدث عن كيفية حل النزاعات التي من الممكن أن تنشأ بين الحكومة الفلسطينية والمستثمرين ولكن قبل ذلك لا بد من إيراد بعض التعريفات الواردة في هذا القانون:

أولاً:- تعريفات عامة:

قانون الاستثمار: هو قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998 م.

الهيئة: الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار.

المشروع: أي كيان مؤسس ومسجل حسب الأصول وفقاً لأحكام هذا القانون بقصد الربح بما في ذلك أية شركة أو فرع أو ائتمان أو شراكة أو ملكية فردية أو مشروع مشترك أو غيرها من المؤسسات.

الحوافز: الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة وفقاً لأحكام هذا القانون.

المستثمر: أي شخص طبيعي أو اعتباري يستثمر أو سبق له أن استثمر في فلسطين بموجب أحكام هذا القانون أو القوانين السابقة.

ثانياً:- حوافز الاستثمار:

لوضوح نصوص قانون الاستثمار فإننا سوف نتعرض لحوافز الاستثمار من خلال عرض النصوص القانونية التي تحدثت عنها. فقد جاءت الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون الاستثمار بضمانة عامة لجميع المستثمرين بنصها «لا يستثنى أي مستثمر على أي أساس مهما كان من التمتع بالامتيازات الممنوحة وفقاً لأحكام هذا القانون».

ونصت المادة السابعة على أنه «لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها كما لا يجوز الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التحفظ عليها إلا عن طريق القضاء».

ونصت المادة الثامنة على أنه «لا يجوز نزع ملكية عقارات المشروعات كلها أو بعضها إلا للمنفعة العامة طبقاً للقانون ومقابل تعويض عادل عن قيمة العقار على أساس القيمة السوقية للعقار والخسائر الأخرى التي قد تلحق به نتيجة نزع الملكية».

ونصت المادة العاشرة على أن «تضمن الحكومة لجميع المستثمرين التحويل غير المقيد لجميع الموارد المالية إلى خارج فلسطين بما في ذلك رأس المال والأرباح وأرباح الأسهم والأرباح الرأسمالية والأجور والرواتب والفوائد ودفعات الدين ورسوم الإدارة والمعونة الفنية وغيرها من الرسوم ومبالغ التعويض عن نزع الملكية أو إلغاء الترخيص والقرارات والأحكام القضائية والتحكيمية وأي نوع آخر من الدفعات أو الموارد المالية ويجوز للمستثمر أن يحول بحرية جميع الموارد المالية إلى خارج فلسطين بواقع أسعار صرف العملة المعمول بها في السوق والسارية المفعول في وقت التحويل وبعملة قابلة للتحويل يقبل بها المستثمر».

وتحدثت المادة الثانية والعشرون بقولها «تمنح الموجودات الثابتة للمشاريع الإعفاءات التالية» في نقاطها الأربع التالية:

1- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب، على أن يتم إدخالها خلال مدة يحددها قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، وللهيئة حق تمديد هذه المدة إذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

2- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن (15%) من قيمة الموجودات الثابتة، وعلى أن يتم إدخالها أو استعمالها في المشروع خلال مدة تحددها الهيئة من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل وبقرار من الهيئة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها.

3- تعفى الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الجمارك والضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة إنتاجية تقرها الهيئة .

4- تعفى من الجمارك والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو ارتفاع أجور الشحن، أو تغيير في سعر التحويل.

وأشارت المادة الثالثة والعشرون إلى أن «تمنح المشاريع التي تقرها الهيئة والحاصلة على التراخيص اللازمة وفقاً للقانون الحوافز الواردة في هذا القانون وفقاً للتالي»:

1. أي استثمار قيمته من مائة ألف إلى أقل من مليون دولارا يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة (5) خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (10٪) لمدة (8) ثماني سنوات إضافية.
 2. أي استثمار قيمته من مليون إلى خمسة ملايين دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة (5) خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي وقدره (10٪) لمدة (12) اثنتي عشرة سنة إضافية.
 3. أي استثمار قيمته خمسة ملايين دولار فما فوق يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة (5) خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (10٪) لمدة (16) ست عشرة سنة إضافية.
 4. المشاريع الخاصة نوعيا ورأساليا والتي يصدر بتحديدها قرارا من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة تمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة (5) خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط وتخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي وقدره (10٪) لمدة (20) عشرين سنة إضافية. وتحدثت المادة الرابعة والعشرون في فقراتها الأربع على أنه:
 1. يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة مد الإعفاءات لمدة أو مدد أخرى بما لا يتجاوز (5) خمس سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لمجال عمل المشروع وموقعه الجغرافي ومدى إسهامه في زيادة الصادرات وخلق فرص العمل ودفع عجلة التنمية.
 2. يمكن تحديد مدد الإعفاء بالنسبة للمشروعات التي تقام داخل المناطق الصناعية أو المناطق النائية أو المهدة بالاستيطان ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد المناطق الصناعية الجديدة أو النائية أو المهدة.
 3. وفي جميع الحالات تزداد مدة الإعفاء للمشروعات سنتين إضافيتين إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات (60٪) ولا يدخل في هذه النسبة المال المستثمر في الأراضي والمباني وتكون الهيئة هي الجهة المختصة بتحديد هذه النسبة.
 4. يجوز للحكومة منح معاملة تفضيلية أو تقرير حوافز أو ضمانات خاصة للمستثمر الوطني.
- ونصت المادة السابعة والعشرون على أنه «تسري الإعفاءات الضريبية لمدة خمس سنوات على التوسعات في المشروعات التي يوافق عليها مجلس الإدارة اعتبارا من تاريخ بداية إنتاج تلك التوسعات، أو مزاولتها للنشاط، ويقصد بالتوسع الزيادة في رأس المال المستخدمة في إضافة أصول رأسمالية ثابتة جديدة تحقق زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع من السلع والخدمات أو التصنيع لما كان يستورده أو بقصد قيامه بإنتاج أو تقديم أنشطة أو خدمات جديدة».
- وأشارت المادة الثامنة والعشرون على أنه «تعفى من الضريبة على الدخل الأرباح التي وزعها المشروع وذلك بنسبة (10٪) من القيمة الأصلية لحصة الممول في رأسمال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها في المواد (23،24)، ويكون الإعفاء المشار إليه في الفقرة السابقة بنسبة (20٪) من القيمة الاسمية لحصة المساهم في رأسمال المشروع الذي ينشأ بالتطبيق لأحكام هذا القانون في شكل شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام ويتم الاكتتاب فيها بما لا يقل عن (40٪) من رأسمالها».
- وتحدثت المادة ثلاثون بقولها «تتمتع الشركات والمنشآت المندمجة والشركات التي يتم تقسيمها، أو تغيير شكلها القانوني بالإعفاءات المقررة لها قبل الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني إلى أن تنتهي مدة الإعفاء لها ولا يترتب على الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني أي إعفاءات ضريبية جديدة».
- وأشارت المادة الحادية والثلاثون على أن «للهيئة أن تمنح إعفاءات استثنائية للمشاريع التصديرية بشرط أن لا تقل نسبة الإنتاج المعد للتصدير عن (30٪) من إجمالي إنتاجها على أن يتم ذلك بمعايير نظام خاص وأن لا تزيد مدة الإعفاء الإضافية عن ثلاث سنوات».
- وأشارت المادة الخامسة والثلاثون بفقراتها الأربع بقولها:

1. يعفى الأثاث المستورد للفنادق والمستشفيات من الجمارك والضرائب.

2. تعفى الأدوات والمعدات الكهربائية والالكترونية للمشاريع السياحية بما في ذلك الفنادق من الجمارك والضرائب.
 3. تعفى الأدوات والمعدات الكهربائية والالكترونية لمشاريع المستشفيات من الجمارك والضرائب.
 4. تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الجمارك والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات والأدوات والمعدات الكهربائية والالكترونية واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل (5) خمس سنوات، على أن يتم إدخالها إلى فلسطين أو استعمالها في المشروع خلال (2) سنتين من تاريخ صدور قرار بالموافقة على قوائم المشتريات وكمياتها.
- ثالثاً:- المشاريع المستثناءة من الإعفاءات والمزايا الواردة في قانون الاستثمار:**
 حصرت المادة الرابعة من قانون الاستثمار عدم منح الإعفاءات والمزايا الواردة في قانون الاستثمار في سبعة مشاريع وهي:

1. تصنيع وتوزيع الأسلحة والذخيرة أو قطعها.
 2. الصناعات الجوية بما في ذلك المطارات.
 3. إنتاج الكهرباء وتوزيعها.
 4. إعادة تصنيع البترول ومشتقاته.
 5. إعادة تصنيع المهملات والنفايات الصلبة.
 6. الاتصالات السلكية واللاسلكية.
 7. هيئة الإذاعة والتلفزيون.
- وأشارت المادة الثالثة والأربعون إلى أنه «تتمتع جميع الاستثمارات بالحوافز الممنوحة في القانون باستثناء:» المشاريع التجارية، التأمين، العقارات (ما عدا مشاريع التطوير البنوك، شركات الصرافة، أية مؤسسة مالية (ما عدا شركات الرهن العقاري حصراً)».

رابعاً:- كيفية حل النزاعات التي تنشأ بين المستثمرين وبين الحكومة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات المنصوص عليها بقانون الاستثمار؟؟؟

أجابت على هذا التساؤل المادة أربعون من قانون الاستثمار بقولها:

1. عندما يعتقد المستثمر أو الحكومة بأن نزاعاً قد نشأ بينهما، يمكن لأي منهما أن يطلب المباشرة بإجراء مفاوضات وفقاً للإجراءات المحددة في الأنظمة، ويمكن لأحد طرفي النزاع أن يطلب إجراء مفاوضات قبل لجوئه إلى تسوية النزاعات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة.
2. إذا أخفقت المفاوضات في تسوية النزاع في الفترة الزمنية المحددة في الأنظمة، يحق لأي من الطرفين أن يحيل النزاع إلى:
 1. تحكيم مستقل ملزم كما تنص على ذلك الأنظمة.
 2. المحاكم الفلسطينية.

وتم إضافة تعديلات أخرى على قانون تشجيع الاستثمار من أجل تلبية متطلبات المناخ الاستثماري المناسب في العام 2011، ومن أهم تلك التعديلات والتي أكدها وزير الاقتصاد الوطني (د. جواد ناجي، ومسئولو هيئة تشجيع الاستثمار) ما يلي:

- 1- سيتم كل مشروع جديد إعفاء كاملاً من ضريبة الدخل ولمدة أربع سنوات، حتى يبدأ بتحقيق الربح، وسيتم الانحياز لأيهما يحدث أولاً، وبعد ذلك تفرض عليه ضريبة دخل بقيمة 5 ٪ لمدة خمس سنوات أخرى على أن تصبح الضريبة 10 ٪ لمدة 3 ثلاث سنوات قادمة، وبعد ذلك يطبق قانون الضريبة المعمول به، وينطبق هذا المعيار على كل مشروع يشغل 25 عاملاً ، أو إضافة 25 عاملاً جديداً، وأيضا ستمتع كل منشأة تصدر 40 ٪ من إنتاجها، وكل منشأة تستخدم 70 ٪ من مدخلات إنتاج محلية، بالاستفادة من نفس الحوافز.
- 2- مراجعة وتعديل الكثير من القوانين المنظمة للاقتصاد الوطني، منها قانون الشركات، ضمان الحقوق في المال المنقول، الملكية الصناعية، المنافسة، تسوية الديون، حماية الإنتاج، الوكلاء التجاريين، منع الاحتكار وغيرها من القوانين.

قدمت وزارة الاقتصاد الوطني في العام 2013 أكثر من 100 خدمة في مقدمتها تسجيل الشركات، والعلامات التجارية والرقابة، والمكبة الفكرية، بطاقة التعامل بالتجارة الخارجية، ورخص الاستيراد وشهادات المنشأ وغيرها من الخدمات التي تقدم، إضافة إلى الخدمات التي تقدمها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.

بالأرقام:

حيث سجلت الوزارة 1231 شركة برأسمال إجمالي يصل 580 مليون دولار، وترخيص 131 مصنع جديد برأسمال 122.6 مليون دولار، عملت هذه المشاريع على إيجاد حوالي 28 ألف فرصة عمل، في حين بلغ عدد التجار الذين سجلوا لدى الوزارة خلال العام الماضي هناك 1468 تاجرا جديدا، كما تم 472 بطاقات التعامل بالتجارة الخارجية، و5290 شهادة منشأ، و9577 رخصة استيراد، و 11 رخصة جديدة لمحجر، و 1917 علامة تجارية مودعة، و 1354 مسجلة، و 18 وكالات تجارية، 18 براءة اختراع. وغيرها من الإنجازات التي حققت في مجال الصناعة والتجارة والاستيراد، والمعادن الثمينة، وإصدار 1950 تصريح زيارة مستثمر سواء للمشاركة في مؤتمرات أو زيارات استكشافية، وتم إصدار 63 بطاقة هوية لمستثمرين من الشتات.

ولفت الوزير ناجي إلى مجموعة الإنجازات التي حققتها مؤسسة المواصفات والمقاييس إذ تم إعداد واعتماد 150 مواصفة فلسطينية، وتحديث 32 مواصفة، واعتماد 5 تعليمات فنية إلزامية، ومنح 200 منشأة شهادات خاصة بعلامة جودة و الإشراف، وتنفيذ 336 فحص مطابقة للأنظمة التشغيلية، ومعايرة 317 جهازا في مجال المعايرة الصناعية، واعتماد 21 فصفا مخبريا.

رغم ضبابية الوضع العام السياسي والاقتصادي وتعثر العملية السلمية الجارية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى الصعوبات الداخلية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية، إلا أن ذلك لم يمنع وجود العديد من العوامل التي تعمل على جذب الاستثمارات الخارجية أو إقامة استثمارات محلية منها:

1. النظام الاقتصادي الحر الذي تبنته الحكومة الفلسطينية.
2. عدم وجود مديونية كبيرة على الحكومة الفلسطينية كباقي الدول النامية.
3. توفر الأيدي العاملة المؤهلة والرخيصة.
4. توفر بعض المواد الخام والتي من الممكن بناء وقيام صناعات مستخدمة لها.
5. الأفضلية التي أصبحت تعطي للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الأجنبية - الروسية والأوروبية وخصوصا الأسواق الأمريكية حيث وقعت اتفاقية في 1996/11/13 حيث يتم بموجبها إدخال المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الأمريكية دون جمارك أو ضرائب ، وهذا عامل جذب استثماري قوي لإقامة صناعات واستثمارات جديدة.
6. الإعفاءات والضمانات التي قدمها قانون تشجيع الاستثمار.
7. حرية حركة رؤوس الأموال للمستثمرين من المصادرة والتأميم.

ومن أجل تفعيل المناخ الاستثماري في فلسطين، إذ أن عملية التفعيل تتطلب جهودا كبيرة ومتواصلة من جميع الجهات المعنية محليا وخارجيا، وهذه المسؤولية تقع على عاتق أربعة أطراف تؤثر وتتأثر ببعضها البعض وهي:

أولا - الحكومة الفلسطينية:

تحمل الحكومة الفلسطينية مسؤولية تحسين الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المناطق الفلسطينية، وإصدار التشريعات الملائمة، وبناء الأطر والمؤسسات والأجسام العامة اللازمة لتسهيل عمل المستثمر وتوفير البنية التحتية الضرورية بكافة مجالاتها ، وتقديم الحوافز وتذليل العقبات ، ودعم جهود التطوير والتحديث واعتماد سياسة اقتصادية واضحة.

ثانيا - إسرائيل:

تتحمل إسرائيل جزءا كبيرا من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يسود المناطق الفلسطينية ويمكن لإسرائيل أن تلعب دورا أساسيا في تحسين المناخ الاستثماري من خلال إزالة القيود التي تفرضها على حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية ودول العالم وفك الحصار الاقتصادي المفروض عليها.

ثالثا- الدول المانحة (العربية والأجنبية):

أما الدول المانحة فلا بد وأن تسرع في إيصال الأموال للسلطة الفلسطينية وتقديم ضمانات للاستثمار ضد المخاطر غير التجارية، وذلك لتشجيع رأس المال الأجنبي للمقدوم إلى المناطق الفلسطينية.

رابعا- النقابات والأطر العمالية والعامل الفلسطيني:

إذ لا بد من زيادة إنتاجية العمل وتحسين الأداء لجذب الاستثمارات الخارجية.

كل هذه الأطراف تتحمل مسؤولية كبيرة مباشرة وغير مباشرة، تجاه تحسين المناخ الاستثماري بشكل عام، وبعض عناصره بشكل خاص (مكحول والشخشير - 1995).

وقد أشارت الدراسة التي قامت بها مؤسسة ضمان الاستثمار العربية المتعلقة بالمناخ الاستثماري في الوطن العربي، والتي أجرتها على مجموعة من المستثمرين العرب للتعرف على آرائهم وانطباعاتهم حول أهم العوامل المؤدية إلى تفعيل الاستثمارات وجذبها، لتبين أهم هذه العوامل (قاسم، ص 424، 1994):

1. مدى تمتع البلد بالاستقرار السياسي والاقتصادي .
 2. استقرار سعر صرف العملة المحلية .
 3. حرية تحويل أصل رأس المال والأرباح.
 4. معدل العائد المرتفع لرأس المال.
 5. التشريعات المتعلقة برأس المال ووضوحها واستقرارها.
 6. المرونة والسهولة في الحصول على ترخيص الاستثمار والابتعاد عن البيروقراطية.
 7. مدى توافر البنية التحتية.
 8. مدى توافر عناصر الإنتاج علاوة على الإعفاءات والحوافز التي تمنحها قوانين تشجيع الاستثمار.
 9. مدى استيعاب السوق المحلية مع توافر إمكانيات التصدير المرتبطة بمرونة القوانين الخاصة بذلك .
 10. آفاق الاستيراد والتصدير والقوانين المؤثرة عليها.
- ونضيف أيضا:
- العلاقات والاتفاقيات التجارية بين الدول المضيفة للاستثمارات والدول الأخرى.
 - ضمان الدول لأموال المستثمرين.
 - مدى توافر العمالة المدربة والمؤهلة فنيا.
 - انخفاض واستقرار نسبة التضخم.

البيئة الاستثمارية وإجراءات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية:

نظرا لتطور الأحداث السياسية وما واكبها، فتحت السلطة الوطنية المجال الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية حسب ما نص عليه قانون الاستثمار الفلسطيني رقم "1" لعام 1998م والتعديلات الجديدة على القانون في العام 2011 و 2013، لتشجيع الاستثمار في فلسطين، وهذا القانون يعتبر الإطار التشريعي الذي يكفل للمستثمرين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين الحماية اللازمة، والضمانات الضرورية لأموال المستثمر، ويسهل عليهم اتخاذ قراراتهم بهذا الشأن. واشتمل القانون على العديد من الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين، كما نص القانون على إنشاء هيئة عامة للاستثمار تسمى الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمار، وتمتع هذه الهيئة بشخصية اعتبارية مستقلة، وأوكل القانون لهذه الهيئة وضع السياسات الاستثمارية وإصدار الموافقات على كل المشاريع الاستثمارية، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين وفق الأهداف والبرامج والأولويات المستهدفة.

وأهم الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ما يلي:

1. إن قانون الاستثمار الفلسطيني لا يستثني أي مستثمر فلسطيني كان أم عربيا أم أجنبيا من التمتع بمزاياه، كما أن القانون يمكن المستثمرين من الاستثمار في أي مشروع من كافة القطاعات الاقتصادية بفلسطين.
2. الإعفاء من ضريبة الدخل، والرسوم الجمركية، وضريبة الشراء المفروضة على الآلات والمعدات والمواد الأولية ولمدة خمس سنوات مقطوعة، وتخفيض في نسبة الضرائب على صافي الأرباح حسب حجم رأس مال المشروع لمدة تصل 20 عاما إضافية.
3. منح إعفاءات استثنائية إضافية للمشاريع التي يكون 25% من إنتاجها، أو أكثر مخصص للتصدير بشرط أن لا تنفلت القيمة المضافة الوطنية في منتجاتها عن 30% عن التكلفة الإجمالية، وأقر القانون حوافز إضافية للمشاريع الزراعية المعدة للتصدير.
4. كفل القانون عدم المساس بالحقوق الجوهرية للمستثمر مهما كانت جنسيته، حيث حظر تأمين، أو مصادرة أي استثمار مهما كانت جنسيته، أو أي إجراء يحرم المستثمر من السيطرة على مشروعه دون موافقته.
5. يمنح المستثمر غير الفلسطيني حق الإقامة الدائمة وفقا للقوانين السارية، ويمنح هذا الحق للفنيين والخبراء العاملين في المشروع، أما الفلسطيني المغترب والذي يقوم بتقديم مشروع في أحد المجالات يحصل على جمع شمل وبطاقة هوية.
6. يضمن القانون حرية تحويل دون أي قيود للأموال سواء رأس المال، أو الأرباح، أو الأجور... الخ. والحرية التامة في انتقال العملات الصعبة.
7. تتمتع المشاريع بالضمانات والتأمينات ضد الأخطار غير الاقتصادية المختلفة.
8. يحق لصاحب المشروع الاستفادة من أحكام هذا القانون بيع الأصول الثابتة المعفاة إلى مشروع آخر بنفس الامتيازات شريطة موافقة هيئة الاستثمار على ذلك.
9. إذا تم نقل المشروع من منطقة لأخرى يستفيد المشروع من الامتيازات الجديدة للمنطقة الأفضل.
10. تمارس جميع الاستثمارات نشاطاتها طبقا للترخيص الممنوح لها دون تمييز قائم على الجنس، أو العرق، أو الدين سواء عند استخدام موظفين محليين، أو عند شراء احتياجاتها.
11. يمكن القانون أصحاب رؤوس الأموال ذات الحجم الصغير من الاستفادة من ميزات.
12. المحاكم الفلسطينية في مجال حل النزاعات هي صاحبة الصلاحية والولاية، ويحق لأي من الطرفين المتنازعين أن يحيل النزاع إلى تحكيم مستقل ملزم.
13. يمكن القانون من الاستفادة من وضع فلسطين الخاص الذي يوفر الحصص العالمية في الأسواق للمستثمر من أجل تصدير منتجاته إلى الأسواق الأمريكية، والأوروبية، والعربية دون الخضوع للرسوم الجمركية -حق الأفضلية.
14. المساعدة في الحصول على القروض بشروط ميسرة من جهات الإقراض والمساعدة في الحصول على المعلومات والإحصائيات عن الإنتاج والأسواق والمساعدة وتوفير خدمات البلدية.
15. تسهيل إجراءات التسجيل من الدوائر الحكومية دون الدخول في الروتين الحكومي، كما يسهل القانون حركة المستثمرين داخل وخارج البلاد.
16. نص القانون أن المصادقة الاستثمارية صالحة لمدة ستة شهور من تاريخها، ويسقط حق صاحبها إذا لم يبدأ في تنفيذ المشروع خلال تلك الفترة، والمصادقة الاستثمارية لا تغني عن الحصول على كافة التراخيص والمستندات الأخرى.

شروط الاستثمار:

من أجل المصادقة على المشروع الاستثماري يجب أن يتوفر شرطان:

1. الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المعنية.
 2. رأس مال المشروع يجب أن لا يقل عن 100 ألف دولار، تنفق في شراء أصول ثابتة ماعدا الأرض والمبنى حسب مادة.
- 23

يجب أن يمتلك أصحاب المشروع 3/1 رأس المال الأسهمي العام على الأقل، أما في الشركات العادية والمشروع الفردي يجب امتلاك كامل رأس المال.

وبالنسبة للعمالمة والتشغيل:

أ) يجب أن تكون معظم العمالة فلسطينية بالمشروع.

ب) ألا يقل عدد عمال المشروع الإنتاجية عن 10 عمال فلسطينيين.

ت) المشاريع الأخرى حسب احتياجاتها شريطة ألا يقل عن 15 عاملا في فترة التشغيل والإنتاج.
شروط الحصول على المصادقة:

1. دراسة جدوى اقتصادية للمشروع إذا أمكن.
2. تسجيل شركة أو شراكة أو سجل تجاري للمشروع الفردي.
3. تحديد الموقع العام والخاص وشهادات الملكية أو عقود الإيجار والخرائط اللازمة.
4. إحضار كتالوجات وعروض أسعار المعدات والأجهزة والآلات.
5. خلو طرف ضريبي أو براءة ذمة مالية.
6. التراخيص اللازمة من الجهات المختصة.

ملكية المشروع:

يمكن أن يكون المشروع فرديا، أو مشتركا، أو مختلطا حسب ملكية رأس المال.

1. مشروع خاص برأس مال فلسطيني محلي.
2. مشروع برأس مال فلسطيني محلي مشترك.
3. مشروع برأس مال مختلط فلسطيني محلي وفلسطيني مغترب.
4. مشروع برأس مال فلسطيني وأجنبي.
5. مشروع برأس مال أجنبي بشروط.

أولويات خطة الاستثمار:

تتمتع جميع الاستثمارات بالحوافز الممنوحة في القانون باستثناء المشاريع التجارية للتأمين. والعقارات ما عدا مشاريع التطوير. البنوك وشركات الصرافة وأية مؤسسة مالية ما عدا شركات الرهن العقاري. وتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية على النحو التالي:

1. قطاع الصناعة بفروعها.
2. قطاع السياحة والاستحمام والتنزه والترفيه.
3. الصناعات الزراعية، أو مزارع نوعية ومتخصصة.
4. القطاع الصحي من مستشفيات وعيادات متخصصة ومراكز طبية ..الخ.
5. قطاع الخدمات التعليمية مدارس، معاهد، جامعات ..الخ.
6. قطاع الخدمات الإنتاجية الإنشائية والمقاولات.
7. قطاع البناء والإسكان على أراضي حكومية، أو خاصة بمناطق التطوير.
8. قطاع النقل والمواصلات والاتصالات ..الخ.
9. مشاريع أخرى ذات جدوى اقتصادية يمكن للجهة الاستثمارية المصادقة عليها بشروط.

اختيار المشروع الاستثماري:

يختار المستثمر فكرة الاستثمار حسب قدراته ورغباته والدراسة الواقعية ومن حالات استثنائية يمكن توجيه الاستثمار حسب احتياجات المنطقة وأولويات خطة التنمية حسب قوائم المشاريع المقترحة من هيئة الاستثمار.
طريقة تقديم الطلب :

1. يقدم طلب على نموذج خاص بالاستثمار للمغتربين الفلسطينيين شخصيا أو بواسطة وكيل له.
2. يرفق بالطلب الأوراق الثبوتية التالية:
أ. صورة جواز السفر أو الوثيقة.

- ب. شهادات الميلاد وشهادة عزوية لمن يزيد أعمارهم عن 18 سنة.
- ت. تصريح الزيارة إذا وجد.
- ث. دراسة جدوى آلية للمشروع.
- ج. سند الملكية أو عقد إيجار.
- ح. شهادات علمية وخبرة ومعرفة.
- خ. شهادات تثبت القدرة المالية على تمويل المشروع "حوالات بنكية".
- د. عن حالة الشراكة "مستخرج تسجيل الشركة".

نظام الاستثمار للأجانب:

يطلق اصطلاح مستثمر أجنبي على كل استثمار يمتلكه شخص طبيعي أو قانوني ليس من أصل فلسطيني، وعمله خارج فلسطين ويعتزم العمل عن فلسطين ولدولته علاقات اقتصادية مع الحكومة الفلسطينية.

الاستثمار للأجانب:

1. إنشاء مشاريع استثمارية جديدة.
2. فتح فروع لمشاريع قائمه بالخارج.
3. المساهمة في تطوير البنية التحتية.
4. الاستثمار المالي وتوظيف الأموال.

ملكية مشروع الاستثمار:

يمكن أن يمتلك الاستثمار أحد الأشكال القانونية التالية التي يتم تسجيلها في فلسطين حسب النظام:

1. شركة مساهمة خصوصية محددة الضمان.

1. شركة مساهمة عمومية الضمان.
2. شركة عادية.
3. جمعية تعاونية.
4. مؤسسة فردية.
5. شركة مختلطة، فلسطينية - أجنبية.
6. فرع شركة أجنبية.

ونلاحظ أن قانون الاستثمار تضمن العديد من الامتيازات والتسهيلات والإعفاءات الجمركية والإعفاءات الجمركية للمستثمرين، بحيث لا يوجد أي تمييز أو شروط على المستثمر المغترب، وينطبق على المستثمر الفلسطيني بالمهجر كل الشروط التي تنطبق على المستثمر الفلسطيني المحلي "المواطن".

ومن التسهيلات التي منحها قانون الاستثمار ما يلي:

- أ) التسهيل على المستثمر في الحصول على التراخيص اللازمة والتسجيل في الدوائر المعنية.
- ب) التسهيل على المستثمر في الحصول على خدمات الاستثمار من قطع أراضي ووسائل اتصال وخدمات بلدية ... الخ.
- ت) التسهيل على المستثمر المغترب في الحصول على إقامة بالوطن، وتصاريح زيارة ودخول إسرائيل، وفي حالة تنفيذ مشروعه الاستثماري يحصل على جمع شمل وبطاقة هوية هو وأفراد، بل ومنحه بطاقة VIP لإدارة مشاريعه الاستثمارية.
- ث) الحصول على القروض بشروط ميسرة ومن جهات الإقراض.

* أما الإعفاءات الجمركية فتتمثل فيما يلي:

1. تعفى الموجودات الثابتة للمشروع وهي الآلات والمعدات.
2. تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن 15% من قيمة الموجودات الثابتة.
3. يعفى الأثاث المستورد للفنادق والمستشفيات من الجمارك في حالة التحديث مرة كل خمس سنوات.
4. تعفى المواد الخام بقصد إعادة التصدير من الجمارك.
5. إعفاء السيارات للمشاريع.
6. إعفاء السيارات الخاصة من الجمارك.
7. عفش المستثمر حيث يحق للمستثمر العائد ولمرة واحدة إحضار أثاث منزله بالخارج دون دفع جمارك.

* إن البيئة الاستثمارية في فلسطين جذابة وملائمة للاستثمار للعوامل التالية:

1. هناك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة للفلسطينيين وغير الفلسطينيين من العرب والأجانب في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية.
2. العملية التنموية تبدأ من الصفر عن كثير من القطاعات، خاصة أن المنطقة بكر في العرف الاقتصادي وتحتاج إلى الكثير من أجل البناء، والإنماء، والازدهار، وتحقيق الأهداف.
3. العمل على توفير المدن الصناعية في قطاع غزة والضفة الغربية.
4. توفر الأيدي العاملة الفنية والمدرية والرخيصة الأجر، بالإضافة إلى أنها سوق خام.
5. ما يتصف به الاقتصاد الفلسطيني من قوة بسبب عدم وجود مديونية كبيرة على الحكومة الفلسطينية.
6. توفر القوى المدربة والمؤهلة القادرة على إقامة المشاريع وإدارتها.
7. أصبحت الحكومة الفلسطينية تعامل كدولة مستقلة بعد توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، ولها حصص من الأسواق العالمية، وتتمتع بميزة الأفضلية عن كثير من أسواق الدول العظمى خاصة أمريكا والاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط.
8. سيبدأ العمل في بناء المناطق الحرة الفلسطينية والحدودية، وهذا يشجع إقامة المشاريع، وتوفر فرص استثمار أكبر خاصة أن هذه المناطق توفر نوعاً من الحرية الاقتصادية، وحرية السوق، والحركة التجارية.
9. وضع إقامة مطار غزة الدولي على سلم الأولويات الاقتصادية والسياسية للحكومة الفلسطينية، من أجل استخدامه في عملية الاستيراد والتصدير.
10. العمل في أقرب وقت في إقامة ميناء غزة مما يوفر فرص استثمارية أكثر، ويسهل الحركة التجارية وينشطها.
11. المنطقة أقرت منطقة تنموية عالمية .
12. منع الاحتكارات إلا في الحدود التي يمكن تبريرها وفق المصلحة الاقتصادية العليا وبشرط توفير قوانين وضمان رقابة لمنع ظهور إجحاف من قبل الاحتكارات في حقوق المستهلكين.
13. التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص على تنمية مصادر النمو الاقتصادي مثل رأس المال المادي (البنية التحتية) ورأس المال البشري (الاهتمام الأكبر بالتعليم والتركيز على التعليم التقني والتقدم التكنولوجي من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير (Research and Development) .
14. العمل على استكمال وضع الأطر القانونية والقضائية وتطبيقها بفعالية .
15. إشراك القطاع الخاص في تطوير العلاقات التجارية مع أوروبا وأمريكا ودول العالم الأخرى .
16. تشجيع الصادرات في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية ذات الميزة النسبية العالية من خلال عمل دراسات الفرص الاستثمارية لها وترويجها للمشاركين مع القطاع الخاص .

أهم مجالات استثمار القطاع الخاص :

في مشاريع القطاع الزراعي في فلسطين :

يشكل القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني نظراً لأهميته العظمى في المؤشرات الاقتصادية الكلية ودوره السياسي والاجتماعي والبيئي ، إذ يجب اعتماد القطاع الزراعي محركاً للتنمية وقيادتها، فهو الأقدر على : زيادة النمو، إيجاد فرص العمل وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، الأمن الغذائي، زيادة التصدير، الانتماء السياسي والاستقرار الاجتماعي وبالتالي تأمين الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد.

تسعى الدول سواء النامية أو المتقدمة وخصوصاً في ظل النظام الجديد إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها وكذلك تشجيع الاستثمارات المحلية كوسيلة أساسية لا غنى عنها للنهوض الاقتصادي ولتوفير فرص العمل ولإرساء الاستقرار الاجتماعي .

ومن أجل جذب الاستثمارات الخارجية تعمل الدول جاهدة على توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى وجود الإطار القانوني الذي يحكم علاقة المستثمر بالدولة وكذلك إيجاد البنى التحتية الجيدة والنظام المالي المناسب أي إيجاد مناخ استثماري مناسب، وهذا ما تسعى إلى توفيره الحكومة الفلسطينية. حيث تتوفر العديد من الفرص الاستثمارية في فلسطين والتي لها جدوى اقتصادية مربحة ومنافذ تسويقية خارجية بالإضافة إلى توفر القوى العاملة ذات الخبرة العالية في إنتاجها والتي من أهمها:

أولاً: الإنتاج الزراعي :

• **الإنتاج النباتي :**

- 1- النباتات الطبية من أجل التصدير للخارج .
- 2- النخيل وخصوصا صنف المجهول.
- 3- الزهور بكافة أنواعها.
- 4- الفراولة، القشطة، الرمان، الاسكدنيا، الأفوكادو، الزعتر، الليمون، المانجو، والتين، وغير ذلك .
- 5- اللوز واللوزيات بشكل عام .
- 6- العنب اللابذري والبذري بأنواعه المتوفرة في السوق الفلسطيني .
- 7- الخضار (البندورة ، البطاطا، البصل، الخيار، الملفوف وغير ذلك)، حيث يجب اختيار الوقت المناسب للزراعة .
- 8- إنشاء وتشغيل مشاريع خاصة بالبذار والزراعة بالأنسجة .

• **الإنتاج الحيواني:**

- 1- مزارع لإنتاج ديك الحبش (الرومي) للحوم البيضاء.
- 2- مزارع أمهات حبش / بيض التفقيس.
- 3- فقاسات حبش محلية.
- 4- مزارع أمهات الصيصان للاحم وبياض.
- 5- مزارع الدجاج اللاحم والبياض.
- 6- مزارع تربية وإكثار الأسماك.
- 7- إنشاء مزارع الماعز الشامي لإنتاج الحليب.
- 8- إقامة مصانع لإنتاج الحليب ومشتقاته المتنوعة.
- 9- إقامة مصانع للأعلاف المركزة والخلطات البلدية.
- 10- إقامة مصانع لإنتاج الأعلاف المخمرة والخشنة (السيلاج) .

ثانيا : الصوامع والمخازن والصناعات الزراعية :

- 1- إنشاء صوامع لتخزين القمح وحبوب الأعلاف.
- 2- إنشاء مخازن مبردة للمنتجات الزراعية (الخضار، الحمضيات، البطاطا، الألبان واللحوم وغيرها).
- 3- صناعات العصائر والمربيات وصلصلة البندورة وغيرها.
- 4- الصناعات الزراعية في مجال التجفيف والحفظ.

ثالثا: مشاريع الخدمات التسويقية الزراعية :

- 1- شركة تسويق منتجات زراعية مجهزة بكافة الخدمات (بيوت التعبئة والتغليف، برادات وثلاجات، سيارات نقل وشحن مبردة، وغيرها).
- 2- شركة تعبئة وتسويق زيت الزيتون الفلسطيني محليا وخارجيا.
- 3- إقامة بيوت التعبئة والتدريج للخضار والفواكه .
- 4- إقامة المخازن المبردة للخضار والفواكه .
- 5- تأسيس شركة ناقلات للشحن المبرد .

رابعا: مشاريع مستلزمات الإنتاج الزراعي:

- 1- صناعة البلاستيك بكافة الأنواع والأشكال.
- 2- صناعة الأنابيب والخراطيم الزراعية ومعدات الري.
- 3- صناعة الأدوية والعلاجات البيطرية.
- 4- صناعة الأدوية والمبيدات الحشرية والعشبية .

5- صناعة الكرتون والصناديق البلاستيكية وعلب حفظ وتعبئة المنتجات الزراعية.

تلعب المشاريع التي ذكرت دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى دورها الكبير في تعزيز الأمن الغذائي في فلسطين وذلك من خلال:

- 1- زيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي.
- 2- إيجاد فرص عمل جديدة أي التقليل من نسبة البطالة العالية.
- 3- زيادة القدرة الشرائية للعاملين ورفع مستواهم المعيشي.
- 4- العمل على زيادة نسبة الصادرات وبالتالي خفض العجز التجاري.
- 5- العمل على رفع روح المبادرة لدى القطاع الخاص والتشجيع على زيادة الاستثمارات.

3- مدى تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي:

مما لا شك فيه أن القطاع الزراعي يحتل مركزا مهما في اقتصاديات الدول النامية، ويتعاظم دوره أكثر بالنسبة للبلدان العربية، وأولى مهامه هو توفير الأمن الغذائي لجميع السكان عبر التنمية المستدامة التي تعني فيما تعنيه، استثمار الموارد الطبيعية المتاحة وتوفير فرص العمل لسكان الريف الذي يعزز بقائهم في قراهم ويحد من هجرتهم، وكذلك توفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي بهدف زيادة الصادرات الزراعية لخفض العجز في الميزان التجاري. وعندما نتحدث عن الاكتفاء الذاتي الغذائي نرى أنه من غير الممكن أن يكون مطلقا، حتى في الدول المتقدمة، فهو نسبي وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما ازدادت التبعية الغذائية، والعكس صحيح. وترتبط التنمية المستدامة بزيادة الإنتاج وتحسينه، كما ونوعا، فمن جهة عليه مواجهة الزيادة السكانية، وإذا أمكن تحقيق فائض يخصص للتصدير، ومن جهة ثانية زيادة القدرة التنافسية العالمية مع انتشار العولمة ورفع الحواجز الجمركية وسيادة الأسواق المفتوحة يضاف إلى ذلك دعم البلدان المتقدمة قطاعها الزراعي بشتى الوسائل، في حين أن صعوبات جمة تعترض البلدان النامية إذا ما حاولت ذلك.

نرى أن الوصول إلى مستوى معقول من الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للخروج من حالة التبعية الغذائية، ما زال بعيدا المنال، كما هو حال معظم البلدان العربية. إن زيادة الإنتاج الزراعي يتطلب التغلب على مشاكل ومعوقات هذا القطاع، فالبلدان العربية تعاني من تأخر هيكلها في اقتصادياتها وبخاصة الزراعية، واستنادا للإحصاءات والبيانات المتوفرة فيما يخص التجارة الخارجية الزراعية للوطن العربي، يتبين أن الميزان التجاري الزراعي العربي يعاني عجزا مزمنًا، وتحليل هذه الجداول تظهر أن تجارة السلع الغذائية تشكل النصيب الأكبر من تجارة المنتجات الزراعية العربية فقد بلغ حجم الواردات عام 2003 بحدود 23 مليار دولار، ووصل عام 2007 إلى أكثر من 39 مليارا وفي الوقت الحالي تصل إلى 83 مليار دولار\$. يضاف إلى ذلك صغر المساحات الزراعية وتباطؤ عمليات الإصلاح الزراعي في البلدان العربية ذات المساحات الشاسعة، عدم حفظ وصيانة التربة الزراعية التي تتطلب إمكانيات علمية ومالية، عدم كفاءة الإرشاد الزراعي، إذا ما وجد، مما يسبب التلوث بالمبيدات والأسمدة، وانخفاض، إن لم يكن غيابا تاما، المستوى التكنولوجي العامل في هذا القطاع حيث اليد العاملة فيه أغلبها ريفية أمية، نقص المشاريع المائية المخصصة للري وأخيرا العوامل الطبيعية التي تؤثر تأثيرا مباشرا في أداء القطاع الزراعي. إن إمكانية تجاوز أو إيجاد حلول لهذه المشاكل والمعوقات متوفرة، ويمكن أن تتحقق بناء على المعايير

التالية:

أولا: اعتماد التنمية الزراعية المستدامة على صعيد كل قطر عربي.

ثانيا: تفعيل التكامل العربي الذي يعتبر حجر الأساس للنهوض بالقطاع الزراعي الذي تزداد أهميته الإستراتيجية يوما بعد يوم.

ثالثا: اعتماد سياسات زراعية واضحة ومنظمة مبنية على دراسات ميدانية مسبقة للواقع تلبى الاحتياجات الحقيقية للقطاع، وتهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- 1- تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية.
- 2- تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن.

إن الاطلاع على السياسات التي تطبقها الحكومات العربية على القطاع الزراعي يتبين أنها من الناحية النظرية واعدة، إلا أنها واقعا جزئية ومرتبلة وتطرح حلولاً لمشاكل ظرفية قائمة، من هنا تأتي الحاجة

لتطوير البحث العلمي الزراعي والتوجه أكثر نحو تشخيص المشاكل العملية والمزيد من التنسيق بين مراكز البحث الزراعي العربية.

ويمكن اقتراح ثلاثة أنواع من السياسات على الحكومات العربية تبنيها:

1- سياسات سعرية أي مجموعة إجراءات وقرارات وقوانين تؤدي إلى تكوين الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية.

2- سياسات تسويقية وتجارية تعنى بتنظيم الأسواق العربية والأنشطة المتعلقة بها.

3- سياسة هيكلية زراعية تعنى بتشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية وتنظيمها . ولمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة الدكتور فوزية غربي في كتابها "صورة سوداء لواقع القطاع الزراعي في العالم العربي"، إضافة إلى كتاب : الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي العربي الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية 2010 .

وعليه فقد أصبح الخيار الحقيقي الوحيد ليس بين التنمية القطرية والتنمية القومية، وإنما هو بين تكامل التبعية مع الغرب الرأسمالي وتكامل التكافؤ بين الأقطار العربية ومتى استقرت تلك الحقيقة في العقول والصدور غدا من اليسير نسبياً تلمس أسباب التنمية القومية من خلال الأتي .

- 1- العمل الجاد والمتصل والرشيد من أجل تحقيق الحد الأقصى الممكن من استقلالية القرار الاقتصادي .
- 2- السعي لاستقلالية القرار السياسي بالقدر المستطاع.
- 3- صياغة إطار سياسي واقتصادي قومي قوي ومتماسك تنخرط ضمنه الجهود القطرية .
- 4- تصور تنموي قومي يتيح للاقتصاديات القطرية أن تتكامل عموديا وأفقيا وأن تكمل موارد بعضها البشرية والعينية موارد بعضها الآخر ويفضل هذا التكامل :
 - تتسع دورة الحياة الاقتصادية .
 - يعظم حجم السوق القومية
 - يخرج الجميع بفائدة كبيرة (i i) .
 - توفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.
 - الحد من مشاكل البطالة والفقر وسوء التغذية.
 - تحقيق وفرات الحجم الكبير .

وبعكسه سيزداد الوضع ترديا لأن الاقتصاديات العربية ستشكل بالفعل هوامش وأطرافا في النظام الاقتصادي الدولي الجديد وسيزداد تهميشا وأن النظام الجديد سيقضي حتما على القدر البسيط من السيادة الاقتصادية التي تمتعت بها الأقطار العربية على مواردها ... ليُدخل الوطن العربي في تبعية كاملة للخارج. وسيقضي ذلك على كل أمل في تنمية فعلية وعلى أي أمن اقتصادي

لذا ومن أجل تشجيع القطاع الخاص العربي على الاستثمار يجب إعطاء الاقتصاديات العربية دورا أكبر في التمركز نحو الذات أو بما يمكن وصفه بتطوير حركة النمو بالتحول نحو الداخل وهذا لن يكون إلا بإدماج الاقتصاديات العربية في اقتصاد موحد متمحور حول ذاته. ومثل هذا الاندماج والتنسيق لن يلحق الضرر بأي من اقتصاديات الدول العربية لسببين رئيسيين :

- 1- تقارب مستويات النمو وإنتاجية العمل في كل الاقتصاديات العربية بحيث أن أي قطر لن يتحول إلى مركز ولن تتحول الأقطار الأخرى إلى محيط ، وبالتالي يمكن الاستفادة من المزايا النسبية ويكون تعدد المراكز وسيلة لدفع عجلة النمو يستفاد منه كافة الأقطار العربية.
- 2- اختلاف الموارد بين أقطار الوطن العربي يمكن اعتبارها متكاملة مما يسهم بشكل فعلي في توزيع فروع الأنشطة الاقتصادية مما يدفع على التخصص وتقسيم العمل بين جميع أقطار الوطن العربي . وبالطبع إذا ما تحقق مثل هذا العمل على مستوى الوطن العربي بقيادة قومية واعية وحكيمة عندها فقط تستطيع الأمة العربية فرض احترامها على العالم المتقدم وتقود حركة العالم الثالث لبناء نظام من العلاقات الدولية أكثر عدلا لمصلحة شعوب البلدان النامية . حيث إن عملية تشجيع الاستثمار عملية متكاملة ومتداخلة مع جميع جوانب الحياة والتي منها : الاقتصادية والفنية، التجارية، السياسية، استخدام الموارد الطبيعية غيرها.

أهم المقترحات والتوصيات :

1-التوصيات اللازمة لتحفيز دور التجارة العربية البينية:

ضرورة إزالة كافة القيود المتعلقة بالتعرفة الجمركية والقيود الكمية المفروضة على المنتجات الزراعية، وذلك من أجل تسهيل وتشجيع الاستيراد والتصدير بين مختلف الدول العربية وتخفيض تكلفتها، بالإضافة إلى عدم تحديد الكميات المستوردة بكمية معينة ، وإزالة البيروقراطيات الحكومية التي تطول وتعيق إجراءات الاستيراد والتصدير، وذلك بحكم أن المنتجات الزراعية عرضة بشكل أكبر من غيرها من المنتجات للفاقد والتلف السريع ، وبالتالي فإن تعقيد الإجراءات الرسمية لمعاملات تصدير أو الاستيراد هذه المنتجات يرفع من درجة المخاطرة في العمليات التجارية المتعلقة بها ويقف حجر عثرة في وجهة تنمية وتطوير التبادل التجاري فيها.

2-توصيات على المستوى السياسي:

لقد ترتب على تجميع السكان العرب داخل كيانات جغرافية صغيرة إطلاقا للتناقضات السياسية فيما بينهم منذ بدايات القرن العشرين بحيث أصبحت الاعتبارات القطرية الضيقة في غالب الأحيان أقوى من الاعتبارات القومية. ويمكن

القول أن السمّة المميّزة التي تميز البلدان العربية والنامية عموماً هي تبعية الاقتصاد للقرار السياسي فداً المصالح الاقتصادية هي في حالة تبعية للمصالح السياسية والاقتصاد في هذه الدول إجمالاً هو انعكاس للسياسة وليس العكس ، وبالتالي فإن أي تغيير في النظم والتوجيهات السياسية نتيجة تغيير السلطة أو المواقف السياسية ينعكس مباشرة على الوضع والعلاقات الاقتصادية مع الآخرين. فيكفي أن يظهر خلاف في وجهات النظر أو المواقف أو أي خلاف حدودي بين دولتين عربيتين ليقود إلى مقاطعة اقتصادية كاملة بينهما.

وبالتالي فإنه من الضروري جداً أن يكون هنالك فصل تام ما بين العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية ، وبالتالي يجب أن لا تؤثر المواقف السياسية للدول العربية على العلاقات الاقتصادية فيما بينها ، سواء في مجال التبادل التجاري العربي أو انتقال رؤوس الأموال والعمالة العربية.

3 على المستوى الاقتصادي:

إن من أهم المشكلات التي يعانها وطننا العربي والتي تشكل السبب المباشر لتأخير تطوير التجارة الزراعية العربية البيئية هو السياسات التنموية للأقطار العربية والتي يمكن بثقة وصفها بأنها سياسات تنموية قطرية تم تخطيطها وتنفيذها بعيداً عن التنسيق العربي إذ حاولت جميع خطط التنمية القطرية الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الواردات بقدر الإمكان بغض النظر عن التكاليف المترتبة على ذلك.

بالإضافة إلى إهمال الدول العربية تنمية القطاع الزراعي والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، ولا تزال بعض جوانب هذا القطاع (القطاع الزراعي) مهملة وأكثر ما يظهر ذلك في إهمال الميزات النسبية للإنتاج الزراعي على حساب تحقيق الاكتفاء الذاتي مما يخلق تكاليف إنتاج غير مبررة إطلاقاً وليس أدل على ذلك من زراعة القمح والموز وغيرها والمدهش بأن السلطات القطرية تشجع على زراعة هذه المحاصيل وتعتبر نجاحها نصراً مؤزراً لها.

قادت سياسات التنمية القطرية أيضاً إلى إقامة هياكل إنتاجية متماثلة مما عقد عملية التبادل البيئي أكثر. فالمصدر الأساسي المحدد والمقرر لنشأة ونمو التبادل التجاري هو الحاجة والنقص في السلع الزراعية المنتجة بين الدول وهذا النقص يكون مصدره التباين في هياكل الإنتاج المحلية والظروف الطبيعية اللازمة للزراعات فيما بين هذه الدول.

فسياسات الدول العربية التنموية ولدت مجالات للتنافس بين اقتصادياتها حول أسواق التصريف في حين أنها أكثر ما تكون بحاجة إلى إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها. ويبدو أثر هذا العامل جلياً عند النظر إلى الصادرات والواردات العربية. وبالتالي يمكن القول بأن مجهودات تنمية وتطوير التجارة البيئية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي سوف تكون محدودة إذ تركّز الجهود على الجوانب التجارية فقط ، فافتقار الدول العربية إلى التنسيق في سياساتها الاستثمارية وخططها التنموية يشكل حاجزاً إضافياً يقف في وجه حركة التبادل التجاري بين الدول العربية.

ومن هنا تأتي أهمية وضرورة التنسيق بين الأقطار العربية فيما يتعلق بوضع إستراتيجيات وسياسات تنموية مشتركة من أجل تنويع الإنتاج الزراعي كل بلد حسب الميزات النسبية لمنتجاتها والعمل على تعزيز التكامل بين هذه الاقتصاديات والتقليل من الواردات الخارجية. وبالتالي تحقيق الوحدة الاقتصادية والأمن الغذائي كهدف إستراتيجي.

4 على المستوى الفني:

تعاني التجارة الزراعية العربية من عدد من الصعوبات الفنية أهمها، تخلف التسويق الزراعي إذ أن أنظمة التسويق وآلياتها الحالية في الدول العربية هي المسئولة عن ضعف الطاقات التصديرية وعجز المنتجات الزراعية العربية عن المنافسة إقليمياً وعربياً ودولياً ناهيك عن القدرة على فتح أسواق جديدة لها. ويظهر العجز في التسويق الزراعي في بداية الخدمات التسويقية من التعبئة إلى الفرز والتخزين والتبريد إضافة إلى قصور الدعاية والإعلان وغياب صناعة ترويج السلع.

(آلية تعبئة وفرز الثمار ، العبوات المستخدمة ودرءة تصنيعها ، مواصفات النضج اللازمة للحصاد ، الاعتماد على العمل اليدوي ، عدم التزام المصدرين بالمواصفات المطلوبة للأسواق ، ...) .

من أهم المشكلات التسويقية التي تعاني منها تجارة المنتجات الزراعية هي:

1- أنظمة الأسعار المتباينة بين الدول العربية على المنتجات الزراعية.

2- تؤثر مشكلة النقل وسرعة إيصال المنتجات الزراعية بشكل كبير على التجارة في كافة البلدان العربية. إذ ما تزال شبكة النقل البيئي العربي قاصرة عن الوفاء بمتطلبات تطوير التجارة الزراعية. فهذه الشبكة لم تخضع لتطوير حقيقي وأن عملية إنشاء الطرق وتحديث أساطيل النقل تتطلب استثمارات واسعة في هذا القطاع لإنشاء البنية الأساسية والخدمات المساعدة من محطات الخدمة والطاقة ووسائل الاتصال وغيرها.

3-إن عملية الإنتاج في القطاع الزراعي ويحكم موسمية الإنتاج وعدم التزامن بين هذه العملية وعملية العمل إذ يلعب الزمن والظروف الطبيعية التي تتسم بدرجة عالية من حالات عدم التأكد تجعل من المنتجات الزراعية منتجات ذات عرض غير منتظم في حين أن الطلب على هذه المنتجات هو طلب شبه منتظم على مدار العام. وهنا يكون لعمليات التخزين والتبريد والتصنيع أهمية كبيرة في تنظيم تدفقات العرض من السلع الزراعية لتفادي التقلبات السريعة الحادة فيها.

4-إن الطاقات التخزينية ذات الظروف الفنية الملائمة والعالية تقل كثيرا عن المستوى المطلوب سواء لدى الدول المنتجة المصدرة أو لدى الدول المستوردة في الوطن العربي مما يشكل قيودا شديدا الوطأة على تسويق المنتجات الزراعية وعلى الأمن الغذائي بشكل عام.

5.المعوقات المرتبطة بسوء استخدام الموارد الطبيعية:

يتميز الوطن العربي بتنوع كبير من المناخ إذ يتمتع جزء كبير منه بالمناخ المتوسطي المعتدل والمناخ الصحراوي وشبه الصحراوي ومناخ السافانا والمناخ الاستوائي وتبلغ المساحة القابلة للزراعة منه حوالي 133 مليون هكتار لا يستغل منها سوى 54 مليون هكتار، فقط منها 16 ٪ مروية والباقي يعتمد على الأمطار.

إضافة إلى هذا التنوع في المناخ والرقعة الزراعية الكبيرة فإن العمالة العربية ذات خبرة واسعة في الإنتاج الزراعي مما يتيح فرصة كبيرة للتوسع في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني واستغلال الموارد الزراعية المتاحة بصورة أفضل. إلا أن الواقع يظهر أنه وبالرغم من التباين الظاهري في الظروف الطبيعية والمناخية لإنتاج السلع الزراعية فإن هذا التباين محدود جدا من الناحية العملية ولا يتناسب مع التباين في الموارد الزراعية. فغالبا ما نرى بأن الموارد الزراعية لا تؤهل بعض الدول بمقاييس الميزة النسبية على إنتاج سلع معينة ، وبالرغم من ذلك تقوم هذه الدول بإنتاج هذه السلع بدلا من استيرادها وهذا يظهر في العديد من الحالات التي تم الإشارة إليها سابقا.

إن التوجهات الحالية في أقطار الوطن العربي نحو دخول اتفاقية الجات تفرض ضرورة الأخذ بالميزة النسبية للإنتاج والا انقلبت الجات إلى فخ ينتظر كافة الدول التي ما زالت تصر على توجهاتها الاقتصادية.

6-الاتفاقيات التجارية تعزز من الجهود المبذولة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، وتمتيز الاتفاقيات التجارية بكونها عبارة عن جسر يؤدي إلى تعاون اقتصادي عربي بيئي وهو المطلوب كمرحلة تمهيدية باتجاه السوق العربية المشتركة وكذلك بأنها أكثر ديناميكية في هذه المرحلة من أي إجراء آخر لتحرير التجارة العربية وتجاوزها لبعض المعوقات ذات الطابع السياسي أو تخفيفها.

7- التوجه إلى إقامة المشاريع المشتركة و التي هي عبارة عن إحدى أدوات تقريب وجهات النظر بين الدول العربية وامتدادا للاتفاقيات التجارية والتي لها دور بارز في تعزيز مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك.

8- الأسواق الإقليمية (بعد ذلك يمكن التوجه نحو إقامة تكتلات اقتصادية عربية إقليمية على نمط مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي بحيث تشكل هذه التجمعات نواة السوق العربية المشتركة المنشودة ويمكن لهذه التجمعات أن تكون أربعة على سبيل المثال يضم أولها: الدول الواقعة في شبه الجزيرة العربية. والتجمع الثاني يضم الدول العربية التالية (سوريا ، العراق ، لبنان ، الأردن ، فلسطين) ، والتجمع الثالث، يمكن أن يضم الدول الواقعة على وادي النيل بحيث يمكن لهذا التجمع أن يضم بالإضافة إلى مصر والسودان وإريتريا والصومال وليبيا والتجمع الأخير يمكن أن يضم دول اتحاد المغرب العربي: تونس ، الجزائر والمغرب وموريتانيا والصحراء الغربية.

ومبررات هذا التوزيع هو التشابه بين كل مجموعة في أنماط الاستهلاك والظروف الطبيعية والمناخية وطبيعية الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي وتقارب بمستوى تطور البنى الأساسية في هذه التجمعات إضافة إلى ذلك فإن الموقع الجغرافي يلعب دورا رئيسيا في توزيع تجارة الواردات البينية الزراعية.

9-إقامة المؤسسات الضرورية لتطوير التجارة البينية ومن الأولويات في هذا المجال إقامة الأسواق المالية والمؤسسات التمويلية اللازمة لتسهيل التبادل التجاري وتحويل صناعة التسويق ، فتطوير عمل أجهزة التسويق يستلزم توظيف استثمارات واسعة في إقامة وتحديث مؤسسات التسويق والبنى الهيكلية الضرورية لصناعة التصدير والتوسع في قطاع النقل والمواصلات ولعل الجانب المهم والذي يحتاج إلى عناية خاصة هو إقامة شبكة اتصالات واسعة تؤمن تدفق المعلومات بسهولة ويسر فيما بين الدول العربية المشكلة للأسواق الإقليمية. فالمشكلة التي تعترض المستورد في أي دولة عربية هي غياب

المعلومات اللازمة له عن السلع وأنواعها ومواصفاتها وأسعارها وكمياتها المتاحة وفي هذا المجال يكون من المفيد والمجدي إقامة بورصات سلعية لتداول السلع الزراعية بمختلف أصنافها تكون مركزا للتزود بالمعلومات وإقامة الصفقات.

وفي هذه المرحلة يمكن أن تلعب المجالس التنسيقية سواء بين الدول المشكلة للتجمعات الإقليمية أو بين التجمعات الإقليمية فيما بينها دورا ايجابيا في تشكيل المقدمة لإقامة سوق عربية مشتركة موحدة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه من الضروري أن تسود علاقات الاقتصاد المتساوي والمتعاقد بين الدول المشكلة للتجمعات أو الأسواق الإقليمية وبين هذه الأسواق ذاتها وبين الأسواق الإقليمية والتجمعات الاقتصادية الدولية. ومن هنا تأتي أهمية وضرورة عقد مؤتمر عربي للتجارة تحت إشراف غرف التجارة العربية كخطوة لتقريب وجهات النظر وإعداد برامج لتسيير التجارة العربية البينية والوصول إلى تصورات مشتركة حول القضايا والمشكلات والحوال والعقبات التي تعترض تطوير التبادل التجاري البيئي.

وعندئذ يمكن الوصول إلى إمكانية حقيقية لإقامة سوق عربية مشتركة موحدة، لا بل ستفرض هذه السوق نفسها على الجميع. إن هذه التصورات لإقامة السوق العربية المشتركة الموحدة ليست إلا عبارة عن خطوط عريضة لسيناريو واسع يمكن أن يكون موضوعا لدراسات وأبحاث مستقبلية معمقة.

4- أهم الإجراءات المتبعة لتشجيع الاستثمار الزراعي المسئول بالوطن العربي :

يجب أن يتم وضع الاستثمار الزراعي على أولويات الحكومات العربية في الوطن العربي نظرا للدور الكبير الذي يلعبه القطاع الزراعي في اقتصاد البلد، وخصوصا في مجال توفير الغذاء، توفير فرص العمل، التجارة الخارجية، استغلال المصادر الطبيعية المتوفرة، توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي وغير ذلك، والتي نحن في أمس الحاجة إلى دورها.

فرغم المشاكل والمعوقات التي عانت وما زالت تعاني منها عملية الاستثمار في الزراعة العربية سواء: الداخلية والخارجية، أو الطبيعية (المروحة، التصحر، ..)، أو البنية التحتية والفوقية، وغير ذلك. فإن مستقبل الاستثمار الزراعي في الدول العربية يعتمد على مدى النجاح في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية واحتواء النتائج السلبية من خلال بذل الجهود الحثيثة لتحقيق خطوات وإجراءات تخدم الأهداف المشتركة والتي من أهمها ما يلي :

- 1- إيجاد إرادة سياسية موحدة وصادقة لدى القيادات العربية لدعم وتوسيع نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتفعيل قرار السوق العربية المشتركة وإتاحة الإمكانيات المادية والفنية له، للانطلاق في العمل المشترك الذي يحقق أفضل مصالح الأمة العربية، ويعزز موقفها على صعيد إدارة علاقاتها الاقتصادية الدولية، ومواجهة المتغيرات الاقتصادية الإقليمية .
- 2- العمل الجاد لخلق آليات تنفيذ ملزمة وإعطاء صلاحيات وإجراءات تساعد على التنفيذ بالنسبة للمؤسسات العربية المشتركة .
- 3- تطوير المؤسسات العربية المشتركة والاتحادات النوعية وتفعيلها وتوفير البنى الأساسية والخدمية وحشد الموارد العربية والاستفادة من جميع الطاقات بشكل كفاء يساعدان على تكوين حلقات متشابكة داخل القطاعات الاقتصادية العربية وغير منعزلة عن بعضها وتقليص ارتباطها بالاقتصاديات الخارجية .
- 4- العمل بكل السبل على إقامة مشروعات عربية مشتركة في جميع القطاعات وفروعها من أجل ربطها وتشابكها بعضها مع بعض أماميا وخلفيا وجانبيا، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لها وإقامتها .
- 5- التركيز على الصيغ التنفيذية والعملية في تحقيق التنسيق والتشابك القطاعي وصولا للتكامل الاقتصادي العربي .
- 6- العمل الجاد لخلق نظام مصرفي عربي موحد يقرب بين أنواع النقد العربي وييسر سيولة المال العربي بين الأسواق العربية ويسهم في نمائها الاقتصادي والاجتماعي .
- 7- تهيئة نظام قانوني واحد بين أقطار الوطن العربي يحمي حقوق المستثمرين العرب ويشجعهم على توظيف رؤوس أموالهم في بناء الاقتصاد العربي بدلا من بقائها خارج الوطن العربي .
- 8- إعطاء الفكر الاقتصادي العربي التكاملية مكانته الحقيقية وعليه لا بد من الاهتمام به وإعطائه فسحة كبيرة في أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمنظورة إضافة إلى شبكات الانترنت لتعبئة الجماهير العربية من أجل دعم العمل التكاملية العربي .
- 9- سهولة نقل السلع والبضائع وتنقل الأشخاص، جميعها عناصر مهمة في تحديد مواقع واتجاهات النشاطات الاقتصادية الجديدة سواء كان على الصعيد القطري أم القومي لذلك على الدول العربية الإسراع في اتخاذ

كافة الإجراءات المناسبة لبناء شبكات نقل متكاملة ومترابطة بين مدنه وأقطاره على حد سواء برية وبحريا وجويا إضافة إلى خلق شبكة متكاملة من سكك الحديد؛ لأن ذلك يعمل على التقليل من الكلف النهائية للمنتجات بحيث تعطي ميزة أكبر للمنافسة الخارجية .

10- تسريع خطوات التكامل بكافة الاتجاهات ضمانا لتحقيق مصالح الأمة العربية .

11- إعطاء الجماهير العربية دورا أكبر في رسم سياساته الاقتصادية؛ لأن التنمية المنعزلة عن إرادة الجماهير لا يمكن إلا أن تكون ضعيفة بسبب التصاقها بطموحات قطرية صغيرة، وأنها تنمية تابعة ومشوهة وسوف تظل قلقة ومهددة غير قادرة على تحقيق أي من أهدافها الحقيقية .

12- عدم التفريط بمكتسبات القطاع العام في الأقطار العربية من جهة وحث رجال الأعمال العرب والمؤسسات الخاصة العربية وعدم الانجرار والانخراط في مشاريع خارجية وأجنبية من جهة أخرى قد يكون من شأن هذه المشاريع القضاء على النظام العربي وإلى تفاقم تشوهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي .

5- واقع ومحددات الاستثمار الزراعي المسئول بالوطن العربي:

يمتلك الوطن العربي مقومات الإنتاج الزراعي بدرجات متفاوتة من حيث الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية سواء كانت سطحية أو جوفية، والموارد البشرية من القوى العاملة الزراعية والكوادر المؤهلة، والظروف المناخية والبيئية المواتية لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب والسكر والبدور الزيتية والبقوليات واللحوم الحمراء والألبان والتي تشكل نسبة 91% من حجم الفجوة الغذائية.

ومن أجل تقليص حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي يجب تحقيق الاستغلال الأمثل للميزة النسبية لتوزيع الموارد الزراعية والبشرية التي يزرعها وطننا العربي، وذلك بتهيئة المناخ الاستثماري من خلال إقامة مناطق (أسواق) حرة للمراحل الإنتاجية المختلفة للحد من المحددات الاستثمارية ولتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص للاستفادة من القيمة المضافة للصناعات الغذائية التحويلية ومزايا التجارة البينية، وتوفير الضمانات اللازمة للمؤسسات التمويلية للمشاركة الفعالة في دعم هذا القطاع الحيوي وإنشاء صندوق خاص بالأمن الغذائي العربي.

وكما هو معروف أن لدى الوطن العربي مقومات اقتصادية عديدة والتي من أهمها:

- 1- اتساع حجم الأسواق العربية وارتفاع مستويات المعيشة في أغلبها، هذا فضلا على أن فاتورة الغذاء العربية تصل إلى حوالي 83 مليار دولار.
- 2- الثروات الطبيعية الضخمة التي يمتلكها الوطن العربي.
- 3- توفير الأيدي العاملة الرخيصة والمؤهلة.
- 4- محاولة وضع الأنظمة القانونية التي من شأنها تشجيع وجذب الاستثمار.
- 5- العمل على توفير البنية التحتية المتطورة لإقامة المشاريع.
- 6- العوائد والأرباح العالية التي تجنى من المشاريع.

ورغم وجود الكثير من المقومات الاقتصادية والتي يتمتع بها الوطن العربي إلا أن هنالك الكثير من المعوقات التي تؤثر على الاستثمار والتنمية فيه. ومن أهم تلك المشاكل والمعوقات التي أكدت على وجودها تجربة الهيئة العربية للاستثمار الزراعي، وهي كالتالي:

1- اختلاف إجراءات تخصيص وتسجيل الأراضي:

واجهت الهيئة ولا تزال مشكلة اختلاف الإجراءات الكفيلة حسب مواقع الإنتاج لشركاتها ومن أهمها صعوبة تجديد عقود إيجار أراضي الشركات، بالإضافة إلى الشروع في نزاع أجزاء من هذه الأراضي، مما يخالف الاتفاقيات المتفق عليها في هذا الخصوص، مع استمرارية عمل الشركات ووجود أصولها على تلك الأراضي.

2- واقع تطبيق الامتيازات والإعفاءات الممنوحة للاستثمار:

كفلت الاتفاقيات المبرمة بين الهيئة والدول الأعضاء العديد من الامتيازات والإعفاءات للهيئة وشركاتها التي تقيمها في تلك الدول، وبخاصة ما يتعلق بالضرائب والجمارك وغيرها من الرسوم، غير أن الواقع الفعلي على عكس ذلك حيث فرضت

ضرائب ورسوم جمارك على الشركات التي تساهم فيها الهيئة بدعوى أن هذه الإعفاءات ممنوحة للهيئة فقط وليس لشركاتها. وتعود هذه الشركات في الغالب إلى بعض حكومات الدول المشاركة فيها، وأن الهيئة لا تمارس أنشطتها بشكل مباشر إلا من خلال شركاتها ومشروعاتها القائمة في الدول الأعضاء.

3- التضارب في الاختصاصات بين الجهات الحكومية في نفس البلد:

يظهر ذلك التضارب من تداخل الاختصاصات والمسئوليات في أجهزة الدولة المعنية، ما بين وزارات الدولة الاتحادية إلى وزارات الولاية والدوائر الحكومية الأخرى ذات العلاقة.

4- آثار الاستقرار الاقتصادي والسياسي:

ينعكس عدم الاستقرار الاقتصادي في تدني قيمة العملات الوطنية مقابل العملات الصعبة، مما يترتب على الشركات مخاطر عالية وصعوبة في توفير واستيراد مدخلات إنتاجها، وكذلك عدم استقرار السياسات المصرفية المتعلقة بفتح الاعتمادات للوارد.

5- القواعد المنظمة للعمالة والموارد البشرية:

عدم مرونة قوانين العمل في كثير من الدول العربية، مما أثقل على الشركات بالتزامات وأعباء مالية كبيرة مرتبطة بتوظيف وتسريح العمالة، بخلاف بعض القوانين التي لا تسمح باستخدام العمالة المدربة من الخارج. تضارب قوانين التأمين الاجتماعي في بعض الدول العربية مع مصالح شركات الهيئة القائمة فيها.

6- تفاوت الرسوم والضرائب وعدم توافرها مع الاستثمار الزراعي:

استحداث رسوم متعددة تفرض على الهيئة وشركاتها تحت مسميات مختلفة دون مراعاة للاتفاقيات التي أبرمتها الهيئة مع الدول المستضيفة لمشروعاتها وبرامجها المختلفة، كرسوم الموانئ والطيران، والجودة والمواصفات، والثروة الحيوانية، ودعم المحليات، ودمغة الجريح، والحوافز على الأرض، وضريبي القيمة المضافة والإيرادات.

7- ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج:

ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج التي يتم استيرادها عن طريق الوكلاء المحليين، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الكهرباء والمحروقات والتي تقود إلى ارتفاع التكاليف المتغيرة عما هو مخطط له في دراسات الجدوى أو حتى في خطط الموازنات السنوية مما ينعكس سلباً على الأداء العام للشركات.

8- ضعف البنى التحتية في المناطق الزراعية وعلى مستوى المشروعات:

معظم الشركات الزراعية تقع في مناطق الأرياف التي تعاني من ضعف البنى التحتية مثل الطرق وشبكات الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وتوفر المخازن مما يزيد من التكاليف الاستثمارية على الشركات بخلاف ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق مما يضعف القدرة على منافسة المنتجات المستوردة.

9- محدودية مصادر التمويل المتوفرة للجهات ذات العلاقة (الهيئة، الصناديق، القطاع الخاص...):

أي يجب توفير التمويل المناسب واللازم من أجل تحقيق أهداف المؤسسات والدول من خلال الاستثمار الزراعي المسئول في تقليص حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي البالغة نحو 75 مليار دولار أمريكي عام 2013، مما يعكس محدودية رأس مال الهيئة من قيمة الفجوة الغذائية.

10- ضعف التجارة البينية وعدم وجود برامج مشتركة للتبادل التجاري بين الأقطار العربية وبالتالي التأثير على إقامة المشاريع العربية الكبرى.

11- الأداء المتواضع للهيئات والمؤسسات العربية والذي كان نتيجة لصعوبات أشرنا إليها لم تؤد إلى تطور العمل العربي المشترك.

ومن البديهي إن أهم الصعوبات في الوقت الحاضر يرتبط بواقع العلاقات السياسية بين الأقطار العربية وانعكاساته الحادة على العلاقات الاقتصادية سواء في المجال الثنائي أو الجماعي العربي كذلك التباين في طبيعة البنى الاقتصادية للدول العربية وزيادة ارتباط هذه البنى وتبعيتها للعالم الخارجي، وفي الأجل الطويل يمكن القول أن أهم الصعوبات التي يمكن أن تعرقل إمكانية تعظيم العمل العربي المشترك هي: احتمالات تعثر النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، استمرار الصفة القطرية غير المنسقة قومياً لأنماط التنمية والإنتاج، استمرار نهج إقامة صناعات متماثلة بديلة عن الاستيراد، عدم إجراء تقسيم إقليمي مناسب للعمل فيما بينها، عدم تعزيز فاعلية مؤسسات الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها:

- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .
- السوق العربية المشتركة .
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- الاتحادات النوعية المتخصصة.

ونتيجة ذلك أدى إلى أمور وقضايا سلبية على اقتصاد دول الوطن العربي من أهمها:

- 1- تبعية الاقتصاد العربي للخارج.
- 2- ضعف الجهاز الإنتاجي.
- 3- ضعف الترابط الداخلي بين مختلف الفروع مما أدى إلى نمو غير متوازن في القطاعات الاقتصادية.
- 4- حسيلة التنمية متواضعة لا تتلاءم مع الطموحات والآمال المستهدفة.
- 5- زيادة معدلات البطالة خاصة فيما بين الشباب.
- 6- اتساع حالة الفقريين أبناء المجتمع في عموم الأقطار العربية.

6- اقتراح آليات لتشجيع القطاع الخاص العربي في تبني وتفعيل مبادئ عربية للاستثمار الزراعي المسئول في الدول العربية:

يلعب الاستثمار الزراعي المسئول دورا كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي محليا وإقليميا (عربيا) ودوليا، ومن أجل تحقيق ذلك يحتاج إلى سياسات ومبادئ ونظم زراعية وخطط قومية توجه الاستثمار الزراعي لتحسين الأمن الغذائي والدعم التدريجي في الحق في الحصول على الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني. ويقدم الاستثمار المسئول مساهمة ملحوظة في تحسين سبل كسب العيش المستدامة، وخصوصا لأصحاب الحيازات الصغيرة وأعضاء الجماعات المهمشة والضعيفة، وتوفير عمل لائق لجميع العاملين في مجال الزراعة والأغذية بما يسمح باستئصال الفقر، وتعزيز المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، وحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، وتعزيز المشاركة الاجتماعية والاشتمالية، وزيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما أقرته وأوصت به لجنة الأمن الغذائي العالمي والتي من أهمها التوصيات التالية:

- وتشمل نظم الزراعة والأغذية (والأمن الغذائي) مجموعة من الأنشطة تتمثل في التالي:
 - في مجال الإنتاج.
 - التجهيز.
 - التسويق.
 - التجارة بالتجزئة.
 - والاستهلاك.
 - والتصرف بالسلع التي مصدرها الزراعة.
 - المنتجات الغذائية وغير الغذائية، والثروة الحيوانية، والرعي، ومصايد الأسماك التي تتضمن تربية الأحياء المائية والحراجة؛ المدخلات اللازمة والنواتج التي تنبثق عن كل خطوة من هذه الخطوات. وتشمل نظم الأغذية أيضا مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، والأشخاص والمؤسسات، إضافة إلى البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والطبيعية التي تحدث فيها هذه الأنشطة.
 - ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي فإن ذلك يتطلب:
 - توافر الأغذية والوصول إليها واستقرارها واستخدامها.
 - زيادة ملحوظة في الاستثمار في نظم الزراعة والأغذية.
 - استحداث أصول منتجة وتكوين رأس مال (مادي أو بشري أو غير ملموس) موجه نحو دعم تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة، بما في ذلك زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- تماشيا مع المبادئ الواردة في وثيقة لجنة الأمن الغذائي العالمي
- ومن أهم التوصيات والمبادئ والتي تعمل على تشجيع الاستثمار المسئول في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي ما يلي:

المبدأ 1: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية من خلال:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية والحد من الفاقد.
- تحسين الدخل والحد من الفقر.
- تعزيز الإنصاف والشفافية والفعالية وعمل الأسواق.

المبدأ 2 : المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة واستئصال الفقر:

- احترام المبادئ الأساسية والحقوق في العمل، لا سيما حقوق العاملين في مجال الزراعة والأغذية.
- إيجاد فرص عمل جديدة .
- تحسين الدخل، وتوليد قيمة مشتركة من خلال عقود عادلة وقابلة للتنفيذ.
- المساهمة في التنمية الريفية .
- دعم تنفيذ السياسات والإجراءات الرامية إلى تمكين وتحسين قدرات الموارد البشرية لأصحاب المصلحة لاسيما أصحاب الحيازات الصغيرة.
- تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المبدأ 3 : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة :

- ضمان معاملة جميع الأشخاص بعدل .
- إلغاء جميع التمييز والممارسات التي تميز أو تنتهك الحقوق على أساس الجنس.
- النهوض بحقوق الحيازة المتساوية للنساء .
- اعتماد نهج وتدابير وعمليات لتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في الشراكات وصنع القرار وأدوار القيادة والتقسام المنصف للمنافع.

المبدأ 4: إشراك الشباب وتمكينهم:

- تعزيز وصولهم إلى مستلزمات الإنتاج (الأرض، المياه، المدخلات ...) .
- توفير التدريب الملائم والتثقيف وبرامج التوجيه للشباب من أجل زيادة قدراتهم و تعزيز التنمية وفرص الوصول إلى الابتكار والتقنيات الجديدة لتحسين نظم الزراعة والأغذية.

المبدأ 5 : احترام حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والوصول إلى المياه :

- احترام حقوق الحيازة المشروعة للمشاريع الزراعية والمحافظة عليها .

المبدأ 6 : صون الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة وزيادة القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث:

- منع الآثار السلبية على الموارد الزراعية، الأرض والتربة والمياه والغابات وغيرها .
- دعم الموارد الوراثية وصونها، بما في ذلك الموارد الوراثية المحلية.
- الحد من الفاقد في الإنتاج وعمليات ما بعد الحصاد وتعزيز فعالية الإنتاج، واستدامة الاستهلاك واستخدام المنتجات الثانوية.
- زيادة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة والتكيف مع المناخ.
- دمج المعارف التقليدية والعلمية مع أفضل الممارسات والتقنيات .

المبدأ 7 : احترام التراث الثقافي والمعارف التقليدية ودعم التنوع والابتكار:

- احترام مواقع التراث الثقافي ونظمه، والمهارات والممارسات؛ والإقرار بدور السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في نظم الزراعة والأغذية.
- الإقرار بمساهمات المزارعين، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة.
- تعزيز التبادل العادل والمنصف للمنافع المتأتية عن الاستخدام التجاري وغيره مع احترام حقوق السكان الأصليين والمجتمعات المحلية بموجب القانون الوطني.
- تعزيز تطبيق واستخدام التقنيات والممارسات المبتكرة والمكيفة محليا، والعلوم الزراعية والغذائية والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا .

المبدأ 8 : تعزيز النظم الأمنة والصحية للزراعة والأغذية :

- تعزيز سلامة منتجات الأغذية والمنتجات الزراعية وجودتها وقيمتها الغذائية.
- دعم صحة الحيوانات ورفاهيتها.

- تحسين إدارة المدخلات والمخرجات الزراعية لتعزيز كفاءة الإنتاج، والحد من المخاطر المحتملة على البيئة والنبات .
- إدارة المخاطر على الصحة العامة والحد منها على مستوى نظم الزراعة والأغذية .
- تعزيز التوعية، والمعرفة، والتواصل بالمعلومات وسلامة الغذاء .
- تمكين خيار المستهلك من خلال تعزيز توافر الأغذية الآمنة والتي توافق طلب المستهلكين الفردي والجماعي وتفضيلاتهم.

المبدأ 9 : إدراج هياكل للحوكمة وعمليات وآليات للتظلم تتسم بالشمول والشفافية :

- احترام سيادة القانون وتطبيقه بعيدا عن الفساد ومحاربه.
- تبادل معلومات ذات صلة بالاستثمار وفقا للقانون النافذ، بصورة شاملة ومنصفة وشفافة ويمكن الوصول إليها بسهولة في جميع مراحل دورة الاستثمار.
- مشاركة الأطراف الذين قد يتأثرون بالقرارات الاستثمارية بصورة مباشرة والحصول على دعمهم قبل اتخاذ القرارات .
- تعزيز الوصول إلى آليات شفافة وفعالة للوساطة والتظلم وتسوية المنازعات خاصة للأشخاص الأكثر ضعفا وتهميشا.

المبدأ 10 : تقييم ومعالجة الآثار وتعزيز المساءلة :

- تطبيق آليات تتيح تقييمات مستقلة وشفافة للآثار المحتملة .
- تحديد بيانات ومؤشرات خطوط الأساس للرصد وقياس الآثار.
- تحديد التدابير لمنع الآثار السلبية المحتملة ومعالجتها، بما في ذلك خيار عدم المضي قدما بالاستثمار.
- تقييم التغييرات بانتظام وإبلاغ النتائج إلى أصحاب المصلحة.
- تنفيذ إجراءات علاجية وأو تعويضية ملائمة وفعالة في حالة الآثار السلبية أو عدم الامتثال للقانون الوطني أو الالتزامات التعاقدية.

أدوار أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم:

يشكل تعزيز الاستثمار المسئول في نظم الزراعة والأغذية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، والتي تدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني، المسؤولية الجماعية لجميع أصحاب المصلحة. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة تعزيز هذه المبادئ، ودعمها واستخدامها، وفقا لاحتياجاتهم الفردية أو الجماعية وولياتهم وقدراتهم والسياقات الوطنية ذات الصلة على التوالي:

أولا : الدولة:

- 1- يقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي، الوفاء بالتزاماتها القانونية واحترام حقوق الإنسان وحمايتها ووضع توقعات واضحة بأن يحترم المستثمرون المقيمون في أراضيها وأو ضمن ولايتها القضائية، حقوق الإنسان في عملياتهم.
- 2- ضمان الدول قدر الإمكان الإجراءات المتعلقة بالاستثمار في نظم الزراعة والأغذية سواء داخل أراضيها أو خارجها، وفقا للالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والقانون الدولي، والاتفاقات الدولية المتصلة بالتجارة والاستثمار .
- 3- يجب أن تحجم الدول عن تطبيق المبادئ بما قد يضع حواجز مقنعة أمام التجارة أو يعزز مصالحها الحمائية أو بما يمكنها من فرض سياساتها الخاصة على الدول الأخرى.
- 4- ينبغي أن تطبق الدول المبادئ كجزء من جهودها الشاملة لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية داخل أراضيها. وتشجع الدول على صياغة إستراتيجيات وطنية مستقرة وطويلة الأمد للأمن الغذائي والتغذية.
- 5- تعزيز وتمكين البيئة المواتية للاستثمار في نظم الزراعة والأغذية، وفقا لاستراتيجياتها التنموية الوطنية والإقليمية عند الاقتضاء وتشجع الدول على تعزيز بيئة مواتية على المستوى السياسي والقانوني والتنظيمي والمؤسسي، بما في ذلك ضمانات كافية عند الاقتضاء، لتعزيز المسؤولية بما يضمن معاملة عادلة ومنصفة لجميع المستثمرين بالإضافة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة.

- 6- تطبيق المبادئ من خلال وضع السياسات والقوانين والأنظمة الشفافة والمستقرة أو تكييفها، بما في ذلك من خلال آليات الرصد والمساءلة.
- 7- تعزيز التنسيق والدعم على مستويات حكومية مختلفة.
- 8- تعزيز الوصول إلى المعلومات والخدمات والحوافز، والموارد، والأجهزة الحكومية ذات الصلة من دون تمييز.
- 9- الأجهزة القضائية والإدارية المحايدة والآليات الملزمة قانوناً من أجل حل المنازعات بطرق غير تمييزية وفعالة وعادلة ومنصفة وشفافة وسهلة.
- 10- يتعين على الدول أن تتخذ تدابير لمعالجة جميع حقوق العمل للعاملين في مجال الزراعة والأغذية، بما يتماشى مع معايير العمل الدولية المعمول بها، والمساواة بين الجنسين لتمكين المرأة والرجل من المشاركة في فرص الاستثمار والاستفادة منها.

11- للدولة دور رئيسي في توفير المنافع العامة والخدمات الضرورية للاستثمار في نظم الزراعة والأغذية، بما في ذلك البنية التحتية والطاقة والحماية البيئية والبحث والتطوير والتثقيف والصحة والتغذية وخدمات رعاية الأطفال من بين جملة أمور أخرى، لا سيما في المناطق الريفية. وتشجع على ضمان الوصول إلى هذه الخدمات بصورة شاملة وغير تمييزية.

- 1- تطبيق القانون على المشاريع التي تمتلكها الدولة أو تدعمها بصورة ملحوظة، وأن تحرص على أن يكون سلوكها متسقاً مع المبادئ.
- 2- تشجع الدول، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما الأكثر ضعفاً، وحسب الاقتضاء مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على إنشاء نظم للرصد والتقييم والإبلاغ بهدف:
- قياس آثار الاستثمار في نظم الزراعة والأغذية ومعالجة الآثار السلبية.
 - تقييم كفاءة وفعالية القوانين والسياسات والقواعد ومعالجة أية ثغرة ذات صلة بالمبادئ.
 - تقديم إرشادات واضحة إلى أصحاب المصلحة حول الرصد وإجراءات رفع التقارير.

ثانياً : المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية:

- تشجعها على دمج المبادئ ضمن سياساتها وأطرها مع الدول الأعضاء والبرامج والبحوث وأنشطة التوعية والمساعدة التقنية وبناء القدرات.
- اتخاذ التدابير المناسبة بحيث لا يؤدي دعمها للمستثمرين إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ولحقوق الحيازة المشروعة.
- وتشجع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية على دعم لجنة الأمن الغذائي العالمي لتشكيل أرضية لتبادل الخبرات المتعلقة بالاستثمار الزراعي المسئول.

ثالثاً : مؤسسات التمويل والجهات المانحة والمؤسسات والبنوك :

- المساعدة في صياغة سياساتها المتعلقة بالقروض والمنح.
- تشخيص حافظات الاستثمار القطرية وفي التمويل المشترك مع شركاء آخرين .
- تشجيع المؤسسات المالية على وضع آليات مالية مبتكرة وأدوات تأمين لدعم الاستثمار في الزراعة، ولا سيما وضع حلول ملائمة لأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك المزارعون الأسريون، التي تشتمل على منظور إنمائي طويل الأجل.

رابعاً: منظمات البحث والجامعات ومنظمات الإرشاد:

- دمج المبادئ في سياساتها، وتسهيل تبادل المعارف، وتنمية المهارات، وتتناول الابتكار اللازم لزيادة مساهمات أصحاب الحيازات الصغيرة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.
- اختبار الممارسات الميدانية والتكنولوجيا ونماذج الأعمال، وتقديم المشورة للحكومات بشأن إصلاح السياسة العامة أو تقديمها إلى المستثمرين بشأن الممارسات المتعلقة بنظم الزراعة والأغذية. ودعمها للأمن الغذائي والتغذية،
- تشجع منظمات البحث الأوساط الأكاديمية على إجراء بحوث تشاركية تساهم في نظم الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

خامساً : أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم :

- زيادة الإنتاجية والمدخيل، وتوفير قيمة مضافة في عملياتهم واستخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وفعالة.
- تعزيز قدرتهم على الصمود.
- إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطتهم وظروفهم، من أجل تعزيز الآثار الإيجابية إلى حد أقصى وتفادي الآثار السلبية على الأمن الغذائي والتغذية.
- المشاركة في وضع السياسات والبرامج وعمليات الرصد على جميع المستويات.

- الامتثال للقوانين والأنظمة الوطنية دون انتهاك حقوق الإنسان.

سادسا : المشاريع التجارية بما في ذلك المزارعون :

- تطبيق المبادئ مع التركيز على التخفيف من المخاطر وإدارتها من أجل تعزيز الآثار الإيجابية إلى حد أقصى وتفادي الآثار السلبية على الأمن الغذائي والتغذية.
- تشجيع المشاريع التجارية المعنية بنظم الزراعة والأغذية على توفير المعلومات إلى أصحاب المصلحة الآخرين والتواصل معهم .
- توافق طلب المستهلكين الفردي والجماعي وتفضيلاتهم، بما يتماشى مع القانون الوطني والدولي وحسب الاقتضاء.

سابعا : منظمات المجتمع المدني :

- تشجيع على دمج المبادئ في سياساتها وبرامجها على أن تكون محفزة للشفافية والمساءلة، بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين في جميع مراحل الاستثمار لاستخدام المبادئ، ورصد آثار الاستثمار على نظم الزراعة والأغذية وتقييمها.

ثامنا : العمال ومنظماتهم:

- للعمال ومنظماتهم دور رئيسي في تعزيز العمل المطلوب وتطبيقه.
- لهم دور بالغ الأهمية في الانخراط في حوار اجتماعي مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز تطبيق المبادئ في الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية.

تاسعا : المجتمعات المحلية:

- تعزيز وتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية وفقا للمبادئ المذكورة .

عاشرًا : منظمات المستهلكين:

قد تساهم منظمات المستهلكين في تطبيق المبادئ عن طريق إحاطة المستهلكين وتثقيفهم بشأن هذه المبادئ وتشجيع الاستثمارات التي تحترمها.

7- استعراض تطبيقات ومجالات الاستثمار الزراعي المسئول في إطار مبادرات الأمن الغذائي العربي :

دعم وتفعيل مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية والمالية الوطنية والإقليمية العربية ماديا وفنيا. وذلك من أجل : دعم التنمية الاقتصادية، دعم الاستقرار الاقتصادي، دعم التنمية الاجتماعية، تشجيع التجارة وتعميق علاقات الترابط الاقتصادي العربي. وبالتالي فإننا نستهدف من ذلك تحقيق الأهداف الزراعية التالية :

- 1- تطوير وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي، وتحسين جدوى استثمارها.
 - 2- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.
 - 3- تسهيل وتيسير التبادل التجاري للمنتجات الزراعية بين الدول العربية.
 - 4- تحسين ورفع المستوى المعيشي للمزارعين والعمال في القطاع الزراعي.
 - 5- دعم وتشجيع المشاريع والصناعات الزراعية من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب والتمويل الميسر وغير ذلك.
 - 6- تنسيق وتنفيذ الإجراءات والسياسات ذات العلاقة بين الدول العربية والإفريقية وذلك لبلوغ التكامل الزراعي بين الدول الأعضاء.
- وأخيرا وليس آخر فإن عملية الاستثمار المسئول والتي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية فإنها تتطلب الإجراءات والسياسات والتي من أهمها:

- 1- دعم أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل الميسر والمساعدات، وبمستلزمات الإنتاج الزراعية بسعر مناسب، توفير الدعم الفني الزراعي المجاني وتوفير عمليات التسويق لهذه المشاريع.
- 2- تعزيز الجهود المبذولة بين الدول من خلال الاتفاق على برنامج يحقق الأمن الغذائي بحيث يضمن التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء ضمن البرنامج وتحقيق التنمية بين الشركاء.
- 3- العمل على إيجاد الحلول المبتكرة للمشاكل والمعوقات التي تواجه إنتاج الغذاء والبحث عن الفرص الاستثمارية الزراعية المتاحة لدى الدول الأعضاء في البرنامج، وبالتالي تقليص الفجوة الغذائية العربية التي أصبحت في توسع مزمن ومستمر عبر الزمن.

- 4- تعاظم الدور الذي يجب أن تقوم به الهيئات والصناديق العربية على أهمية الاستثمار في البحوث الزراعية وتطوير وتطوير التقانات الزراعية الحديثة للتوسع في الإنتاج الزراعي والاستثمار الزراعي، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية وكفاءة استخدام الإمكانيات الزراعية الطبيعية والبشرية، بالإضافة إلى تعزيز دور شريحة صغار ومتوسطي المزارعين والمنتجين.
- 5- اعتماد البرنامج الزمني لفترة الإنتاج الزراعي في الدول العربية، والتي تمتاز بتباين مناخها والذي يمنحها توفير المنتجات الزراعية طوال السنة وفي جميع الفصول، حيث يشجع ذلك الاستثمار في الإنتاج الزراعي وبالتالي تنشيط التجارة البينية العربية.

آليات دعم الاستثمار في فلسطين والدول العربية وتعزيز الأمن الغذائي:

- 1- تفعيل شبكة الأمان العربية وتنفيذها (100 مليون دولار شهريا \$) وذلك دعماً للقيادة الفلسطينية لمواجهة الضغوطات والإجراءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، من أجل دعم موازنة دولة فلسطين وصمود الشعب.
- 2- إيفاء الدول العربية الشقيقة بدفع التزاماتها التي تعهدت بها خلال القمم العربية ودفعها إلى الصناديق التي أنشئت لدعم الشعب الفلسطيني وصموده (صندوق انتفاضة الأقصى، وصندوق القدس).
- 3- تفعيل وتنفيذ الاقتراح الذي قدم من قبل وزارة الزراعة الفلسطينية في أحد اجتماعات وزراء الزراعة العرب (اجتماع الكويت) والذي دعا إلى تخصيص 10 % من أرباح الصناديق العربية لصالح الشعب الفلسطيني والقطاع الزراعي.
- 4- تفعيل وتنفيذ قبول دولة فلسطين في صندوق الائتمان على الصادرات العربية.

المراجع:

- 1- وزارة الزراعة.
- 2- مركز الإحصاء الفلسطيني (أعداد مختلفة).
- 3- "دليل التصدير والاستيراد الفلسطيني"، مركز مسار، رام الله - 1999.
- 4- "خطة التنمية الزراعية لقطاع الإنتاج النباتي"، وزارة الزراعة، رام الله - 1996.
- 5- وزارة الاقتصاد الوطني.
- 6- عورتاني هشام "اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة" 1967-1999، جامعة النجاح الوطنية - نابلس - 1993.
- 9- "الزراعة الفلسطينية نحو عام 2000" عبد الرحمن أبو عرفة وآخرون، مؤسسة الشمال الجنوب النمساوية للتعاون الدولي - القدس - فيينا 1997.
- 10- ربايعة أحمد والقاسم أحمد: تقرير قطري عن التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في فلسطين مقدم للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وزارة الزراعة - رام الله - 1999.
- 11- مؤتمر السياسة الزراعية الفلسطينية واستراتيجياتها، وزارة الزراعة 1999.
- 11- ربايعة أحمد ومصطفى سلمى: تقرير قطري حول البنيات الإنتاجية والتسويقية الزراعية في فلسطين، مقدم للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وزارة الزراعة - رام الله - 1999.
- 12- علاونة عاطف "أثر الاحتلال الإسرائيلي على التحولات الاقتصادية في الضفة الغربية" جامعة النجاح الوطنية. نابلس، 1989.
- 13- أبو الرب محمود اقتصاديات فلسطين نابلس - 1991 ص 33.
- 14 - حرارة جميل "رسالة الاستثمار" قطاع غزة - 1996.

- 15- مكحول باسم، والشخشير هاشم "دراسة تحليلية- قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني" مجلة السياسة الفلسطينية- نابلس، العودان السابع والثامن. 1995- ص (91-111).
- 16- قاسم أحمد "التشريعات وأثرها على تشجيع الاستثمار في الأردن"- الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق. تحرير مصطفى حمارنة، الجامعة الأردنية، عمان 1994، ص (404-430).
- 17- الكساسية حمد "السياسات الاقتصادية الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار في الأردن"- الاقتصاد الأردني.
- 18- الاتفاقية الاقتصادية بين (م.ت.ف) - وإسرائيل، باريس. 1994.
- 19- هيئة تشجيع الاستثمار .
- 20- معهد الأبحاث التطبيقية _ أريج _ مشروع تقييم الإنتاج والاستهلاك.
- 21- المصري محمد: الأمن الغذائي الفلسطيني" وزارة الزراعة. 2015 .
- 22- اتحاد الصناعات الغذائية " واقع القطاعات الإنتاجية في فلسطين". 2010.
- 23- غربي فوزية " صورة سوداء لواقع القطاع الزراعي العربي".
- 24- الهيئة العربية للاستثمار الزراعي.
- 25- لجنة الأمن الغذائي العربي.
- 26- تقارير حول الأمن الغذائي العربي.
- 27- جريدة القدس، 1997/1/8.

References In English:

28. Awartani Hisham and Abdel Karim Naser "Private Investment In The Palestinian Territory: Recent Trends And Immediate Prospects". AL-Najah National University, Nablus, West Bank. Unctad / ECDC / SEU / 13 30 July 1996,
29. Reilly Frank. Investment Analysis And Portfolio Managment. The Dryden Press. Elizabeth Widdicom be 1994.

تجربة العراق في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول

م. عبد خلف حسين العوض

تجربة مصر في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول

م. محمود الورداني

المحتويات

- نظرة عامة على القطاع الزراعي .
- المقومات الأساسية للتنمية الزراعية والمزايا التنافسية .
- التيسيرات والضمانات التي تقدمها الحكومة للمستثمرين .
- المشروعات المقترحة والفرص الاستثمارية في محافظات مصر .
- فرص الاستثمار بالأراضي الجديدة .

- الأمن الغذائي العربي ومجالات الاستثمار الزراعي.

نظرة عامة على القطاع الزراعي :

على الرغم من التطور والنمو للقطاعات الاقتصادية غير الزراعية، إلا أن الزراعة مازالت تمثل مصدرا للدخل وأسلوبا للحياة للغالبية العظمى من السكان، حيث يمثل السكان الريفيون نحو 56% من إجمالي السكان. وترجع أهمية الزراعة إلى كونها تستوعب نحو 23% من قوة العمل، فضلا عن كونها المصدر الرئيسي للمواد الخام للصناعات التحويلية التي تقوم على الإنتاج الزراعي، كالصناعات الغذائية والغزل والنسيج، وهي أيضا السوق الرئيسية لمنتجات الكثير من الصناعات والقطاعات الأخرى.

- تساهم الزراعة بأكثر من 14% من الناتج القومي المحلي.
- وتمثل حوالي 20% من الصادرات المصرية.
- حوالي 56% من سكان مصريين في المناطق الريفية.
- يعمل في الزراعة 23% من إجمالي قوة العمل في مصر.
- زيادة الصادرات الزراعية المصرية من نصف مليار إلى خمسة مليارات دولار أمريكي خلال عشر سنوات .
- زيادة الصادرات المتنوعة عالية القيمة.

لماذا الاستثمار في القطاع الزراعي ؟

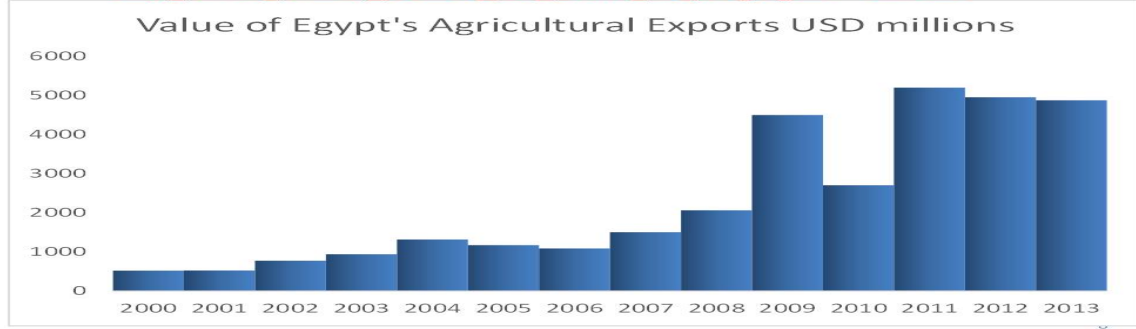
الزراعة لديها المقومات الأساسية للتنمية - المزايا التنافسية :

- مناخ متنوع ملائم للإنتاج على مدار العام.
- جودة المياه والتربة البكر.
- الإنتاجية العالية في المحاصيل الزراعية.
- معدل نمو عال لقطاعات الدواجن والأسماك ومنتجات الألبان .
- على سبيل المثال زيادة الإنتاجية في مجال الأسماك من 350 ألف طن إلى مليون طن بما يعادل 2 مليار دولار على مدار 10 سنوات .
- معدل نمو وعائد مجز للصناعات الغذائية وقطاع الأعمال الزراعية .
- النفاذ إلى الأسواق الخارجية من خلال اتفاقيات التجارة الدولية مع منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا.
- التعاون بين الوزارات المختلفة لتسهيل الإجراءات.
- استصلاح 3 ملايين فدان على مدار الـ 50 سنة الماضية .
- سوق محلي كبير وكثافة سكانية عالية.
- توافر الخبرات البشرية والأيدي العاملة.
- بنية تحتية (طرق - مطارات- موانئ- سكك حديد) .

■ التنمية الزراعية:

- (1) مشروعات لصغار المزارعين والشباب.
 - (2) المشروعات الزراعية ذات المساحات المتوسطة .
 - (3) الزيادة الرأسية في المشروعات المتكاملة خاصة في مجال الفاكهة والخضر.
- التنوع في الإنتاج الزراعي والحيواني والداجني ومنتجات الألبان والاستزراع السمكي.
 - الخبرات العلمية والعملية المتميزة بمجال استصلاح الأراضي.
 - الدراسات التفصيلية المتكاملة للمواقع من حيث :
 - (أ) جودة التربة.
 - (ب) توافر المياه .
 - (ج) البدائل المحصولية المناسبة .

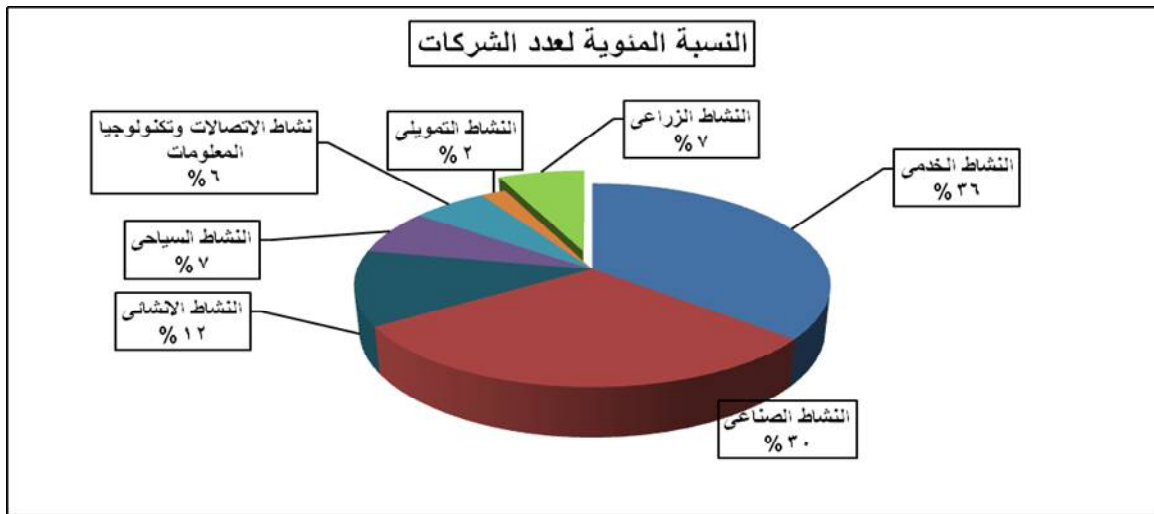
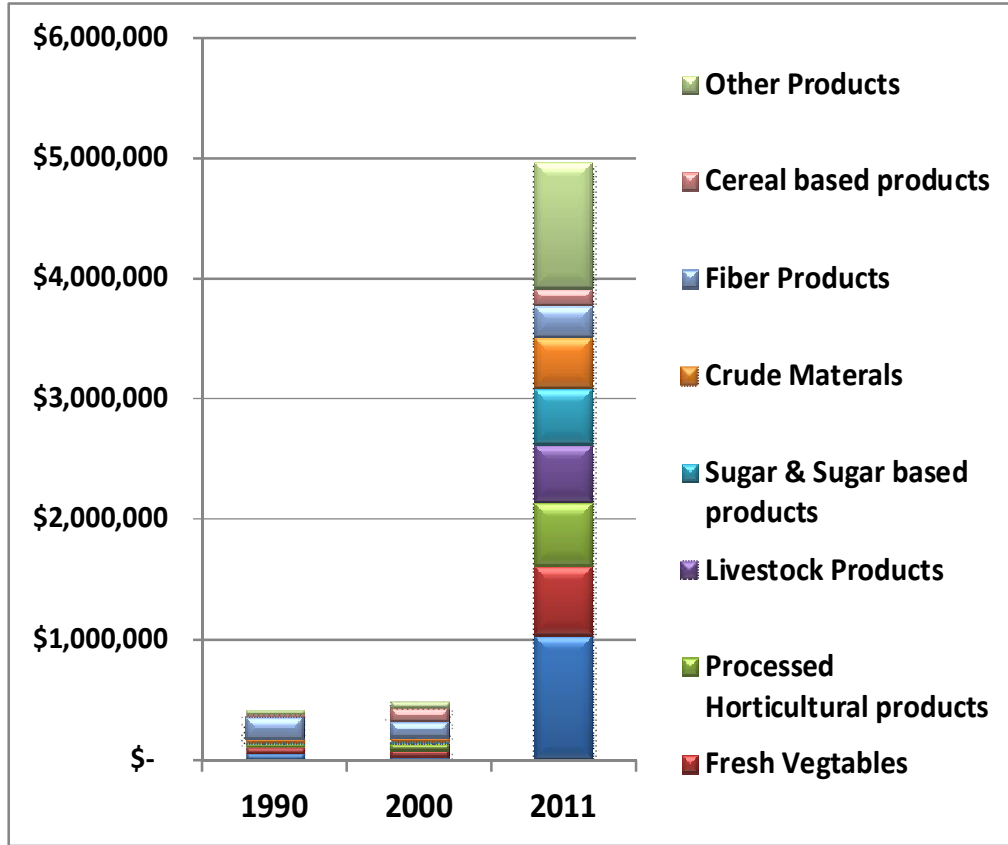
زيادة الصادرات الزراعية المصرية من نصف مليار إلي خمسة مليار دولار أمريكي خلال عشر سنوات



زيادة الصادرات المتنوعة عالية القيمة

المنتجات الرئيسية

المنتجات الرئيسية	القيمة (مليون دولار أمريكي)
<u>الفاكهة الطازجة</u>	
برتقال	500 مليون
عنب	250 مليون
فراولة	60 مليون
زيتون	50 مليون
<u>خضروات طازجة</u>	
بطاطس	250 مليون
بصل	215 مليون
خضروات أخرى	113 مليون
<u>منتجات بستانية مصنعة</u>	
أغذية جاهزة	111 مليون
عصير فاكهة	75 مليون
فاكهة مجهزة	60 مليون
أغذية جاهزة	111 مليون
عصير فاكهة	75 مليون
<u>منتجات حيوانية</u>	
جبن	250 مليون
<u>حلويات</u>	
سكر مكرر	260 مليون
حلويات	111 مليون
<u>أخرى</u>	
منتجات خام	250 مليون
قطن شعر	265 مليون
معكرونة	80 مليون



التيسيرات والضمانات التي تقدمها الحكومة للمستثمرين مزايا وضمانات وحوافز قانون الاستثمار وتعديلاته

أولاً :- الضمانات :

- عدم جواز تأمين الشركات والمنشآت أو مصادرتها.
- عدم جواز فرض الحراسة على الشركات والمنشآت أو الحجز على أموالها أو الاستيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها عن غير الطريق القضائي .
- عدم جواز التدخل لأية جهة إدارية في تسعير منتجات الشركة أو تحديد ربحها.
- لا يجوز إلغاء أو إيقاف تراخيص الانتفاع بالعقارات التي رخص بالانتفاع بها للشركة إلا في حالة مخالفة شروط الترخيص.
- عدم رفع دعاوى جنائية على الشركات والمنشآت من أية جهة إلا بعد أخذ رأي الهيئة.

- تسوية المنازعات تتم بالطريقة التي تم الاتفاق عليها مع المستثمر أو وفقا للاتفاقيات السارية بين مصر و دولة المستثمر أو الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات أو بالتحكيم.

3. إعفاءات أخرى للاستثمار الداخلي مثل :

- إعفاء عقود التأسيس وعقود القرض و الرهن المرتبطة بأعمال الشركات و المنشآت من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق و الشهر لمدة خمس سنوات من تاريخ القيد بالسجل التجاري.
- وإعفاء عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات و المنشآت من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر.

4 : إعفاءات وحوافز إضافية في ضوء القانون رقم 17 لسنة 2015 و اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار:

- السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات و واردات المشروعات بالاتفاق مع وزير المالية.
- منح المشروعات أسعار مخفضة أو تيسيرات في سداد قيمة الطاقة.
- رد قيمة توصيل المرافق أو جزء منها للمستثمر وذلك بعد تشغيل المشروع.
- تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.
- تحمل الدولة لحصّة العامل و صاحب العمل في التأمينات أو لجزء منها لمدة محددة.
- الحصول على الأراضي والعقارات المملوكة للدولة و الأشخاص الاعتبارية العامة بدون مقابل أو بنسبة تخفيض لا تجاوز نصف القيمة المقدرة لتلك الأراضي أو العقارات.

مجمع خدمات الاستثمار (الشباك الواحد):

- يضم المجمع ممثلين من جميع الجهات الحكومية المعنية بالاستثمار في مكان واحد (43 جهة من 22 وزارة) لتقديم الخدمات للمستثمرين من خلال الجهات الحكومية التي يتعامل معها المستثمرون في مكان واحد للحصول على الموافقات / التصاريح / التراخيص اللازمة لإنشاء و تأسيس و تشغيل الشركات و تيسير الإجراءات الخاصة بتأسيس المشروعات .
- الخدمات التي يقدمها مجمع خدمات الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار:

أولاً : خدمات ما قبل التأسيس :

توفير البيانات و المعلومات و تحديثها للسادة المستثمرين .

ثانياً : خدمة تأسيس الشركات .

ثالثاً : خدمات ما بعد تأسيس الشركات .

- رابعاً : الخدمات المختلفة التي تقدمها الجهات الملحقة بالمجمع (بنك - جمارك - مصلحة جوازات - مكتب بريد - شهر عقاري و توثيق) .

الخدمات التي يقدمها مكتب الاستثمار الزراعي :

مهام المكتب :

- يتولى المكتب - بصفته ممثلاً للوزارة لدى الهيئة العامة للاستثمار تقديم كافة التيسيرات و المعلومات و حل مشكلات المستثمرين من خلال مفاوض و ممثل الوزارة بمجمع خدمات الاستثمار و تحديد تاريخ بدء النشاط للتمتع بالإعفاءات الضريبية المقررة بالقانون.
- إنشاء قاعدة بيانات عن الشركات و المشروعات الزراعية في مصر لتكون في خدمة المستثمرين.
- الاشتراك في المؤتمرات الخاصة بالاستثمار الزراعي و كذا المشاركة في تنظيم بعض المؤتمرات و الدورات الخاصة بالاستثمار الزراعي.
- إعداد و تعميم المعلومة الترويجية عن الفرص الاستثمارية المتاحة على أرض مصر - و الممثلة في مشروعات استصلاح الأراضي الجديدة و كافة مجالات القطاع الزراعي.
- إصدار النشرات و الكتيبات الترويجية.
- الترويج للاستثمار الزراعي في مصر.

خطة العمل المستقبلية لتنشيط دور المكتب:

- الإعداد لخريطة استثمارية واضحة تكون في خدمة المستثمرين بالتعاون مع منظمة الأغذية و الزراعة (FAO) و ذلك لتشجيع إقامة مشروعات استثمارية في المجالات المختلفة للزراعة و خاصة إنتاج الغذاء و التصنيع الزراعي لدعم اتخاذ القرار الاستثماري.

- تحديد المجالات ذات الأولوية والمشروعات التي ترغب الدولة في الترويج لها وعرضها على المستثمرين .
- إنشاء قاعدة معلومات متكاملة عن الفرص الاستثمارية ومواقعها .
- إنشاء نافذة إلكترونية للتواصل مع المستثمرين والجهات المعنية لعرض المعلومات التي تدعم الاستثمار الزراعي.

محاور خطة التنمية الزراعية في مصر:

”الأراضي القديمة“ بوادي النيل والدلتا:

- زيادة الإنتاجية من وحدة الأرض والمياه.
- التصنيع الزراعي .

الأراضي الجديدة :

- زيادة الرقعة الزراعية .
- تطبيق نظم الري الحديثة .

لتحقيق الآتي :

- ✓ تحسين الأمن الغذائي.
- ✓ الوقوف على الإمكانيات الزراعية.
- ✓ توفير فرص العمل.
- ✓ الوصول إلى الأسواق .

النظرة المستقبلية في الأراضي القديمة:

- إنشاء التعاونيات الموجهة للنفذ إلى الأسواق .
 - رفع كفاءة وتطوير نظم إدارة المياه وشبكات الري .
 - تحسين إنتاجية المحاصيل والإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي.
 - توفير البنية الأساسية للمجمعات الزراعية الصناعية مثل صوامع التخزين والتصنيع الزراعي .
 - تنشيط البحوث والإرشاد .
- الفرص الاستثمارية في محافظات مصر:

التصنيع الزراعي:

- ❖ مجمع للصناعات الغذائية:- بني سويف - الدقهلية - سوهاج - شمال سيناء - قليوبية - الفيوم .
- ❖ حفظ وتعبئة وفرز الخضر والفاكهة : المنيا - البحيرة - سوهاج - بني سويف - أسيوط .
- ❖ تصنيع منتجات الخضر والفاكهة : الدقهلية - دمياط - المنيا - أسيوط - الإسماعيلية .
- ❖ (مربيات - مركزات صلصة - عصائر).
- ❖ مصنع لإنتاج السكر (بنجر السكر): الإسماعيلية - أسيوط - الشرقية - الوادي الجديد .
- ❖ تجفيف محاصيل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية : المنيا - أسيوط - شمال سيناء - الجيزة .
- ❖ مشروع لتدوير المخلفات الزراعية لإنتاج الأسمدة :- الدقهلية - الوادي الجديد - أسيوط - الإسماعيلية - قنا - سوهاج .

الإنتاج الحيواني والداخلي ومنتجاته:

- ❖ تربية وتسمين الماشية - الماعز والأغنام : الوادي الجديد - أسيوط - جيزة - أسوان - المنوفية - الدقهلية - البحيرة - المنيا - الشرقية .
- ❖ تربية وتسمين الدواجن :- الوادي الجديد - أسيوط - جيزة - فيوم - جنوب سيناء - شمال سيناء - المنيا .
- ❖ منتجات ألبان ومصنعاتها :- بني سويف - دمياط - سوهاج - الإنتاج السمكي :
- ❖ مشروعات إنشاء مزارع سمكية: الدقهلية - دمياط - البحر الأحمر - شمال سيناء - السويس - كفر الشيخ .
- ❖ مشروعات تصنيع الأسماك: الدقهلية - الإسماعيلية - البحر الأحمر - شمال سيناء - كفر الشيخ .

محافظة الإسمايلية:

أولاً: المقومات الداعمة للاستثمار الزراعي بالمحافظة :

- الموقع والمناخ الفريد وقربها من الموانئ الجوية والبحرية .
- توافر شبكة طرق رئيسية ودولية وكباري علوية .
- توافر بنية أساسية (كهرباء - مياه - صرف صحي - تليفونات) .
- تعتبر المحافظة رائدة في مجال الزراعة لإنتاج الخضر والفاكهة والمحاصيل الحقلية والإستراتيجية مثل القمح والبقول السوداني والذرة الصفوي والمناجو والموايح والفاصوليا والفراولة والبطاطس حيث تبلغ المساحة المنزرعة 370 ألف فدان .
- إنشاء عديد من الصوب الزراعية الحديثة .
- مشاريع شبكات الري الحديثة .
- إنشاء ثلاجات لتخزين الخضر والفاكهة .
- مشروع تدوير المخلفات المنزلية والحقلية وتصنيع السماد الحيوي .
- تصنيع وتعبئة الأسماك لتوفير المزارع السمكية بمنطقة سهل الطينة وبحيرة البرد ويل .
- مصانع تجفيف الفواكه والخضروات كالمشمش والبصل وغيرهم .
- إقامة مصانع لتصنيع المركبات (من المانجو والفراولة والفواكه وغيرهم) .
- إقامة عصارات للزيتون والتخليل .
- إقامة مصانع لمنتجات الألبان وإقامة مصانع لإنتاج السكر من بنجر السكر .
- مشروعات إنتاج الحرير وإنشاء مناحل عسل النحل بالقنطرة شرق .
- مصنع لتصنيع الأسمدة .

اسم المشروع :

- تصنيع مركبات (من المانجو والفراولة والجوافة وغيرها) .
- تصنيع الفواكه (الكمبوت) من الخوخ والمشمش والتفاح وغيرها.
- إقامة ثلاجات كبيرة لتخزين الفواكه والخضروات.
- تجفيف الفواكه والخضروات كالمشمش والبصل وغيرها.
- معصرة زيتون وتخليل .
- مصنع لإنتاج الأسمدة الزراعية والمخصبات الزراعية .
- تصنيع وتعبئة الأسماك.
- صناعات دوائية.
- الموقع : المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق .
- المساحة التقديرية : 24800م² .
- التكاليف الاستثمارية التقديرية : - من 10 إلى 15 مليون جنيه.

التوسع الجغرافي في المناطق الجديدة :

الرؤية المستقبلية :

- استصلاح مليون ونصف فدان (مرحلة أولى) من برنامج السيد الرئيس لاستصلاح 4 ملايين فدان.
- تشريعات واضحة للاستثمار الزراعي.
- خطط لإدارة المياه الجوفية.
- تخصيص حوالي 80% من الأراضي الجديدة لمستثمري القطاع الخاص، وحوالي 20% للشباب وصغار المزارعين في جميع الأراضي المخطط استصلاحها.
- توفير البنية القومية .

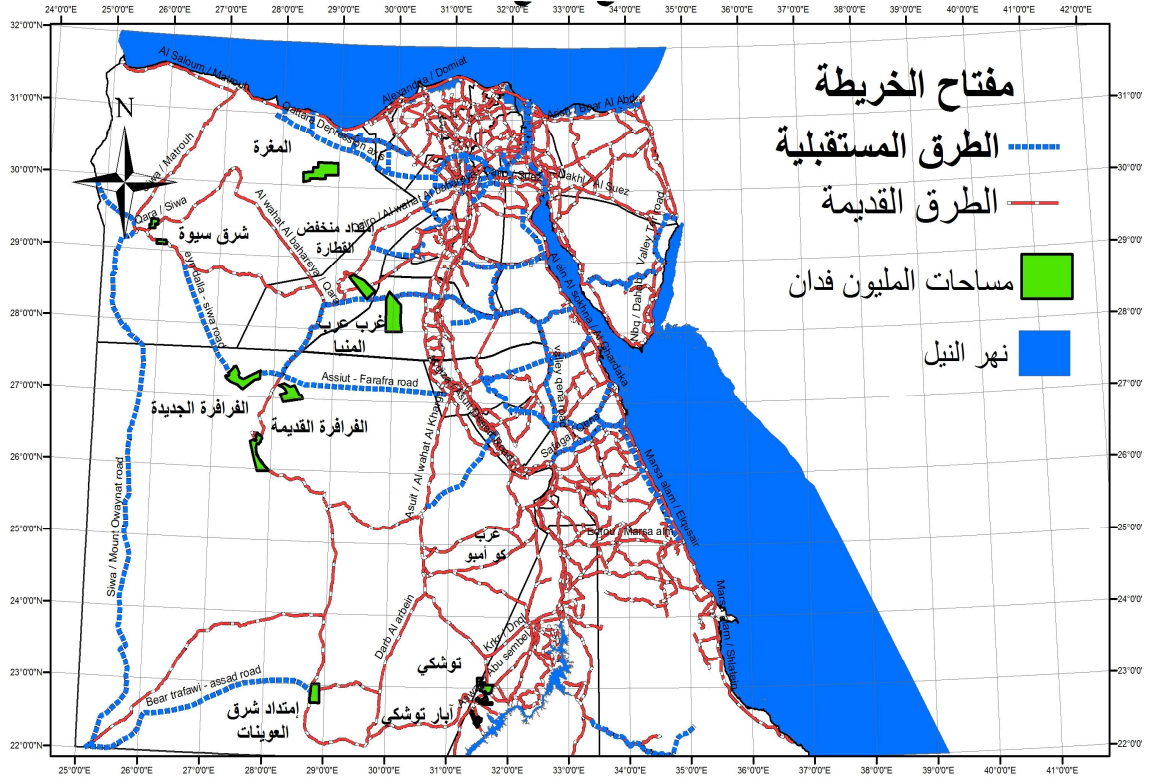
الفرص الاستثمارية:

المرحلة الأولى: برنامج استصلاح المليون ونصف فدان

الموقع	م
المغرة	1
شرق العوينات	2
شرق سيوة	3
الفرافرة القديمة	4
جنوب شرق منخفض القطارة	5
غرب المنيا	6
آبار توشكي	7
توشكي	8
غرب كوم أمبو	9

المرحلة الأولى (مليون ونصف فدان):

البنية القومية (الطرق الحالية والمستقبلية التي تربط مناطق الاستصلاح)



المراحل المستقبلية:

- إضافة 2 مليون فدان ونصف من الأراضي الجديدة.
- إنشاء المجمعات الزراعية الصناعية المتكاملة.
- الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي البحري .

التوجه الجديد لتهيئة مناخ الاستثمار في الأراضي الجديدة:

السياسات	تحقيق إصلاحات سريعة (قانون الاستثمار ، حقوق الملكية الفكرية ، قانون الزراعة التعاقدية ، تشريع واضح لتوزيع الأراضي ، التأمين ضد المخاطر ، قانون التكافل والتأمين الصحي للمزارعين)
----------	--

البنية القومية	الالتزام بالاستثمار في البنية القومية الالتزام بالبحوث والتنمية والتدريب
الأراضي	خدمة الشباك الواحد - توفير المعلومات والدراسات - تأمين إجراءات التعاقدات والتراخيص من خلال (الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية)

الأمن الغذائي العربي ومجالات الاستثمار الزراعي :

تعانى المنطقة العربية من نقص في إنتاج المواد الغذائية واتساع الفجوة الغذائية بالوطن العربي وتشمل الحبوب والسكر والزيوت حيث تقدر نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب بـ 52% ، السكر بحوالي 35% والزيوت بحوالي 34%. مما يستلزم بذل مزيد من الجهد للاستفادة من الدول ذات المزايا النسبية الزراعية وزيادة الاستثمارات الزراعية بها لتحقيق التكامل الزراعي العربي وتشجيع التجارة الزراعية البينية بين الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وتوفير فرص عمل جديدة.

مجالات الاستثمار الزراعي المقترحة :

- مشروعات استصلاح الأراضي والاستزراع لإنتاج الحبوب ومحاصيل السكر والزيوت والأعلاف .
- مشروعات الخدمات وإنتاج وتصنيع مستلزمات الإنتاج .
- مشروعات التصنيع الغذائي .
- مشروعات التخزين والنقل (لتفادي التقلبات السعرية للسلع الغذائية وخاصة الحبوب) .

الآليات المقترحة لتشجيع الاستثمار الزراعي :

- الاستفادة من الصناديق والهيئات المالية العربية - البنوك لإقامة مشروعات زراعية كبرى (مشروعات مشتركة) وتدعيم صغار المزارعين لدورهم الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي.
- تفعيل وسرعة تنفيذ المبادرات العربية (مبادرة الملك عبد الله - مبادرة الرئيس البشير- مبادرة الرئيس السيسي) والخاصة بزيادة وتمويل الاستثمارات الزراعية وتدعيم التجارة البينية بين الدول العربية.
- تنظيم مؤتمر استثماري زراعي دوري لدعوة المستثمرين العرب واتحادات المستثمرين والجهات المعنية لبحث آليات زيادة الاستثمار الزراعي وزيادة التبادل التجاري للسلع الزراعية.
- إنشاء مركز للاستثمار الزراعي لخدمة المستثمرين ليتضمن قاعدة بيانات لدعم اتخاذ القرار الاستثماري للمستثمرين وتحديد المشروعات الاستثمارية الزراعية ذات الأولوية من خلال خريطة عربية للاستثمار الزراعي .
- إنشاء شركة قابضة عربية لإقامة مشروعات للاستثمار الزراعي في الدول ذات المميزات النسبية.

مداخلة وزارة الاستثمار بجمهورية السودان

م. عزت عز الدين

المقدمة :

تهتم الدولة بالاستثمار المسئول في القطاع الزراعي في المشروعات الكبيرة والحيازات الصغيرة لضمان استمرارية المشروع ووجود داعم من السكان المحليين بإرضائهم ومنحهم التسهيلات والمساعدات المتمثلة في الآتي:

- الري ووسائله .
- مدخلات الإنتاج .
- توعية وتدريب المزارعين .
- الاكتفاء الذاتي والتسويق لفائض الإنتاج .

- وتمثل ذلك في الزراعة بشقيها (النباتي والحيواني) إضافة إلى المراعي وحفظها وتحديد مناطقها وعدم التعدي عليها، ومن ذلك نرى أن الاستثمار المسئول يمارس في السودان بصورة واسعة ولكنه يحتاج للمزيد من الدعم الفني والتوعوية.

دور وزارة الاستثمار في الاستثمار المسئول :

• الأمن الغذائي :

إن الحاجة الماسة لتغطية الفجوة في الأمن الغذائي جعلت دول العالم تتجه للاستثمار الزراعي وهو ما أكده السودان بتخطيط أشمل للسياسات الإنمائية جوهرها تحقيق الأمن الغذائي، تحاول فيه جاهدته دمج سياسة الاستثمار في الإستراتيجية الإنمائية وإدراج أهداف التنمية المستدامة لكل الولايات لضمان الجدوى والفعالية في إطار مساهمته في الأمن الغذائي العربي عبر الاستثمار الزراعي المسئول والذي يشكل علامة مميزة على الطريق لتوجيه الاستثمار الجاد والهادف والذي تم تأكيده في قانون الاستثمار للعام 2013م ويتركز مساهمته في الأمن الغذائي العربي عبر الآتي :

1. استثمارات المختلفة للدول العربية بما يفوق الـ (3) مليارات دولار من الصادرات الزراعية خلال الأعوام الماضية إضافة إلى حوالي (5) ملايين رأس من الماشية سنويا .
2. مبادرة فخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير للأمن الغذائي والذي تمثل في استغلال الموارد السودانية للزراعة بتمويل عربي لسد النقص في الأمن الغذائي العربي (والذي اكتملت كافة دراساته ومشروعاته بتمويل من الصندوق العربي وتنفيذ شركة لأمير وسترفع للمجلس الاقتصادي لإجازته خلال هذا العام) وقامت وزارة الاستثمار بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات بالسعي لتنفيذ المبادرة بعقد ورش عمل وعدة ملتقيات استثمارية للترويج للمبادرة ومشروعاتها كما تمت دعوة كل وزراء الاستثمار والزراعة والتنفيذيين بالولايات لعرض مشروعات الأمن الغذائي ومطابقتها لشروط الاستثمار المسئول بالموصفات المطلوبة لتلبي حاجة المزارعين والاقتصاد باعتبار أن الاستثمار المسئول ركيزة أساسية وأمر جوهري لتحسين الأمن الغذائي والرضاء الأهلي لسكان المشروعات بتقديم الدعم لهم عبر هذه السياسة والذي يؤدي إلى استقرار المشاريع التي ستساهم مساهمة فاعلة في تحسين سبل كسب العيش للمزارعين والعاملين ، وتوفير فرص عمل بما يسمح باستئصال الفقر وتقرير المشاركة الجماعية الشاملة وزيادة النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة .

المسؤولية الاجتماعية :

تقوم الوزارة بدورها وفعال في حث المستثمرين في القطاع الزراعي لدعم وتقديم المساهمات الاجتماعية لسكان المناطق المشاريع الزراعية والذي يتمثل في الآتي :

- مساهمات اجتماعية في مياه الشرب النقية .
- مساهمات اجتماعية في التعليم .
- مساهمات اجتماعية في الصحة .
- مساهمات اجتماعية لدعم الشباب والمرأة .
- مساهمات اجتماعية لمكافحة الفقر .
- مساهمات اجتماعية لدرء الكوارث الطبيعية .
- مساهمات اجتماعية في مجال البيئة وصيانة التربة والمراعي .
- مساهمات اجتماعية لدعم منظمات المجتمع المدني .
- مساهمات اجتماعية للتدريب ورفع القدرات .
- مساهمات اجتماعية في مجال الرياضة والثقافة .

أثر الاستثمار الزراعي في تنمية الاقتصاد المجتمعي :

- يظهر الأثر الاقتصادي للاستثمار الزراعي في تنمية المجتمع في الآتي :
- خلق فرص عمل وزيادة الدخل .
- المساهمة في البنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه ري... الخ .
- زيادة الإنتاج والإنتاجية .

- إدخال تقانات زراعية جديدة .
- زيادة الغطاء النباتي والذي يساعد في مكافحة التصحر ويتم ذلك من خلال زراعة الـ 10٪ من المساحة المزروعة غابات .
- تنشيط قطاع النقل بنقل المنتجات الزراعية والآليات والمعدات الزراعية .
- توفير عملات أجنبية من الصادرات الزراعية .

دور الاستثمار في تشغيل العمالة:

- للاستثمار الزراعي دور كبير في تشغيل العمالة باعتباره يمثل أكبر القطاعات الاقتصادية في السودان حيث تقدر مساحات المشروعات الاستثمارية ما يفوق الثلاثة ملايين فدان بعمالة مباشرة بحوالي مليون عامل وما يزيد على (2) مليون عامل في القطاع الزراعي عمالة غير مباشرة (موسمية) .

دور الاستثمار الزراعي في تدريب المزارعين والمنتجين :

- بجانب ما يقوم به من تسهيلات وخدمات اجتماعية واقتصادية يقدم الاستثمار الزراعي مساعدات كبيرة في مجال التدريب ورفع قدرات المزارعين والمنتجين متمثلة في :
 - التدريب علي الحزم التقنية والعمليات الفلاحية .
 - التدريب علي أنظمة الري الحديثة .
 - التدريب علي نقل التقانة والتكنولوجيا .
 - التدريب تحسين الدخل .
 - التدريب على معاملات ما بعد الحصاد .

دور الاستثمار في الرضاء الأهلى :

الرضاء الأهلى لأهالى وسكان منطقة المشروعات :

- وهو منح جزء من أراضي المشروع للسكان المحليين للانتفاع بها ، ويتم الاتفاق مع مالك المشروع لريها في حالة الري من النيل أما لو كان الري من المياه الجوفية يقوم صاحب المشروع بالمساهمة في حفر الآبار .
- تحديد نسبة (50.25) ٪ من مساحة المشروع لأهالى منطقة المشروع .
- يتم تسجيل المساحة باسم الحكومة لتخصص لأهالى منطقة المشروع بواسطة سلطات الزراعة والمحلية .
- تسير إجراءات الرضاء الأهلى جنبا إلى جنب مع إجراءات المشروع الاستثماري .
- في بعض الحالات يتم الاتصال بالأهالى وتنويرهم بالمشروع وتوقيع محاضر تفاهم بينهم والمستثمر ويكون الشاهد والضامن الحكومة .
- في حالات المشاريع التي لم يتم فصل الرضاء الأهلى فيها يتم الاتصال بالمستثمر بواسطة الاستثمار وتكون السلطات المحلية الراعي للاتفاق ، ويتم وضع اتفاق مع الأهالى والمستثمر وبفصل النسبة المقررة (50.25) ٪ بواسطة الاستثمار وهذا يكون في المشاريع التي لم تنفذ بكاملها .
- في حالة المشاريع التي تم تنفيذها بالكامل يتم منح الأهالى موقعا خاليا عوضا لهم .
- هذه السياسة ساعدت في حل المشاكل التي تواجه المشاريع الزراعية مع السكان ومكنت المستثمرين من تنفيذ مشروعاتهم .

نماذج لمشاريع استثمارية :

كل المشاريع الاستثمارية للقطاع الزراعي تقوم بواجب الاستثمار المسئول وبموجب قانون الاستثمار والذي يعطي المجتمعات المحلية حق الانتفاع من المشاريع الاستثمارية وفيما يلي نماذج للمشروعات ذات المسئولية الاجتماعية :

1. مشروع الكفاءة الزراعي (الراجحي) :

- يقع المشروع بولاية نهر النيل بمساحة (50) ألف فدان وهو استثمار سعودي يروي من نهر النيل بواسطة طلمبات بأنظمة ري حديثة لإنتاج (الأعلاف ، القمح والذرة الشامية) يقدم المشروع دعم اجتماعي في كل

المجالات أهمها أنه قام بإنتاج فسائل النخيل وتم توزيعها للأهالي للزراعة ، إضافة لشراء حصاده لتصنيعه في مصنع لإنتاج التمور .

2. مشروع أمات للدواجن :

يقع المشروع بولاية الخرطوم لإنتاج الدواجن ويقوم بتوظيف العمالة من الأهالي وكذلك يقدم الدعم الاجتماعي لهم في المجالات المختلفة ، ويقوم بتنفيذ قري نموذجية وخدمات لسكان المنطقة علاوة على التواصل الاجتماعي معهم .

3. مشروع أمطار الزراعي :

يقع المشروع في الولاية الشمالية بمساحة 130 ألف فدان ، مشروع للإنتاج الزراعي ، يقدم العديد من المساهمات الاجتماعية للأهالي ممثلة في خلق وظائف وإدخال التقانات الجديدة (خاصة في الري) ورفع كفاءة أهالي المنطقة والمزارعين .

4. مشروع نادك الزراعي :

يقع المشروع بولاية شمال كردفان ، للإنتاج الزراعي وقد ساهم المشروع مساهمة مقدره في البنية التحتية للمنطقة خاصة في تشييد الطرق وتصميم برنامج للإنتاج المنزلي إضافة إلى الدعم الاجتماعي للأهالي .

5. مشروع GLB :

يقع المشروع بولاية نهر النيل بمساحة (217) ألف فدان وقدم مساهمات اجتماعية كبيرة لدرء الكوارث الطبيعية ، في التعليم ، الصحة ، توظيف العمالة وفي المناسبات الاجتماعية .

6. مشروع كنانة :

يقع المشروع بولاية النيل الأبيض ولديه مساهمات كبيرة في تطوير المنطقة حيث أنشئت مدينة كاملة لم تكن موجودة قبل المشروع تحتوي على مساكن ، ومدارس ومرافق صحية ، أسواق تجارية وغيرها من المسئولية الاجتماعية إضافة لخلق وظائف لمجتمع المنطقة .

وفي الختام :

أؤكد أن الاهتمام بالاستثمار الزراعي المسئول وإبراز دوره الأخلاقي يمثل رأس الرمح لتحقيق الأمن الغذائي الوطني والعربي وتقوم وزارة الاستثمار بمتابعة المشاريع الاستثمارية الزراعية وتقديم كل التسهيلات المطلوبة لها حتى تتمكن من توفير المناخ الملائم لإحداث تنمية مستدامة بمناطقها لتوفير الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان المحليين والذي يعتبر إحدى أهداف الوزارة في تسهيل وتشجيع الاستثمار .

دور المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا في تعزيز الأمن الغذائي الإفريقي

م. أحمد خوجلي

لمحة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA):

- التأسيس:
تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بمقتضى قرار مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد بالجزائر بتاريخ 28 فبراير 1973 وياشر أعماله في مارس 1975 واتخذت الخرطوم مقرا للمصرف.
- التعريف:
المصرف مؤسسة مالية دولية مستقلة تملكها ثماني عشرة دولة أعضاء في جامعة الدول العربية موقعة على اتفاقية إنشائه في 18 فبراير 1974. ويتمتع المصرف بالشخصية القانونية الدولية الكاملة وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي ويخضع لأحكام اتفاقية إنشائه ولبيدائ القانون الدولي.
- أهداف المصرف :

- يهدف إنشاء المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الإفريقية المتلقية لعونه (الدول الإفريقية غير الأعضاء في جامعة الدول العربية) ودول العالم العربي وتجسيد وتعزيز تضامن عربي إفريقي قائم على أسس الصداقة والمساواة. وتحقيقاً لهذا الهدف عهد إلى المصرف بموجب اتفاقية إنشائه بالمهام التالية:
- ❖ الإسهام في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشروط ميسرة في الدول المتلقية لعونه بالتركيز على مشروعات التنمية الزراعية والأمن الغذائي والبنية الأساسية والتعليم والصحة.
 - ❖ تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية للاستثمار في الدول الإفريقية المتلقية لعونه.
 - ❖ تمويل الصادرات العربية للدول الإفريقية المتلقية لعون المصرف.
 - ❖ مساعدة الدول الإفريقية في تمويل عمليات تصدير سلعها التصديرية وخاصة الزراعية منها مثل البن والكاكاو والقطن والشاي والزيوت النباتية.
 - ❖ الإسهام في تمويل المعونة الفنية في شكل منح لا ترد لإعداد دراسات الجدوى لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب لبناء القدرات والدعم المؤسسي، وإيفاد خبراء عرب متخصصين لمساعدة الدول الإفريقية في إعداد وتنفيذ برامجها التنموية.
 - ❖ تشجيع وتطوير القطاع الخاص في إفريقيا ودعم الشراكة بين المستثمرين العرب والأفارقة حسب توجيهات الخطة الخمسية السابعة (2015-2019).
 - ❖ تشجيع مبادرة إستراتيجية الشراكة العربية الإفريقية التي أجازها مؤتمر القمة العربي الإفريقي الثاني الذي عقد بسرت، ليبيا.
- وحيث أن أنشطة المصرف للإسهام في تحقيق الأمن الغذائي تقتصر على الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فسيكون موضوع ورقة المصرف حول الأمن الغذائي في هذه الدول التي يسكن أكثر من 70% من سكانها في الريف، كما وأن أكثر من 80% من هؤلاء السكان يمثلون صغار المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة المطرية الإعاشية، ويبلغ عدد سكان هذا الإقليم الذين يعانون من نقص الأغذية نحو 223 نسمة، يمثلون حوالي 26.5% من 842 شخص في شتى بقاع العالم الذين يعانون من نقص الأغذية في الفترة (2011-2013) حسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

مجهودات المصرف ومنجزاته في مجال الزراعة والتنمية الريفية وتوفير الأمن الغذائي:

- مشروعات الزراعة والتنمية الريفية:
- بلغ إجمالي قروض المشروعات التي قدمها المصرف إلى الدول الإفريقية المتلقية لعونه للإسهام في تمويل عمليات القطاع الزراعي والتنمية الريفية وتوفير الأمن الغذائي، منذ بدء عملياته في عام 1975 وحتى عام 2015 نحو 1146.6 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل زهاء 27% من صافي التزامات المصرف البالغة 4260.4 مليون دولار.
- ويشمل تمويل المصرف الآتي:
- ✓ الإسهام في تمويل مشروعات الزراعة والتنمية الريفية التي تهدف إلى دعم الأمن الغذائي بتنمية الزراعة المروية وتحسين وتنويع الإنتاج الزراعي وتنمية وتربية الماشية مما يسهم في زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة لسكان الريف والتخفيف من حدة الفقر بالإضافة إلى المحافظة على البيئة والحد من ظاهرة انجراف الأراضي بتنمية الغابات والغطاء النباتي.
- ✓ الإسهام في تمويل مشاريع تشييد/ إعادة إعمار البنية الأساسية للإنتاج الحيواني وتشمل المراكز البيطرية وتجهيز مختبراتها وتشبيد/إعادة إعمار المراكز الوطنية للتلقيح الاصطناعي وإنشاء المسالخ وساحات الذبح وأسواق المواشي بالمناطق القروية كما تشمل هذه المشاريع على توفير الشاحنات المبردة لنقل اللحوم بالإضافة إلى تنظيم حملات توعية وإرشاد مربي المواشي حول الأساليب الحديثة للإنتاج الحيواني.
- ✓ الإسهام في تمويل تشييد وتجهيز المعاهد الفنية للأسمك وتقنية البحار التي تهدف إلى تطوير وتنمية الموارد البشرية في مجال استغلال الثروة السمكية بالإضافة إلى تزويد الخريجين بالمهارات العلمية والتقنيات ذات الصلة والتي تمكنهم من تلبية احتياجات قطاع مصايد الأسماك والخدمات البحرية بما يسهم في توفير الأمن الغذائي.
- ✓ تقديم القروض الصغيرة والمتناهية الصغر لدعم صغار المزارعين في الدول الإفريقية جنوب الصحراء حيث الاعتماد على الزراعة المطرية الإعاشية لتوفير الغذاء، لتمكنهم هذه القروض من الحصول على المدخلات الزراعية وإنشاء المستودعات لحفظ المنتجات والبذور المخزنة وحمايتها من الآفات والأمراض.
- ✓ تقديم القروض الائتمانية لبنوك التنمية الزراعية لتمويل القطاع الخاص في مجال التحويل الصناعي للمنتجات الزراعية.

✓ الإسهام في تمويل المشاريع التي تهدف إلى تحسين الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء من خلال دعم الاستئصال المتدرج لداء المثقبيات (Trypanosomiasis) الذي تنقله ذبابة التسي تسي والذي يصيب الإنسان والثروة الحيوانية، والذي يمثل أحد العقبات والتحديات في توفير الأمن الغذائي.

✓ الإسهام في تمويل مشاريع التنمية الريفية المتكاملة والتي تشمل المدارس الابتدائية، والمستوصفات، والمسالك الفلاحية، والآبار الأنبوبية لمياه الشرب وتوفير الكهرباء، وإنشاء الأسواق لبيع وشراء المنتجات الزراعية والمواد الغذائية الأخرى وبرنامج التوعية والإرشاد لسكان الريف وبخاصة روابط النساء إذ أن النساء عنصر هام في الإنتاج، وهن المشرفات على الأمن الغذائي للأسر وعليه فإن تفرقة النوع يجب إزالتها بقدر الإمكان. كما وأن برامج التوعية والإرشاد تهدف إلى التكامل بين الرجال والنساء لتحقيق الأهداف المرجوة بعقد ملتقيات للمجموعات الريفية.

• مشروعات البنية الأساسية:

بلغ إجمالي قروض مشاريع البنية الأساسية التي قدمها المصرف منذ بدء عملياته في عام 1975 وحتى سبتمبر من عام 2015 (2179.6) مليون دولار أي ما يعادل 51.15% من صافي التزامات القروض الذي يبلغ (4260.4) مليون دولار. ويشمل تمويل مشاريع القطاع العام في هذا القطاع ما يلي:

✓ الخدمات الأساسية في مجالات النقل التي تمكن المزارعين من الوصول إلى مراكز التسويق. كما ستساعد تدخلات المصرف في هذا القطاع الدول التي ليس لها منفذ إلى البحر لفك انغلاقها وعزلتها وستسهل المشاريع ذات الربط الإقليمي تكامل اقتصاديات الدول الأفريقية.

• البنية الأساسية الريفية وتشمل:

✓ تشييد الطرق الريفية: لما لهذه الطرق من أهمية في الربط بالطرق الرئيسية لتسهيل وصول المدخلات، والمنتجات الزراعية لمراكز التسويق لبيعها بأسعار مجزية بدلاً عن بيعها عند أبواب المزارع مما يزيد في دخل المزارعين ويمكنهم من شراء المواد الغذائية الأخرى.

✓ إمداد مياه الشرب وإنشاء منشآت الصرف الصحي في الموقع في المناطق الريفية لتحسين الظروف الصحية للمزارعين واستقرارهم، لزيادة الإنتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي.

✓ كهرباء الريف وتوفير الطاقة الكهربائية للمنازل والمدارس، ومراكز الخدمات الصحية والأنشطة التجارية والصناعية الصغيرة والزراعية في المناطق الريفية، مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان، وخفض حدة الفقر، وتقليل الهجرة إلى المدن الكبرى، والحد من الاستعمال الجائر للأشجار كمصدر رئيسي للطاقة.

• القطاع الاجتماعي في الريف (المراكز الصحية والمستوصفات والمدارس) إجمالي القروض حوالي 384.5، ويشمل:

✓ مشاريع القطاع الفرعي للصحة التي تهدف إلى تقديم الخدمات الطبية في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء لعلاج الملاريا والدرن التي تقلل من ساعات العمل في الحقول الزراعية، بالإضافة إلى مرض نقص المناعة المكتسبة والذي هو السبب الرئيسي في وفيات القوى العاملة، وبخاصة في الدول الإفريقية جنوب الصحراء مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

✓ مشاريع القطاع الفرعي للتعليم: ويشمل تعليم مرحلة الأساس في المناطق الريفية في البلدان المتلقية لعون المصرف وذلك لأهمية هذا التعليم في رفع قدرات سكان الريف، مما يؤدي إلى التنوع في الأنشطة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وتعزيز المنافسة وزيادة الدخل والمعرفة بالحصول على الخدمات الصحية وتوثيق التعاون والروابط الاجتماعية.

• العون الفني :

حاز قطاع الزراعة والتنمية الريفية على أكبر نسبة من تمويل عمليات العون الفني خلال الفترة 1975-2015، حيث خصص له مبلغ 59.75 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 37.2% من التزامات العون الفني البالغة 160.73 مليون دولار. وقد خصص مبلغ 28.57 مليون دولار لدراسة الجدوى لمشاريع الزراعة والتنمية الريفية و 31.18 للدعم المؤسسي. ويتم تقديم هذا العون في شكل منح لا ترد. بالإضافة إلى دراسات الجدوى لمشاريع الزراعة والتنمية الريفية.

• الدعم المؤسسي: ويشمل:

✓ إيفاد خبراء عرب متخصصين في مجال الزراعة والتنمية الريفية إلى الدول الإفريقية المتلقية لعون المصرف لمساعدة هذه الدول في إعداد الخطط الزراعية وإعداد وتنفيذ البرامج في القطاع الزراعي وتدريب الكوادر المحلية.

- ✓ **التدريب:** تزايد الاهتمام الذي يوليه المصرف للدورات التدريبية في مجال الزراعة والتنمية الريفية حيث شهدت هذه الدورات تكثيفا وتنوعا يساير التطورات والاحتياجات المتنامية في مجال التنمية البشرية وبناء القدرات في القطاعين العام والخاص.
- ✓ ونذكر من هذه الدورات التدريبية على سبيل المثال لا الحصر دورات تدريب إقليمية لصالح الدول الإفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية في مجال:
- ✓ إعداد وتحليل وتقييم المشروعات الزراعية بهدف رفع المستوى الفني والعلمي للكوادر الإفريقية العاملة في القطاع الزراعي مما يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي.
- ✓ التدريب على تقنيات الري الحديثة.
- ✓ تنمية وإدارة المراعي الطبيعية.
- ✓ الزراعة المكثفة لإنتاج الحبوب والبقوليات وتكنولوجيا إكثار البذور.
- ✓ استصلاح الأراضي المتأثرة بالملوحة في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء.
- ✓ استزراع الأسماك.
- ✓ إدارة المزارع الصغيرة لفائدة النساء.
- ✓ تقليل الفاقد من المحاصيل الزراعية قبل وبعد مرحلة الحصاد.
- ✓ دعم الحملة الإفريقية للقضاء على ذبابة التسي تسي.

• التعاون التجاري بين الدول العربية والإفريقية (تمويل الصادرات):

أولى المصرف اهتماما خاصا لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والإفريقية لما للتجارة من دور في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي، ولما لها من أثر إيجابي في العملية التنموية.

وقد أعد المصرف برنامجا لتمويل التجارة العربية الإفريقية عام 1998 ويجري تنفيذه. وبلغ إجمالي موافقات المصرف منذ بداية البرنامج وحتى نهاية 2014 399.5 مليون دولار لتمويل 29 عملية لصالح عشر (10) دول إفريقية.

وقد شملت العمليات الممولة استيراد المواد البترولية، والمواد الكيماوية، والسكر، والأسمدة والمدخلات الزراعية الأخرى. وقد كان لهذه العمليات أثر إيجابي على الأسواق المحلية للدول المستفيدة من بعض السلع الأساسية بالنسبة للأمن الغذائي مثل السكر، والأسمدة والمدخلات الزراعية.

• خطة العمل الرئيسية العربية الإفريقية المشتركة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي :

اعتمدت القمة العربية الإفريقية الثانية (سرت - ليبيا 2010) خطة العمل العربية الإفريقية المشتركة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي بهدف تشجيع التعاون العربي الإفريقي المستدام في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج للمنطقتين وسد الفجوة بين نسبة النمو في الإنتاج الزراعي ونمو السكان.

وتماشيا مع قرارات الاجتماع الوزاري العربي الإفريقي المشترك للتنمية الزراعية والأمن الغذائي الأول الذي عقد في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في فبراير 2010 والثاني الذي عقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية في أكتوبر 2013، فإن مفوضية الاتحاد الإفريقية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية أقرت إنشاء وحدة تسهيل خطة العمل العربية الإفريقية المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي وسيكون مقرها في مباني المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الخرطوم - السودان وبرئاسة معالي الدكتور طارق بن موسى الزدجالي.

ودعما لهذه الوحدة، فقد وافق مجلس إدارة المصرف الموقر في يونيو 2015، على تقديم منحة لا تسترد مقدارها 320 ألف دولار أمريكي لتمويل خدمات خبير عربي متخصص في ترويج الاستثمار الزراعي لمدة عامين وتوفير وسيلة نقل للخبير وجهاز حاسوب وملحقاته.

مداخلة شركة سكر كنانة المحدودة

أ.عبد اللطيف عثمان

خلفية تاريخية :

✓ قدمت شركة سكر كنانة عبر السنين نموذجا ناجحا في مجال التصنيع الزراعي حيث هدفت منذ النشأة عام 1975 إلى مزج الخبرة الغربية برؤوس الأموال العربية وبثروات السودان الطبيعية وذلك من أجل إنشاء

مشروع صناعي/ زراعي يساهم في حل قضايا الأمن الغذائي العربي ويعود على السودان بمزايا خلق الوظائف ونقل التقنية المتقدمة وإيجاد بديل جديد للواردات لتبرهن كنانة أنها مثال ناصع لجدوى التعاون الدولي والعربي.

✓ كلفة رأس مال المشروع العالية آنذاك (700 مليون دولار) وكبر حجم الإنتاج المستهدف شكلا تحديا كبيرا لإنشاء الشركة، ولكن المشروع حصل على الموازنة التامة من حملة الأسهم الرئيسيين - حكومة السودان، دولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

هيكل المساهمين

الهيئة الكويتية للاستثمار	30.6%
حكومة المملكة العربية السعودية	11.0%
الشركة العربية للاستثمار	7.0%
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	5.6%
بنك الخرطوم	1.2%
شركة أسماك الخليج	0.2%
حكومة جمهورية السودان	35.3%
بنك التنمية الصناعي	6.0%
بنك النيلين	2.2%
بنك المزارع التجاري	1.2%
حكومة جمهورية السودان	35.3%

كنانة بالأرقام:

المقياس	68,000 هكتار	35,000 هكتار	116 طن متري للهكتار
الطاقة التصميمية	أرض كنانة	إجمالي الأراضي المزروعة	إنتاجية القصب
مؤشرات مالية	600,000 طن متري من السكر	65 مليون لتر الإيثانول	100,000 طن متري من الأعلاف
	350 مليون دولار الدخل في عام 2012	86 مليون دولار أرباح ما قبل الضريبة	42% معدل نمو الأرباح لعام 2012

المعرفة والأنشطة :

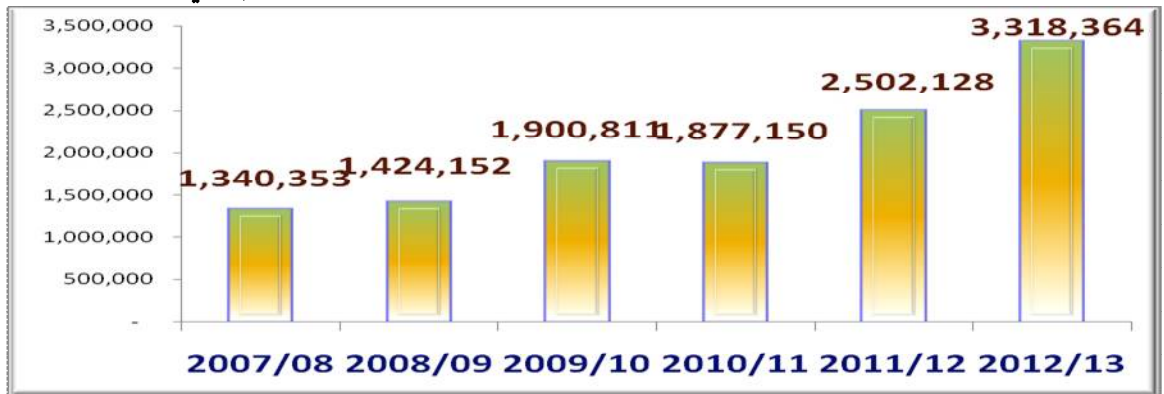
- ✓ بمرور الزمن توفرت لكاننة معارف وخبرات متنوعة في العمليات الزراعية والحزم التقنية المرتبطة بها وأبحاث قصب السكر وعمليات تصنيع السكر والاستفادة من مخلفات الصناعة والصناعات المرتبطة بها مما جعلها موطنا لمعرفة وخبرة كبيرة معترف بها قاريا وعالميا.
- ✓ النشاط الرئيسي مجمع متكامل لإنتاج القصب ومصنع للسكر بطاقة إنتاجية 600 ألف طن متري سنوي.
- ✓ منظومة متكاملة من المنتجات الغذائية تقوم على النشاط الرئيسي.
- ✓ توليد ذاتي للكهرباء وإنتاج الوقود الحيوي (إيثانول وديزل).
- ✓ رائدة في تقديم الخبرة المعرفية والحلول الفنية والهندسية وإدارة وتسليم المشاريع.
- ✓ تصنيع الآليات والمعدات الزراعية والصناعية.
- ✓ تقديم حلول متكاملة مستدامة للزراعة خاصة والمشاريع الزراعية ذات الحجم الكبير.
- ✓ اهتمام راسخ بالأبعاد الاجتماعية والتنموية في كل المشروعات.
- ✓ اهتمام بإعداد مشروعات متألّفة مع البيئة وتساهم في تنميتها.



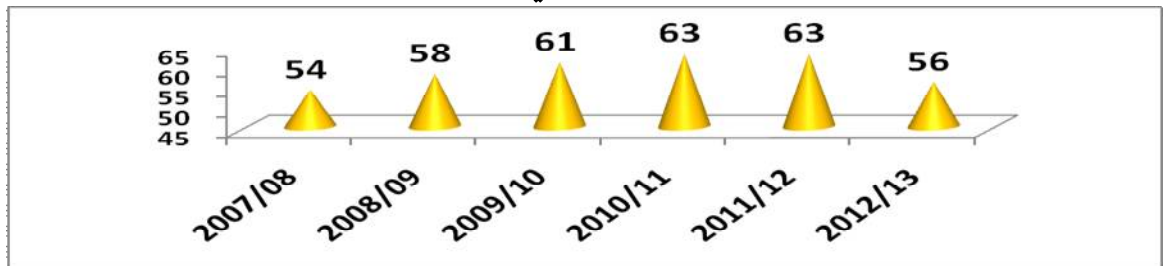
الشركات الفرعية :

- ✓ كنانة وبحسابها الصناعة المتكاملة الأكبر حجما ليس على مستوى السودان فحسب بل وعالميا أطرت للاستفادة من هذه المعارف والخبرات عبر تكوين شركات فرعية هي شركة كنانة للهندسة والخدمات الفنية (كيستس) وشركة كنانة للحلول الزراعية المتكاملة (كياس).
- ✓ كيتس استطاعت خلال الأعوام الماضية تقديم خدماتها الفنية وإدارة مشروعات سكر في نيجيريا وكينيا وقدمت خدمات فنية واستشارية لمشروعات في موريتانيا واثيوبيا وقائمة عملائها في توسع مضطرد حيث قامت بتنفيذ أكبر مشروع سكر على نطاق العالم هو مشروع سكر النيل الأبيض والذي دخل دائرة الإنتاج التجاري بطاقة تصميمية 450 ألف طن متري في العام.
- ✓ تقدم كياس حلول متكاملة في مجال الخدمات الزراعية وخدمات تأهيل الأراضي وتجهيز الحصاد وإدارة واحياء المشاريع الزراعية الكبرى حيث بدأت نشاطها بإعادة تأهيل وتشغيل مشروع الرهد والسوكي.

إجمالي الأصول بالآلاف جنيه



معدل دوران إجمالي الأصول (%)

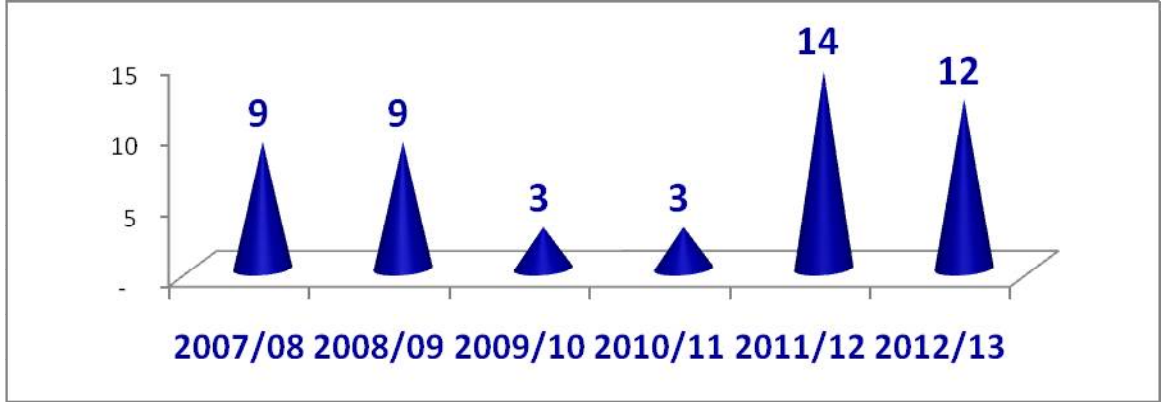


• مؤشر لكفاءة التشغيل:

يرتبط بالزيادة المستمرة في المبيعات ووجود معدات تم استهلاكها دفتريا وتعمل بكفاءة لبرامج الصيانة المستمرة.

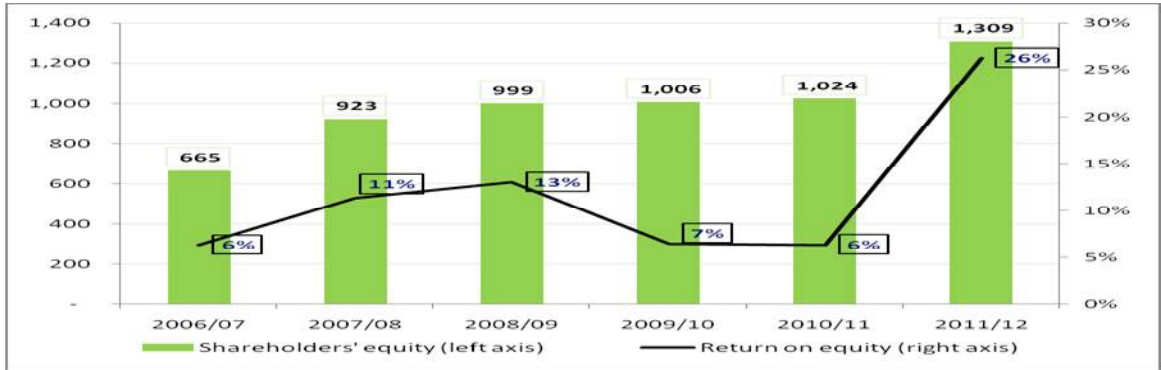
النسبة المحققة ممتازة في صناعة السكر حيث ظلت الشركة تحقق مبيعات بين 53 إلى 63% من إجمالي قيمة الأصول وانخفض المعدل في العام 2012/13 نسبة لارتفاع الأصول بنسبة 33% عن العام السابق.

مؤشر العائد على إجمالي الأصول (%)



مؤشر جيد لاستغلال الشركة لأصولها بصورة مثلى وبكفاءة وتوليد أكبر عائد منها ليصل في العام 2012 أعلى نسبة في تاريخ الشركة وانخفض في الأعوام التي تليه للارتفاع الكبير في حجم الأصول .

العائد على حقوق المساهمين (مليون جنيه)



مشروعات الخطة الاستثمارية كنانة 2020:

شركة سكر النيل الأبيض:

- طاقة الطحن اليومي: 24 ألف طن متري.
- طاقة الإنتاج السنوي: 450 ألف طن متري.
- مساهمة كنانة في رأس المال: 30%.
- عقد هندسة إدارة: 6 أعوام.
- تم التشغيل 2013 .

شركة سكر الرديس المحدودة:

- الطحن اليومي 26 ألف طن متري.
- طاقة الإنتاج السنوي 500 ألف طن متري.
- المساهمة في رأس المال:
- كنانة 51%.

- كومبلانت 49%.
- التكلفة الرأسمالية:

شركة كنانة البحر الأحمر (مصفاة السكر) المحدودة :

- طاقة الإنتاج السنوي: 500 ألف طن متري.
- المساهمة في رأس المال:
- كنانة 26%.
- إريديا 26%.
- كومبلانت 20%.
- صندوق CAD 18%.
- بنك المال المتحد 10%.
- التكلفة الرأسمالية: 175.35 مليون دولار .

شركة محطة كنانة لتصدير المنتجات الزراعية المحدودة :

- طاقة العمل اليومية 40 ألف طن .
- صوامع تخزين.
- مخازن للمنتجات السائبة والمعبأة.
- المساهمة في رأس المال:
- كنانة 75%
- مفتوحة: 25%
- التكلفة الرأسمالية: 94 مليون دولار .

شركة سكر الرماش المحدودة :

- طاقة الطحن اليومي 10 آلاف طن متري.
- طاقة الإنتاج السنوي 150 ألف طن متري.
- المساهمة في رأس المال:
- كنانة 57% .
- التكلفة الرأسمالية: 324 مليون دولار .

شركة الصيفية للتسمين وإنتاج اللحوم :

- الطاقة الإنتاجية: 6,700 طن متري من اللحوم.
- وحدة تربية وتسمين.
- مذبح .
- التكلفة الرأسمالية: 23 مليون دولار .

مشروعات الخطة الاستثمارية / كنانة 2020:

الإيثانول :

- الموقع: موقع كنانة.
- التوسع في مصنع كنانة للإيثانول. بإضافة إنتاج 200 ألف لتر /يوم.
- التكلفة الرأسمالية: 45 مليون دولار .

مشروع الديزل الحيوي :

- الموقع: موقع كنانة .
- الطاقة الإنتاجية: 30 مليون لتر/ العام.
- المادة الخام: فول الصويا.
- التكلفة الرأسمالية: 31.4 مليون دولار .

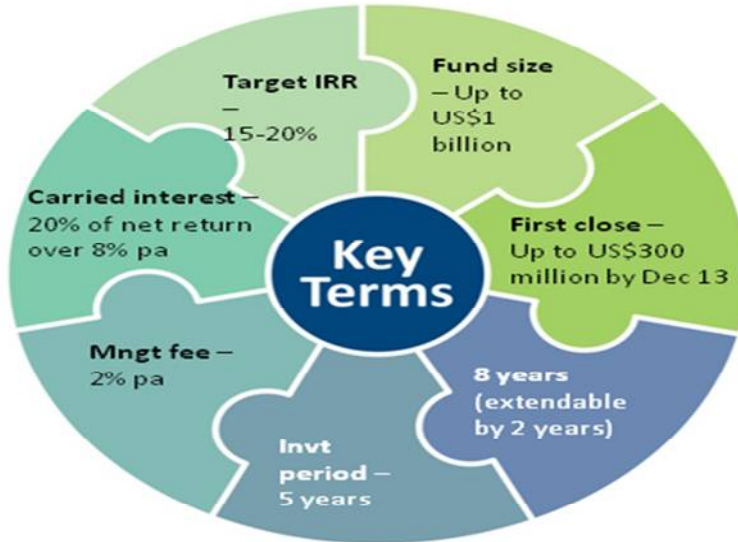
مشروع مواد التعبئة:

- الطاقة الإنتاجية: 100 مليون وحدة.
- لخدمة مصانع السكر، الأسمت، والدقيق.
- التكلفة الرأسمالية: 22 مليون دولار .

مشروع السماد العضوي الحيوي:

- الموقع: موقع كنانة.
- توظيف: الفيناس والبيوماس و طين المرشحات لإنتاج السماد.
- التكلفة الرأسمالية: 6 ملايين دولار .

قدمت كنانة للعالم صندوق محاصيل للاستثمار الزراعي كأول صندوق استثماري للملكية الخاصة موجه للزراعة في السودان لتنفيذ مشروعات كبيرة للأمن الغذائي .



Key Service Providers

مداخلة الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة حول جهودها فيما يخص الأمن الغذائي بالسلطنة
 م/ سالم بن سيف العبدلي

- شركة حكومية تهدف للاستثمار في قطاع الغذاء داخل وخارج السلطنة وذلك للمساهمة في تحقيق نسب من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للسلطنة وذلك من خلال:
 1. الاستثمار المباشر بإدارة شركاتها التابعة لها.
 2. المساهمة في إدارة الشركات الأخرى التي تمتلك فيها أسهمها.
 3. الاستثمار في الأسهم والأوراق المالية لغرض توسيع واستدامة استثماراتها .
- الخطة التنفيذية للمشروعات:



الفرص المتاحة داخل السلطنة:

- صحار:
- مركز إقليمي للحبوب والخضروات والفواكه ، ومركز للتصنيع الغذائي .
- بركاء:
- مركز لوجستي عالمي لسلسلة العمليات المبردة وللمنتجات الغذائية المصنعة.

الدقم:

- مركز إقليمي لإنزال الأسماك ، مجال النشاط اللوجستي المرتبط بتخزين المنتجات السمكية والغذائية وإعادة توزيعها الداخلي.
- مركز وطني لتجميع وتعبئة وتغليف وتسويق التمور ومشتقاتها.
- صلالة:

- مركز إقليمي للحوم الحمراء والألبان واللحوم البيضاء والأعلاف الخضراء .
- عبري ومحافظة البريمي وأدم والمضيبي وهيما وثمرت والمناطق الصحراوية :
- مناطق لإنتاج الدواجن والبيض والألبان والأعلاف الخضراء.

المنهج العام :

- استثمار داخلي.
- استثمار خارجي.

وذلك برؤية تركز على الآتي:

- التركيز على المشاريع ذات الميزة النسبية .

- التركيز على مشاريع القيمة المضافة .
- المشاريع المتكاملة .
- توفر إمكانيات النمو والتوسع .
- (مشاريع ذكية) .

أطراف العلاقة:

- شراكة دائمة تشمل :
- الحكومة .
- الشركة .
- القطاع الخاص ويشمل :
 - صناديق .
 - شركات .
 - مؤسسات .
- التمويل .
- الجمعيات الزراعية .
- المستهلك .

الرؤية:

نهدف لتكون الشركة الرائدة في الاستثمارات الإستراتيجية في قطاع الأغذية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لسلطنة عمان .

الرسالة:

الاستثمار سواء كان منفردا أو مع شركاء إستراتيجيين في مختلف المشاريع الغذائية ، داخل وخارج السلطنة للمساهمة كلما أمكن- في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لسلطنة عمان .

القطاعات والأنشطة المستهدفة :

- أعلاف وحبوب .
- لحوم حمراء .
- لحوم بيضاء .
- تسويق (الخضروات، الفاكهة) .
- المشاريع .
- اللوجستية .
- الأنشطة والمشاريع المساندة .

المشاريع الاستثمارية المستهدفة :



مشروعات مستقبلية (بدأت دراستها):

- مشاريع متنوعة .
- مشاريع مساندة .
- تسويق التمور .
- جمع وتصنيع الألبان في محافظة ظفار .
- تسويق المنتجات الزراعية .
- مزرعة متكاملة لإنتاج الألبان .

أولاً: موقف المشروعات التي تنفذها الشركة بالتعاون مع القطاع الخاص :

1- مشروع مزرعة متكاملة للألبان :

الإجراءات المتخذة:

- ❖ تم اختيار " شركة مزن للألبان ش.م.ع.م" ليكون اسم الشركة الجديدة.
- ❖ تم توقيع العقد التأسيسي والنظام الأساسي للشركة من جميع المساهمين.
- ❖ المشروع يعتمد على أفضل التقنيات في هذا المجال ويعمل على خلق فرص عمل للمواطنين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تم اختيار المساهمين للمشروع .
- ❖ يحقق المشروع نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي ومن المأمول أن تحقق السلطنة أكثر من 100% من الاكتفاء الذاتي في المرحلة النهائية للمشروع.
- التكلفة :
- ❖ التكلفة الإجمالية للمشروع: 100 مليون ريال عماني.
- ❖ رأس المال: 50 مليون ريال عماني.
- ❖ إجمالي القروض: 50 مليون ريال عماني.
- ❖ نسبة مساهمة الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة في رأس المال : 20% أي 10 ملايين ريال عماني.
- ❖ نسبة الاكتفاء الذاتي حالياً تصل إلى حوالي 31% ويهدف المشروع إلى تحقيق نسبة 70% في عام 2020م .

2- مشروع اللحوم البيضاء (الدواجن اللحم) :

الإجراءات المتخذة:

- ❖ تم الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع والتي أيدت إقامة المشروع.
- ❖ تم تحديد المستثمرين الإستراتيجيين.
- ❖ سيصل إنتاج الشركة في المرحلة النهائية إلى حوالي 60 ألف طن أي 3 أضعاف إنتاج أكبر مشروع للحوم البيضاء في السلطنة.
- ❖ يساهم في المشروع مجموعة من المساهمين الاستراتيجيين والمنتجين الحاليين.
- ❖ سيحقق المشروع نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء في السلطنة تصل إلى حوالي 60 %.
- ❖ تم اختيار اسم «شركة النماء للدواجن».

التكلفة:

- ❖ التكلفة الإجمالية للمشروع: 100 مليون ريال عماني.
- ❖ إجمالي رأس المال: 50 مليون ريال عماني.
- ❖ إجمالي القروض: 50 مليون ريال عماني.
- ❖ نسبة مساهمة الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة في رأس المال : 20% أي 10 ملايين ريال عماني.

3- مشروع اللحوم الحمراء :

الإجراءات المتخذة:

يتم إجراء الدراسات اللازمة لاختيار أفضل آلية لتأسيس المشروع والمتوقع أن يتم الانتهاء من إجراءات التأسيس قبل نهاية هذا العام.

التكلفة:

- ❖ إجمالي التكلفة التقديرية للمشروع حوالي 25 مليون ريال عماني.
- ❖ المشروع يسعى إلى رفد السوق العماني لحاجته من اللحوم الحمراء وتقوم الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة بالتفاوض مع العديد من الدول المصدرة للحوم الحمراء لتوطين هذه الصناعة في السلطنة لتغطية العجز في الإنتاج المحلي الذي يصل إلى 80 %، وكذا العمل على اختيار أفضل وسائل التربية المكثفة والتسمين للمواشي المحلية.
- ❖ البعد الاقتصادي للمشروع : تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء حاليا حوالي 21% ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى حوالي 50% في عام 2020 .
- ❖ ثانيا : المشروعات ذات البعد التنموي والاجتماعي .

1. مشروع تجميع وتصنيع الحليب بمحافظة ظفار :

الإجراءات المتخذة:

- ❖ تم تحديث دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع والتي أعدتها الشركة الوطنية العمانية لتنمية الثروة الحيوانية في عام 2010 .
- ❖ تم تشكيل لجنة تأسيسية للمشروع.

التكلفة:

- ❖ التكلفة الإجمالية للمشروع: 30 مليون ريال عماني.
- ❖ نسبة مساهمة الشركة: 20% من رأس المال.

البعد الاقتصادي والاجتماعي :

- ❖ المشروع ذو طبيعة اجتماعية ، اقتصادية وبيئية ويعمل على دعم مجتمع مربي الثروة الحيوانية بالمحافظة وتحويل نمط الإنتاج التقليدي الحالي إلى نمط تجاري اعتمادا على أفضل النظم الخاصة بتجميع الحليب من المربين التقليديين.
- ❖ سيتم إنشاء المشروع بالتعاون بين الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة والشركة الوطنية العمانية لتنمية الثروة الحيوانية ومستثمرين إستراتيجيين ومربي الثروة الحيوانية في محافظة ظفار.
- ❖ من المتوقع أن ينتج هذا المشروع حوالي 90 ألف طن من الحليب الطازج في السنة ويساهم في استقرار السكان في الأرياف وتحسين دخلهم وإيجاد فرص عمل لأبنائهم.

2- مشروع التسويق الزراعي :

الإجراءات المتخذة :

استلمت وزارة الزراعة والثروة السمكية عروض دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية. تم تشكيل فريق عمل لمتابعة الإجراءات اللازمة لدراسة جدوى إنشاء شركة متخصصة في التسويق الزراعي. يقوم حاليا فريق فني بدراسة وتقييم وتحليل العروض المقدمة من الشركات والتوصية بالعرض المناسب. سيتم الاستفادة من أفضل التطبيقات المتبعة في التسويق الزراعي في العالم. يهدف المشروع إلى بناء شبكة متكاملة من نظم الاستقبال للمنتجات الزراعية وكذا التعبئة والتغليف والتسويق لتشجيع المزارعين والجمعيات الزراعية على تحسين الإنتاج والاستفادة من الدعم والخدمات المساندة التي سيقدمها المشروع عند الانتهاء من إنشائه. التكلفة التقديرية تصل إلى حوالي 49,5 مليون ريال عماني.

البعد الاقتصادي والاجتماعي :

❖ هذا المشروع ذو بعد اجتماعي اقتصادي يحتاج إلى دعم مباشر ومستمر من الحكومة يدار بشكل مشترك من قبل وزارة الزراعة والثروة السمكية والشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة علما بأن الوزارة ستتولى الجانب التنموي ومتوقع أن يقوم هذا المشروع بإحداث نقلة في التسويق الزراعي من خلال تقليل الفاقد والاهتمام بالجودة.

3- مشروع تأهيل وتطوير مصانع التمور :

الإجراءات المتخذة:

❖ جاري حاليا إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع .
❖ هذا المشروع له بعد اجتماعي واقتصادي، ويهدف إلى تعزيز إنتاج التمور في السلطنة واختيار أفضل الوسائل لتعبئتها وتسويقها محليا وعالميا.

التكلفة :

- ❖ التكلفة الإجمالية المقترحة للمشروع تقدر بحوالي 35 مليون ريال عماني.
- ❖ نظرا لأن هذا المشروع له بعد اجتماعي فإن الحكومة سوف تستثمر فيه مباشرة .

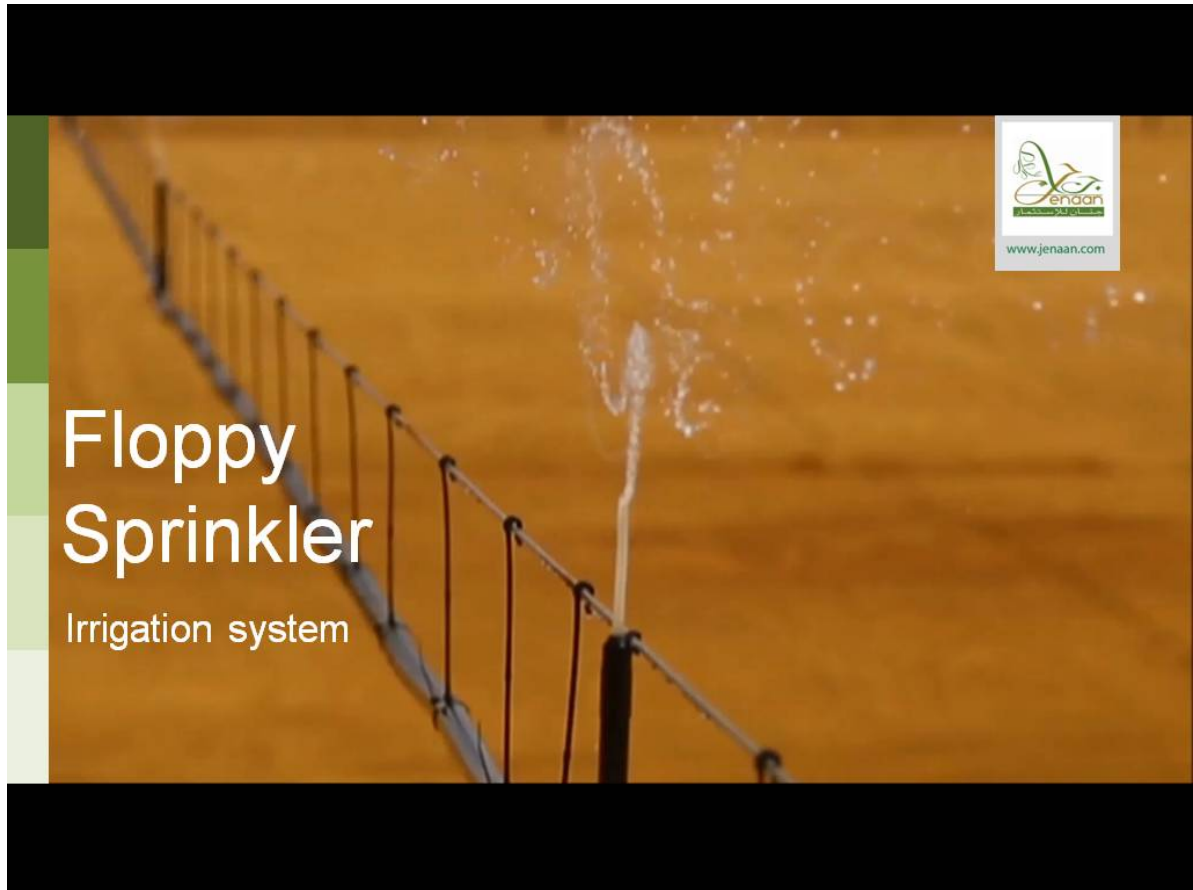
مداخلة شركة أمطار

أ. خليل تركي الشمري

About Jenaan Investment

- Jenaan investment is a leading investment company in the agricultural industry and livestock .
- Jenaan investment is a strategic partner with the Abu Dhabi government through Abu Dhabi food control authority (ADFCA).





BENEFITS Water Efficiency

- If 10mm is required per day/acre.
- Floppy will take 2 hours/acre.
- Pivot system will take 7.5min/acre.
- Precipitation rate in floppy will be 4 : 5 mm/hour, water penetration will reach 1m for optimal root development
- Uniform rain droplets gives 89% efficiency of water.
- No run off which may cause erosion and reduction in the uniformity of water
- No pounding or compaction on soil.
- Floppy system will help reduce the temperature dramatically for optimal yield specially for desert climate.
- Wind resistant due to the fact that the Floppy Sprinkler
- makes uniform medium sized droplets with no mist formation

BENEFITS Land Size & Shape

- Any shape and size field can be irrigated.

BENEFITS Area Efficiency

- No wastage of valuable land through fall-out corners

Maintenance Benefits

- Energy saving 24%
- Land saving 25%
- Water saving 15%
- Yield increase 20 – 40%